A.U.B. LIBRARY

قائمة الموضوعات الجديدة
" المخصوصات "
" المعربات الجديدة

آراء المؤلف :

١) نقده لتقرير لجنة الوزارة . (١١٤ ← ١٤٠)
٢) نماذجه التطبيقية الإبداعية (١٤٥ ← ١٤٤)
٣) نظريته الجديدة (نحوه الجديد) (٢٣٨ ← ١٤٥)

492.75
S132nA

النحو الجديد

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

[حق الطبع محفوظ للمؤلف]

الناشر

دار الفكر العربي

المطبعة النموذجية
٦ سكة الشابورى بالحلمية الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل التجديد سنة من سنن الاسلام ، لينهض المسلمون به فى ميدان التقدم ، وينافسوا فيه غيرهم من الأمم ، فلا يسبقهم سابق فى هذه الحياة ، ولا يتأخروا عن غيرهم فى علومهم ومعارفهم .

وقد كان هذا سبباً فى سبق المسلمين لغيرهم فى ماضيهم المجيد ، حين ظهر فيهم المجتهدون والمجددون فى كل علم ، فحملوا راية التجديد فى العالم ، وساروا فى الطليعة بين الأمم ، وصاروا قدوة الناس فى العلوم على اختلاف أنواعها من دينية وأدبية وفلسفية ، تشد إليهم الرحال لأخذها عنهم ، ويحج الناس من أجلها إلى بلادهم .

وقد ورث الأزهر علوم أولئك السلف الصالح ، فسار فيها شوطاً ثم تخلف عن التقدم ، وقعد عن النهوض والتجديد ، وجمد على القديم ولم يحاول الزيادة عليه ، فأفلت الزمام من أيدينا ، وقبضت عليه أمم أوروبا ، فأخذت تنهض مسرعة إلى الأمام ، وأخذنا نرجع القهقرى إلى الخلف ، حتى اتسعت المسافة بيننا وبينهم فى العلوم التى نشاركهم فيها ، وصار علمنا بها لا يذكر بالقياس إلى علمهم بها .

وها نحن أولاء الآن أمام محاولات للتجديد فى علومنا الدينية والأدبية ، فيجب أن نكون على علم بها عند ظهورها ، حتى لا نصل إلى ذلك المصير فيما نستأثر به من هذه العلوم ، ولا نتخلف فيها كما تخلفنا فى غيرها ، وهذا ما حدا بى إلى تأليف هذا الكتاب (النحو الجديد) وقد احتوى على دراسة خمس محاولات لتجديد النحو ، منها محاولة لى فى تجديده ، ولعل أكون قد أديت بها ما على الأزهر فى محاولات التجديد ، وقمت بما يجب عليه فى ميدان النهوض ، ونفيت عنه بعض ما يرمى به من الجمود .

هذا وقد تناول النحو علماء البصرة فكان لهم فيه آراء ومذاهب ، ثم تناوله علماء الكوفة فكان لهم فيه آراء ومذاهب ، ثم تناوله علماء بغداد فكان لهم فيه آراء ومذاهب ، ثم تناوله علماء المغرب والأندلس فكان لهم فيه آراء ومذاهب ، وقد آن للأزهر أن يخلع عنه ثوب الجمود فى النحو ، فيكون له فيه أيضا آراء ومذاهب ، والله الهادى والموفق .

عبد المتعال الصعيدى

غرة ذى الحجة سنة ١٣٦٦ هـ
١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ م

المحاولة الأولى لتجديد النحو

«كتاب إحياء النحو»

كتاب احياء النحو

التعريف بالكتاب

ألف كتاب إحياء النحو الأستاذ إبراهيم مصطفى المدرس بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) وقد تم تأليفه بأرمان الجيزة مع تمام سنة ١٩٣٦ م ، وتم طبعه بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٣٧ م ، وقد افتتح بتقديم للدكتور طه حسين نوه فيه بشأنه ، واختتمه بقوله : وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين : أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله ، ويجرى عليه تفكيره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم ، وقلمه إذا كتب . والآخر أن نشيع فيه هذه القوة التى تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله ، والجدال فى أصوله وفروعه ، وتضطر الناس إلى أن يُعْنَوْا به بعد أن أهملوه ، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه ، وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو على هذين الوجهين ، فانظر فى هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً ، وإنما يعرض عليك علما حياً

يبعث الحياة والذوق ، ثم سترى أن إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة هامدة ، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فلن يحيوا النحو وحده ، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربى أيضاً .

وقد قال الأستاذ إبراهيم مصطفى فى مقدمة كتابه : هذا بحث من النحو عكفت عليه سبع سنين وأقدمه إليك فى صفحات ، أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها ، ولقد بذل فى تهوين النحو جهود مجيدة ، واصطنعت أصول التعليم اصطناعاً بارعاً ، ليكون قريباً واضحاً ، على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها ، وإلى طريقة وضعها ، فيسأل : ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده ، وأن يكون الدواء فى تبديل منهج البحث النحوى للغة العربية ؟

هذا السؤال هو الذى بدالى ، وهو الذى شغلنى جوابه طويلا ، ولقد تبين عندى نوعان من القواعد : نوع لا تجد فى تعليمه عسرا ، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيرا ، وذلك كالعدد ورعاية أحكامه فى مثل : قال رجلان ، والرجلان قالا ، وقال رجال ، والرجال قالوا » فمع دقة الحكم فى رعاية العدد ، واختلافه تبعاً لموضع الاسم والفعل من الجملة ، لا تجد العناء فى تصوره ، ولا المزلة فى استعماله .

ونوع آخر لا يسهل درسه ، ولا يؤمن الزلل فيه ، ، وقد يكثر عنده خلافة النحاة ، كرفع الاسم أو نصبه فى مواضع من الكلام .

ثم رأيت علامات العدد تصور جزءا من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم ، أما علامات الإعراب ففلّ أن ترى لاختلافها أثرا فى تصوير المعنى ، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ، ولو أنه تبع هذا التبديل فى الإعراب تبديل فى المعنى لكان ذلك هو الحَكَم بين النحاة فيما اختلفوا فيه ، ولكان هو الهادى للمتكلم أن يتبع فى كلامه وجها من الإعراب

لقد أطلت تتبّع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية ، ولقد هدانى الله — وله خالص الإخبات والشكر — إلى شىء أراه قريباً واضحاً ، وأبادر إليك الآن بتلخيصه :

(١) إن الرفع عَلَمُ الإسناد ، ودليل أن الكلمة يُتحدّث عنها

(٢) إن الجر عَلَمُ الإضافة ، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف

(٣) إن الفتحة ليست بعَلَم إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة ، التى يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم مالم يلفتهم عنها لافت ، فهى بمنزلة السكون فى لغتنا الدارجة

(٤) إن علامات الإعراب فى الاسم لا تخرج عن هذا إلا فى بناء ، أو نوع من الإتباع .

ثم زدت فى تتبع هذا الأصل ، فتجاوزت حركات الإعراب ، ودرست التنوين على أنه منبئ عن معنى فى الكلام ، فصح لى الحكم واستقام ، وبدلت قواعد مالا ينصرف ، ووضعت للباب أصولا أيسر وأنفذ فى العربية مما رسم النحاة للباب ، ولا أؤجل عنك إجمال هذه الأصول أيضاً :

(١) أن التنوين عَلَمُ التنكير

(٢) لك فى كل علم ألاّ تنونه ، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير .

(٣) لا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف

والبحث الذى أقدمه إليك الآن هو موجز لهذه الفكرة ، ودرس لها فى أبواب النحو المختلفة ، وبيان لما رأينا من الأدلة لتأييدها

حـــد النحو

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أنهم يعرفون النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصّة من خواصه وهى الإعراب والبناء ، وفى هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، فإن النحو هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون

عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتّسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها ، فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة ، فطرق الإثبات والنفى والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس ، إلا ما كان منها ماساً بالإعراب ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها .

نعم ربما تعرضوا لشىء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب ، ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب تابعة لغيرها ، فلم يستوفَ درسها ، ولا أحيط بأحكامها .

فالنفى مثلا كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الأساليب فى العربية ، متعدد الأدوات ، يُنفى بالحرف وبالفعل وبالاسم ، وكان جديراً أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه ، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفرّقا على أبواب الإعراب ممزقا .

ا — « ليس » درست فى باب كان لأنها تعمل عملها ، على أن كان للإثبات وليس للنفى ، وعلى أن كان للماضى وليس للحال ، ولكن العمل وحده — وهو الحكم اللفظى — كان سبب التبويب والتصنيف .

ب — « ما وإنْ » درستا فى باب ألحق بكان، لأنهما يماثلانها فى العمل أحيانا.

ج — « لا » درست ملحقة بكان، ثم تابعة لإنّ، إذ كا تماثل الأولى فى العمل مرة، وتماثل الثانية فيه مرة أخرى.

د — « غير وإلاّ وليس » تدرس فى باب الاستثناء.

هـ — « لن » فى نصب الفعل

و — « لم ولما » فى جزمه.

درست هذه الأدوات كما ترى متفرقة، وأغفل شر إغفال درسُ معانيها، وخاصّةُ كل أداة فى النفى، وفرق ما بينها وبين غيرها فى الاستعمال، ولو أنها جمعت فى باب وقرنت أساليبها، ثم وُوزِنَ بينها وبينَ ما ينفى الحال وما ينفى الاستقبال وما ينفى الماضى، وما يكون نفياً لمفرد، وما يكون نفياً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر، لأحطنا بأحكام النفى وفقهنا أساليبها، ولظهر من خصائص العربية ودقتها فى الأداء شىء كثير أغفله النحاة.

وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر فى درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية، فألف أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى المتوفى سنة ٢٠٨ هـ كتاباً فى مجاز القرآن، حاول أن يبين ما فى

ة من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، وكان بابا من النحو جديرا أن يفتح ، وخطوة فى درس العربية حرية أن تتبع الخطوة الأولى فى الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه ، فلم تتجه عنايتهم إلى شىء مما كشف عنه أبو عبيدة ، وأهمل الكتاب ونسى ، ووقع بعض الباحثين فى أيامنا على اسمه فظنوه كتاباً فى البلاغة ، وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحى فى البلاغة ، وما كان استعمال أبى عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو فى عبارة غيره ، فإنهم سموا بحثهم « النحو » أى سبيل العرب فى القول ، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة ، وسمى بحثه المجاز ، أى طريق التعبير ، وتناول غير الإعراب من قوانين العبارة العربية ، وقد بقى لنا جزء يسير من هذا الكتاب ننقل منه ما يبين أسلوب بحثه ، ويصدق ما ذهبنا إليه من رأى فى تقديره .

بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها كثيراً من أنواع المجاز التى يقصد إلى درسها ، ثم أخذ فى تفسير القرآن الكريم كله ، يبين ما فى آياته من مجاز على المعنى الذى أراد ، فمن المقدمة قوله : ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناها الشاهد ، قال : (ألم ذلك الكتاب) مجازه هذا القرآن ، ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم

تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب ، قال (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) أي بكم الخ الخ

وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر المتوفى سنة ٤٧١ هـ ، ورسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، وبين أن للكلام نظماً ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام ، ثم بين أن هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم إلى فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألفت مع غيرها ، ثم بين أنه ليس شيء من هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو ، قال : واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التى تراها في قولك ـ زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ـ وينظر في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ،

وعلى ما ينبغى له ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه وخطؤه إلى النظم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له .

ولكن الذين جاءوا بعد عبد القاهر أخذوا الأمثلة التى ضربها بياناً لرأيه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه « علم المعانى » وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها ، ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوى .

أصل الاعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أنهم أكبّوا على درس الإعراب وقواعده أكثر من ألف عام ، فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته ؟ أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، إن لم يكن مذكورا ملفوظاً فهو مقدّر ملحوظ ، ويطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله ، وسنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلتهم ما يشرح لك أصول نظرياتهم فى العامل . قالوا :

(١) كل علامة من علامات الإعراب فهى أثر لعامل ، إن لم تجده فى الجملة وجب تقديره ، وقد يكون واجب الحذف ، ولكنه

من المحتوم أن يقدر ، وقد يقدر فى الجملة عاملان مختلفان ، كما فى « سَقْيًا لك » تقديره ـ إسق اللهم سقيا دعائى لك .

(٢) لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وجد ما ظاهره خلاف هذا جعلوا لأحد العاملين التأثير فى اللفظ ، وللآخر التأثير فى الموضع ، كما فى « بحسبك هذا » فللباء العمل فى اللفظ ، وللابتداء العمل فى الموضع ، ومن أجل هذا خلقوا باب التنازع فى العمل وما فيه من اعتساف وتعقيد .

(٣) الأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء فقط ، ولا تعمل فيها إلا الرفع والنصب ، ولا ترفع الا اسما واحدا ، وتنصب اسما أو أكثر ، وتعمل الرفع والنصب معا .

(٤) كلما كان الفعل أمكن فى باب كان أوفر من العمل حظا ، فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لا يعمل فيما يتقدمه ، وبعضه لا يعمل إلا بشروط تحد عمله ، كفعل التعجب ونعم وبئس ، والفعل الناقص لا يعمل إلا فى المبتدإ والخبر .

(٥) يكون الاسم عاملا ، ويحمل فى ذلك على الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، فما لاشبه له من الأسماء بالفعل لا يعمل ، والاسم يعمل فى الاسم وفى الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ، ويجزم الفعل ولا ينصبه .

(٦) وللحرف طريقتان فى العمل : الأولى أن يكون أصلا فيه غير محمول على الفعل ، والثانية أن يعمل حملا على الفعل ، وهو يعمل فى الاسم وفى الفعل ، فيرفع الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، وإذا عمل حملا على الفعل كان نصيبه من العمل بقدر مافيه من مشابهته معنى ولفظا ، فإنّ تعمل لأنها تدل على التأكيد ، فأشبهت الفعل معنى ، ولأنها ثلاثية فأشبهته صورة ، فإذا خفّفت ضعف شبهها به فقلّ عملها .

(٧) إن الحرف لا يعمل فى نوع من الكلمات حتى يكون مختصا بها ، فلم ولن عاملتان فى المضارع لاختصاصهما به ، و« قد » لم تعمل لدخولها على الماضى والمضارع .

(٨) يعمل الحرف فى موضع عملا وفى غيره عملا آخر ، مثل « لا » تحمل على « ليس » فتعمل عملها ، وعلى « إنّ » فتكون مثلها .

(٩) مرتبة العامل التقدم ، وإذا كان قويا أمكن أن يعمل متأخرا .

(١٠) الأصل ألاّ يفصلَ العامل من معموله ، ويمكن تجاوز هذا فى الفعل لقوته ، وفى الاسم حملا عليه .

(١١) العوامل فى الأفعال أضعف من العوامل فى الأسماء ، لأن عوامل الافعال قد تلغى مع استيفاء شروطها ، كأدوات الشرط ونحوها .

(١٢) يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معا ، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة فى الأخرى معمولة لها .

(١٣) جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها .

(١٤) قد يعترض العامل ما يلغى عمله أو يكفّه عنه ، وقد يعترضه ما يعلّقه عن العمل ، فيكون عاملا فى المحل دون اللفظ .

(١٥) كل جماعة من العوامل تشابهت فى العمل تكوّن أسرة واحدة ، كباب إنّ وباب كان ، وتكون أداة من هذه الادوات أوسع عملا ، فتسمى أم البـــاب ، ولها من الحقوق فى العمل والتصرف فى الباب ما ليس لغيرها .

ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكموها فى اللغة ، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل فى المذاهب ، فتارة يؤيدون بها مذهباً على مذهب ، كما يقول الكوفيون إن المبتدأ رفع بالخبر والخبر رفع بالمبتدإ ، فيرد عليهم بأن الكلمتين لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملا معمولا ، وتارة يفضلون بها لغة من لغات العرب على أخرى ، كما فى لغة الحجازيين فى إعمال « ما » عمل « ليس » ولغة تميم فى إهمالها ، فيقولون إن لغة تميم أقيس ، لأن « ما » لا تختص بالدخول على الاسم . وتارة يرفضون بها بعض الأساليب العربية ،

فيرفضون ما سمع من قول العرب « رُبَّ واللهِ رجلٍ » لأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله ، وتارة يشرعون بها أساليب فى العربية لم يسمعوها من العرب ، يقيسونها على ما سمعوا ، فيمنع بعضهم تقديم خبر « ليس » عليها ، لأنها عامل ضعيف لا يتقدم عليه معموله نظير نعم وبئس ، ويجيزه آخرون ، لأنه قد ورد فى القرآن الكريم « ألاَ يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم » وقد تقدم فى هذه الآية معمول الخبر ، وهو دليل على جواز تقدم الخبر نفسه ، لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل .

وقد تأثر النحاة فى هذا بالفلسفة الكلامية التى كانت شائعة بينهم ، رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدل التراكيب ، فقالوا « عَرَضٌ حادث لا بُد له من مُحْدِث » ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء ، فعدّدوا هذه العوامل ، ورسموا قوانينها ، وليس من عيب فى أن ينتفع النحاة بهذه الفلسفة ؛ ولكن علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم فى انتفاعهم بها ، وإصابتهم للغاية التى سعوا إليها ، وهى الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره ، وهذا هو ما يؤخذ عليهم فى محاولتهم إصابة هذه الغاية :

(١) لقد اضطروا فى سبيل تسوية مذهبهم إلى التقدير ، كما فى باب الاشتغال ونحوه مما يجتلب التقدير فيه لتصحيح الإعراب ، ولتكميل نظرية العامل ، ولولا طول إلفنا له فى دراسة النحو لما استسغناه ، ولرأيناه لغواً وعبثاً ، وليس كل تقدير يعاب ، لأن من المقدر فى الكلام ما يكون قد فهم منه ودل عليه سياقه ، فيكون المحذوف جزءاً من المعنى كأنما نطق ، وليس منه هذا التقدير الصناعى الذى يراد منه تسوية صناعة الإعراب .

(٢) بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا ، يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف فى المعنى ولا تبديل فى المفهوم .

(٣) أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم فى باب المفعول معه « إن مثل ـ كيف أنت وأخوك ـ يجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف » ثم يرون الوجه الثانى أولى ، ويضعفون الأول ، لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملا فى المفعول معه ، والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر ، تقول ـ كيف أنت وأخوك ـ أى كيف أنت وكيف أخوك ؟ فإذا قلت ـ كيف أنت

وأخاك ـ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما ، فالعبارتان صحيحتان ولكل منهما موضع خاص ، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

(٤) كثر الخلاف بينهم فى كل عامل يتصدّوْن لبيانه ، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلا وجدته قد بدىء بخصومة منكرة فى عامل هذا الباب ما هو ؟

(٥) أن النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم ، لأنهم بعد ما شرطوا فى العامل أن يكون ملفوظاً أو مقدراً اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوى ، فذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وإلى أن المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم ، والحقيقة أن لا عامل هنا ، وهو نقض لنظريتهم فى العامل .

على أن أكبر ما يعنينا فى نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا فى علاماته إشارة إلى معنى ، ونحن نحاول أن نبحث عن معانى هذه العلامات الإعرابية ، وعن أثرها فى تصوير المعنى ، فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا ، وجدنا عاصما يقيناً من اضطراب النحاة ، وحكماً يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشعبة ، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة

ما عاملها ؟ ولكن ماذا تشير إليه من معنى ؟

ومعانى هذه العلامات الإعرابية ستكون بحثنا فى الفصل التالى ، ولكنا من قبل أن نأخذ فى شرحه يجب أن نعرض لرأى فى أصول الإعراب رآه المستشرقون ، واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارناتها .

وقد رأيت أنه لا حاجة تدعو إلى تلخيص ما ذكره المؤلف فى رأى أولئك المستشرقين فى أصول الإعراب ، فأعرضت عن تلخيصه وعن تلخيص ماذكره فى نقده ، لأنه غير مهم فيما هو بصدده من نقد النحو وتجديده .

معانى الإعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل معنى الضمة والكسرة فقال :

الضمة عَلَم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسْنَدَ إليها ويتحدّث عنها ، والكسرة عَلَمُ الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة ، ولا يخرج كل منهما فيما هذا إلا أن يكون فى بناء أو إتباع ، وللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل

بهما على معنى فى تأليف الجملة ، وقد سبق أبو القاسم الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٩هـ إلى هذا الرأى ، فقال : إن الاسماء لما كانت تعتريها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، جعلت حركات الإعراب تنبىء عن هذه المعانى وتدل عليها ، ليتسع لهم فى اللغة مايريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة .

فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل كل واحد منها مسند إليه ، وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان ، وقد سبقهم سيبويه إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام ، وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل مايوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تكثير الأقسام ، فنائب الفاعل لا يفترق فى أحكامه عن الفاعل ، ومن النحاة من يجمعهما فى باب واحد ، ولا فرق بين « كُسر الإناء وانكسر الإناء » إلا فى صيغتى كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصّة فى تصوير المعنى ، وأما الفاعل والمبتدأ فإنهم يجعلون بينهما فوارق ظاهرة ، ولكن شيئاً من الإمعان ينتهى إلى توحيد البابين ، وإلى أن هذا التفريق قد يكون منسجما مع صناعتهم فى الإعراب ، ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

فأول ذلك أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ، أما المبتدأ فإن أصله التقديم ، وربما جاء متأخرا ، ولكن الأسلوب العربي على خلاف ذلك ، فإنك تقول « ظهر الحق والحق ظهر » وكلاهما عربي سائغ عند النحاة ، ولكن البصريين هم الذين يحرمون أن يتقدم لفظ الحق فى « ظهر الحق » وهو فاعل ، وأن يتأخر المبتدأ فى « الحق ظهر » وهو مبتدأ ، وهذا حكم نحوى صناعى لا أثر له فى الكلام ، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف ، والعربية فى هذا أن الاسم المسند إليه يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلا .

وثانى ذلك أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل ، وهذا فرق صنعه الاصطلاح النحوى أيضاً ، فإن المبتدأ لا يذكر فى الجملة فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر ، ومثال ذلك فى حذف المبتدإ أن يقال فى جواب كيف زيد ؟ « دَنِفٌ » أى هو دنف ، فإذا قيل فى الجواب « دَنِفَ » جعلوا الفاعل مستتراً ، ولم يقولوا محذوف .

وثالث ذلك أن الفعل يوحّد والفاعل جمع أو مثنى ، أما المبتدأ فتجب المطابقة بينه وبين الخبر فى العدد ، ولكن شيئاً من التأمل يبين أن حكم المطابقة واحد فى البابين ، لأن المطابقة بين المسند

إليه والمسند لا تجيء تبعاً لأن المسند اسم أو فعل ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ، بل تجيء تبعاً لتقدم المسند إليه أو تأخره .

	المسند إليه متقدم	المسند إليه متأخر
المسند فعل	الشهداء فازوا	فاز الشهداء
	الشهداء يفوزون	يفوز الشهداء
المسند اسم	الشهداء فائزون	فائز الشهداء[1]

وهذا هو الأسلوب العربي فى وضوح وقرب فهم ، ولكنهم خالفوه فجعلوا للفاعل حكما والمبتدإ حكما ، ثم جعلوا المبتدأ قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر ، وأعطوا القسم الأخير وحده حكم الفعل مع فاعله ، وهو تكثير للأقسام يعوّص الأمر ، ويبعدعن فهم العربية .

ورابع ذلك أن المبتدأ تجب المطابقة بينه وبين الخبر فى التذكير والتأنيث ، أما الفعل مع الفاعل فإنه يجب تأنيثه إذا كان الفاعل

---

(١) هذا الأسلوب يجيء وقد صدرت الجملة بنفى أو استفهام غالبا ، والبصريون يشترطون هذا ، والكوفيون لا يشترطونه .

مؤنثاً حقيقياً ، فإذا كان مؤنثا مجازياً جاز تأنيث الفعل وتركه إذا تقدم عليه ، فإذا تأخر عنه وأسند إلى ضميره وجب تأنيثه ، والحقيقة أنه لا فرق بين المبتدإ والفاعل فى هذا ، وأن المطابقة بين المسند والمسند إليه فيه هى الأصل ، إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم ، وإذا تأخر كانت أقل التزاما .

فهذه أبواب الرفع الثلاثة قد اطرد فيها هذا الأصل ، وأغنى عن تكثير الأقسام ، وعن فلسفة العامل ، وجعل الحكم النحوى أقرب إلى الفهم ، وأدنى إلى روح العربية ، ولايخرج عنه من المرفوعات إلا المنادى المرفوع واسم إنّ وأخواتها .

فأما المنادى فليس بمسند إليه ، وهو يضم إذا كان علماً أو نكرة مقصودة ، وإنما ضم فى هذه الحالة ولم ينصب كباقى حالاته ، لأنه إذا قصد به معين حذف منه التنوين ، فلو نصب بعد حذف تنوينه لا شتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنها قد تقلب فى باب النداء ألفا ثم تحذف وتبقى الفتحة قبلها مشيرة إليها ، فتقول - ياغلامى وياغلامَا وياغلامَ - ففروا فى ذلك من النصب والجر إلى الضم ، حيث لا شبهة بياء المتكلم ، وهو ضم بناء لا حركة إعراب ، وهذا له نظير فى الاسم الذى لا ينصرف ، فإنهم حين حرموه التنوين خافوا أن يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يكسر غير منون ، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة . وإنما منعوا الكسر هنا وحده لأن ضمير

المتكلم فيه لا يكون إلا ياء ، أما المنادى فإنه يكون فيه ياء وألفا .

وأما اسم إنّ وأخواتها فإنه مسند إليه وحقه الرفع على الأصل السابق ، ولكنه جاء منصوبا ، وقد أخطأ النحاة فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على تغليط العرب فى بعض أحكامه ، فقد ورد إسم إن مرفوعاً فى القرآن الكريم والحديث والشعر ، فورد فى القرآن (إنّ هذانِ لساحرانِ) وورد فى الحديث « إنّ منْ أشدّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوّرونَ » وقد عطف عليه بالرفع فى بعض القراءات (إنّ اللهَ وملائكتُهُ يصلونَ على النبىّ) وفى الشعر :

وإلاّ فاعلموا أنا وأنتمْ بغاةٌ مابقينا فى شقاقِ

ثم أكد أيضا بالرفع فقيل « إنهم أجمعون » بدل أجمعين ، قال سيبويه : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون « إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنى وزيد ذاهبان » خطأ صواباً ، ورد بعض ما سمع عن العرب ، ولكن ماذا يصنع فى الآية السابقة ؟ إنهم يؤولون الرفع فيها على أنه مبتدأ قدّر له خبر ، وهذا التأويل يصحح وجه الإعراب ، ولكنه يقطع الجملة تقطيعاً غير مقبول ، على أن ما رفضه سيبويه قبله غيره كالكسائى والفرّاء ، وهذا يؤيد أن موضع اسم إن الرفع ، ولكن كيف ورد منصوباً وكان النصب هو الغالب عليه ؟

والجواب أنا إذا تتبعنا استعمال « إنّ » وجدنا أن أكثر استعمالها وهى متصلة بالضمير مثل « إنا ، إنى ، إنك ، إنه » والعرب إذا أدخلوا الأداة على الضمير يميلون إلى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لايوصل إلا بالفعل ، ومن ذلك كلمة « لولا » لايكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعا ، فكان من حق الضمير بعدها الرفع أيضاً ، ولكنهم يقولون « لولاه ، ولولا هو ، ولولاكم ، ولولا أنتم » فيأتون بضمير النصب استجابة لداعية الحس اللغوى من وصل الأداة بالضمير إذا وليها .

فلما أكثروا من إتباع إنّ بالضمير جعلوه ضمير نصب ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا ، وهذا ما يسميه النحاة الإعراب على التوهم ، ومن أمثلته عندهم ـ ما زيد قائما ولا قاعدٍ ـ يقولون : إن « قاعد » معطوف على « قائما » على توهم أنه جر بالباء ، لأن الموضع يغلب أن تجىء فيه الباء .

وأما الكسرة فهى علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره ، سواء كانت هذه الإضافة من غير أداة أو بأداة ، مثل « مطر السماء ،

ومطر من السماء» وإطلاق المضاف إليه على المجرور بالحرف قد ورد فى كلام سيبويه وغيره، ومن هذا فى كلام سيبويه:

«والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشىء ليس باسم ولا ظرف - يعنى الحرف - وبشىء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً».

الفتحة ليست علامة إعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الفتحة لا تدل على معنى، فليست بعلم إعراب، وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، ويدل على هذا كثرة دورانها فى الكلام، وغلبتها على غيرها من الحركات، فإذا رجعت إلى علم مخارج الحروف وجدت أن الفتحة القصيرة أو الطويلة - الألف - لا تكلف الناطق إلا إرسال النَّفَس حراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء فى تكييفه، أما الضمة وامتدادها - الواو - فالنطق بها يستدعى ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما، وكذلك الكسرة وامتدادها - الياء - تستدعى كسر مجرى الهواء وتحنية طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء.

والفتحة أخف من السكون أيضاً ، وإن كان يوجد فى كلامهم مايشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعاً ، لأن السكون يستدعى ضغط النفس عند مخرج الحرف والاعتماد عليه والاحتفاظ به ، وفى هذا العمل من الكلفة ما فيه .

وقد نجد فى كلامهم ما يؤيد أن الفتحة ليست علامة إعراب ، ومن هذا قولهم بالنصب على نزع الخافض ، ومعناه أن يكون من حق الكلام ذكر الجار ثم يحذف لسبب ما ، فتنقلب الكلمة مفتوحة مثل ـ تمرون الديارَ ـ روى لجرير :

تمرّون الديارَ ولا تعوجُوا كلامكمُ علىّ إذنٌ حرامُ

وهم يعدون ذلك نادراً شاذا ، على أنه فى كلام العرب أوسع مما قرروا ، وقد اقتصروا على حذف الحرف الجار ، وروى عن العرب النصب فى غيره ، قال الكسائى : والعرب إذا ألقت « بين » من كلام تصلح « إلى » فى آخره نصبوا الحرفين المخفوضين ، تقول : « مطرنا مازبالةَ فالثعلبيةَ ، وله عشرون ما ناقةً فجملا » والعرب تقول : الشنق ما خمسا إلى خمس وعشرين .

وكذلك يصيرون إليه حين يتحول عن الكلمة داعى الرفع أيضاً ، تقول ـ خرج زيد وعمرو ـ تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع ، فإذا كان الحديث عن واحد وكان الثانى من تكملة الحديث ، تحول داعى الرفع عنه فنصب ، وقلت : خرج زيد وعمرا .

وللنحاة فى نصب هذا الاسم وناصبه خلاف عنيف ، أنا صبه الواو ؟ أم الفعل قبله ؟ أم هما معاً ؟ أم عامل معنوى سماه بعضهم الخلاف .

على أن المنهج العربى واضح وفى بعد عن هذا الخلاف والشقاق، فإنه لم يكن من داع إلى الرفع ، فدخلت الكلمة فى الباب الأوسع الأشمل وهو النصب .

ومثله فى ذلك « كلمته فاه إلى فىّ ، وبعته يدابيد » لما لم يكن من همك التحدث عن الفم واليد لم ترفع ، ولو قصدت إلى التحدث عنهما لرفعت وقلت « فوه إلى فى ، ويد بيد » والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال ، ثم يجدونه مخالفاً للوسوم التى وضعوها للحال ، فيتأولون لذلك كعادتهم فى التأويل .

ومثل ذلك قولهم « عمرَ الله ، ونحن والعربَ ، وإياك والأسدَ » فإنها كلمات لا يتحدث عنها ، فترفع ، ولا هى مضاف إليها فتجر ، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب .

العلامات الفرعية للاعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أنهم أطالوا بذكر علامات أخرى للإعراب سموها العلامات الفرعية ، وجعلوها نائبة عن العلامات

الأصلية ، ولا وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم هذه العلامات هذا التقسيم ، لأنه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية .

فالأسماء الخمسة قد جعلوا الرفع فيها بالواو والنصب بالألف والجر بالياء ، تقول « جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك » ولا حاجة إلى تكلف هذا فيها ، وإنما هى كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات : الضمة للإسناد ، والكسرة للإضافة ، والفتحة فى غير هذين . وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها ، وهذا هو مذهب أبى عثمان المازنى المتوفى سنة ٢٤٧ هـ فى إعراب هذه الأسماء .

وجمع المذكر السالم قد جعلوا الرفع فيه بالواو والنصب والجر بالياء ، وأمره أهون من الأسماء الخمسة ، فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع ، وقد أغفل الفتح فيه لانه ليس بإعراب ، فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة ، واكتفى بصورتين فى هذا الجمع ، وهذا كما رفعوا جمع المؤنث السالم بالضمة وجروه بالكسرة ، فأغفلوا الفتح فيه أيضا .

ومالا ينصرف قد جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة ، وقد سبق أن الفتحة لم تنب فيه عنها ، وإنما حرم الاسم من التنوين فأشبه فى حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه ،

فأغفلوا الإعراب بالكسرة، وصاروا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل، أو أتبعت بالإضافة، أو أعيد تنوينها لسبب ما، فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم، وقد عد بعض النحاة فتحة مالا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب، وهو رأى يؤيد هذا الرأى.

وأما المثنى فقد شذ عن هذا الأصل، لأنه يرفع بالألف ويخفض بالياء المفتوح ما قبلها، فلا يمكن أن يكون رفعه بالضم، ولا يمكن أن يكون خفضه بالكسرة، ولكن باب التثنية فى العربية غريب كباب العدد، إذ يذكّر فيه المؤنث ويؤنّث المذكر، ويوضع مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع، فلا يقدح شذوذه فى أمر تقرر فى سائر العربية واستقام فى كل أبوابها.

التوابع

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن التوابع يطرد فيها الأصل الذى سبق فى معانى الإعراب، فإذا قلت فى عطف النسق ـ جاء زيد وعمرو ـ وجدت أن كلا من الاسمين متحدث عنهما، فاستحق كل منهما الرفع على ذلك الأصل، ولم يكن الأول أحق به من الثانى، ولم يكن

الثانى محمولا عليه فيه . وإذا قلت ـ هذا أخو زيد وعمرو ـ فالإضافة إلى كل من الاسمين ، وليس أحدهما محمولا على الآخر . فليس الأمر فى العطف إتباعا ، وإنما هو إشراك أو تشريك كما قال سيبويه ، وعلى هذا لا يكون لباب العطف إعراب خاص ، وليس جديرا أن يعد من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه من ناحية الإعراب ، أما معانى حروفه فهى التى تستحق أن تفرد بالدرس .

وأما بقية التوابع فهى قسمان : الأول تكون فيه الكلمة الثانية من الأولى بمنزلة المكمل للمعنى ، حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا ، وهو النعت ، وحكمه أن يكون للاسم الثانى ما للأول من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث وتذكير ، من حيث اتصل فيهما المعنى ، بل من حيث امتزجا هذا الامتزاج .

والثانى تكون فيه الكلمة الأولى دالة على معناها مستقلة بإفهامه ، والثانية دالة على معنى الأولى مع حظ من البيان والإيضاح يجىء من قرن الكلمتين إحداهما بالأخرى ، ويستطيع الإنسان أن يقف عند الأولى وقد فهم الكلام كله فهما تاما ، كما يستطيع أن يكتفى بالثانية وقد فهم أيضا ، فإذا ضمت الكلمتان أفادتا التأكيد أو زيادة البيان ، كما فى نحو ـ زارنى محمد أبو عبد الله ، ولقيت القوم أكثرهم أو كلهم ـ فيمكن أن يقال زارنى محمد أو زارنى أبو عبد الله

والمعنى واحد ، فاذا ضممتها فى مثال واحد فهو المعنى الأول زاد بيانا وتأكيدا ، وهذا بعيد مما سبق فى النعت ، وهذا القسم يشمل ماسموه بدلا وتوكيدا وعطف بيان ، وتتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلو لهما واحدا ، والحكم على إحداهما بأنها متحدث عنها أو مضاف اليها حكم على الأخرى ، ولا يلزم أن تتفقا فى التعريف والتنكير .

فهذه هى التوابع نوعان (النعت وغيره) يختلفان فى أداء المعنى وفى حكم اللفظ ، وهو تقسيم يميزهما فى وضوح ، ويجعل المعنى هو الحكم فى تمييز كل نوع ، ويجعل الأقسام أقل من أقسامهم ، ويقى من اضطرابهم فى كثير من المواضع : أهى نعت أم بدل أم عطف بيان ؟ والفرق بين عطف البيان والبدل عسير عندهم ، وليس بوجيه أن يفرق بين التوكيد والبدل ، فإنه أسلوب واحد أن يقال ـ جاء القوم بعضهم أوجاء القوم كلهم ـ والأول عندهم بدل والثانى توكيد ، وكل ما يمكن أن يبرر به عد التوكيد تابعا خاصا وأن يفرد باب لدرسه هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة ، لزم أن تعدد وتحدد ، لا تمييز لتابع جديد له أحكام خاصة .

ولكن يبقى الكلام فى النعت السببى ، لأنه لا يرتبط بسابقه على نحو ما سبق فى النعت ، فإذا قيل ـ رأيت فتىً باكيةً عليه أمّه ـ

فأسلوب الكلام يقتضى أن يقال - رأيت فتىً باكيةً عليه أمّهُ - لأن الرفع هو الوجه من حيث كان البكاء وصفا للأم وحديثاً عنها، أما موافقة إعرابه لما قبله فتجىء من باب آخر، وهو باب المجاورة، وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جنى فى توجيه قول العرب «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» أصله هذا جحر ضب خربٍ جحرُهُ، فحذف كلمة جحره لأنها واضحة فى المعنى.

ويجب أن يزاد تابع فى هذه التوابع هو الخبر، لأنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هى عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها، أشاروا الى هذا بالموافقة فى الاعراب والتذكير والتأنيث، ولهذا قال سيبويه: إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدإ هو هو. وقال الكوفيون: إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفا له وإنما كان بيانا لمكانه أو زمانه لم يرفع ونصب.

والذى منع النحاة أن يقولوا بالإتباع فى الخبر أنهم رأوا المبتدأ مرفوعا والخبر منصوبا فى باب كان، وليس التفسير على ما تصوروا، فإن المتحدث عنه هو الذى سموه اسم كان والخبر هو «كان قائما» لا قائما، وكذلك فى باب «إن» رأوا المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا، وقد سبق أن الاسم فيه مرفوع، فالخبر فيه تابع مرفوع أيضا، ونظيره فى الإتباع ما رووه فى مثل «ليس زيد بقائم ولا قاعدا، وليس زيد قائما ولا قاعد».

تكملة البحث

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن أبواب الإعراب كلها تطرد على ذلك الأصل ، ولكن يبقى أبواب أجازوا فيها وجهين من الإعراب ، ساووا مرة بينهما ، وفضلوا مرة أحدهما على الآخر ، والأصل الذى سبق لا يساير هذا التخيير ، ولا يجيز أن يكون للكلام وجهان من الإعراب ، فمتى ثبت أن للحركة أثرا فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه لم يكن للمتكلم أن يعدل عن حركة حتى يختلف المعنى الذى يقصد إلى تصويره ، فيختلف الإعراب تبعاله ، ومن ثم كانت الأبواب ذات الإعرابين موضعاً صالحاً لاختبار هذا الأصل .

وأول هذه الأبواب باب « لا » وقد جعلوا للاسم بعدها أنواعاً مختلفة من الإعراب :

١ - يجعلونها عاملة عمل ليس ، فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر

٢ - ويجعلونها عاملة عمل إنّ ، فينصب الاسم بعدها غير منوّن ويرفع الخبر .

٣ - ويجعلونها مهملة فيرفع بعدها المبتدأ والخبر .

ويقولون إن « لا » الأولى لنفى الواحد ، فيقال - لا رجلٌ فى الدار بل رجلان - والثانية تنفى الجنس ، فيقال - لا رجلَ فى الدار -

فلا يصح بعده بل رجلان . ولكنه إذا نوقش هذا الفرق فى الشاهدين اللذين ذكروهما للأولى لم تجد له ثباتا، وهذان هما الشاهدان :

« تعزّ فلا فلا شيءٌ على الأرض باقيا »

« فأنا ابنُ قيس لا براحُ »

فإذا تأمل أمرهما وجد أن النفى فيهما للجنس أيضاً ، وبهذا لا نجد فى أقوالهم ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب فى « لا » وقد أنكر بعضهم عملها عمل ليس ، ولم يعنوا ببيان الفرق بين هذه المواضع ، ولكن لابد على ذلك الأصل الجديد من فارق معنوى ، ولا يمكن العثور عليه إلا بالرجوع إلى استعمال هذا الحرف ومعانيه ، فهو يستعمل مع الفعل أكثر مما يستعمل مع الاسم ، ويكون مع الفعل للنهى وللنفى ، والناهية تدخل على المضارع وتجزمه وتجعله فى باب الأمر أكثر تصرفا من الأمر نفسه، فتقول فى المضارع « لتقرأ ولا تقرأ » تأمر به وتنهى ، ولا تقول فى الأمر إلا « اقرأ » والنافية تختص بالمضارع أيضاً ، ولا تدخل على الماضى إلا قليلا وبشرط أن تتكرر ، والنافيه للمضارع هى أكثر أنواع « لا » استعمالا ، ونفيها له أوسع وأشمل من « لم وما » لأن « لم » لنفى الماضى ، و « ما » لنفى الحال ، و « لا » لنفى الماضى والحال والمستقبل ، وفى المضارع شىء من الشمول والاتساع أيضاً ، لأنه قد يتناول الماضى ،

فمثل « هو كريم يعطى السائل » ليس الحال والاستقبال أولى به من الماضى ، وفى القرآن الكريم « واتّبعوا ماتتلو الشياطينُ على ملك سليمانَ » قدروا له كانت تتلو ، ومهما قدروا فلن يدفعوا أن المضارع قد أفاد هذا المعنى وصوره دون أن يذكر ماقدروه ، ولذلك ناسب المضارع النفى بلا فاختصت به ، وامتنع أن تنفى الماضى حتى يكون فيه معنى الاستقبال ، أو حتى تتكرر ليكون فى التكرر معنى من الشمول .

واستعمال « لا » مع الاسم يشابه استعمالها مع الفعل ويسايره ، فتجىء مفردة ومكررة ، والمفردة لا تليها إلا نكرة ، وأكثر ماتكون هذه النكرة مصدرا أو فى معنى المصدر ، مثل « لا ريبَ فيه ، لا علمَ لنا إلا ماعلمتنا » وقد يليها وصف مشتق مثل « فلا غالبَ لكم ، ولا مبدلَ لكلمات الله » ويندر أن يجىء بعدها اسم جنس ، مثل « لا إلهَ إلا هو » وأندر منه أن يليها جمع مثل « لا أيمانَ لهم » ويوجد من المشابهة بين هذا الاستعمال واستعمالها مع المضارع أوجه : أولها أن المصدر والمشتق يشبهان الفعل ، وثانيها التنكير ، وهو يشبه مافى المضارع من معنى الشمول ، وثالثها أن الاسم بعد « لا » يغلب أن يتبعه ظرف يتعلق به ولا يذكر بعده الخبر .

فإذا كررت « لا » فإن الاسم بعدها يكون معرفة ونكرة ، وقد يكون الاسمان نكرة ومعرفة ، أو يكون اسم يعادله فعل ، مثل

(لاخوفٌ عليهمْ ولاهم يحزنونَ) والاسم بعدها حين التكرار منوّن

ومن هذا يتبين أن « لا » تنفى نفيا عاما مستغرقا فى الفعل وفى الاسم ، فإذا كانت فى الاسم مفردة فإنه يشار إلى الاستغرق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفى التكرار فى الدلالة على الاستغراق .

وهذا هو معنى « لا » وطريق استعمالها ، وأما إعراب الاسم بعدها فإنه إذا كان مرفوعا بعد لا المكررة فوجهه واضح ، لأنه متحدث عنه حقه الرفع ، أما الاسم المنصوب فإنه يبدو أول الأمر أنه متحدث عته ، وأنه صدر جملة اسمية تامة ، والمتأمل يرى غير هذا ، فإنه ليس بعده خبر ، تقول « لا ضيرَ ، لا فوتَ ، لا بأسَ » فيتم الكلام ، ولكنهم يقدرون الخبر محذوفاً ، أى موجود ، وهو لغو ، ولا يزيد تقديره فى المعنى شيئاً ، وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبرا له ، لأنه يحذف ويتم الكلام دونه ، والذى جعلهم يقدرون هذا ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشتمل على مبتدإ وخبر أو فعل وفاعل ، وأنهم لم يعرفوا الجملة الناقصة ، ويرونها فى النداء مثل « يامحمد » فيقدرون أدعو محمدا ، وكذلك « تحيةً وسلاماً ، وصبراً وشكراً » فيقدرون الفعل لإعراب الاسم ، ولا وجه له ، وإنما هى جملة ناقصة ، والاسم استعمل بدلا عن الفعل فصار منصوبا ، ومنه ما نحن فيه مثل « لا بأس ولاضير » .

فهذا توجيه الإعراب ، أما التنوين فسيجىء بحثه فى باب خاص به ، ولكنا نعجل ما يختص بهذا الموضع ، فالتنوين علامة التنكير ، والعرب يقصدون فى التنكير إلى الواحد من كثير ، والفرد الشائع فى أفراد ، فإذا قصد إلى جميع الأفراد فهو عندهم من مواضع التعريف ، وهذا معنى « أل » الجنسية ، فالاسم بعد « لا » إذا كانت للجنس بمنزلة المعرّف تعريف الجنس فيحذف منه عَلَمَ التنكير وهو التنوين ، ومن النحاة من يرى السبب فى بناء هذا الاسم هو معنى الاستغراق ، وهذا يرينا أنهم لاحظوا ما بين معنى الاستغراق وحذف التنوين من صلة ، وقد بينا لك صلة ما بين الإستغراق والتعريف عند العرب .

وثانى تلك الأبواب باب « ظن » فهم يقرّرون أن أفعال القلوب من هذا الباب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وأنها قد يعتريها الإلغاء والتعليق ، والإلغاء أن يهمل الفعل فلا ينصبهما ، وهذا إذا تأخر عنهما ، فتقول ـ زيد ذاهب ظننت ـ ويجوز إعمال الفعل فى هذه الحالة ، والإلغاء أولى ، وقد يتوسط بين المفعولين ، مثل ـ زيد ظننت ذاهب ـ ويجوز الإعمال والإلغاء فى هذا على السواء ، وإذا قدم الفعل على المفعولين فالإعمال واجب عند البصريين ، وأجاز الكوفيون الإلغاء فى هذه الحالة أيضاً .

والتعليق أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان ولكن يصحبهما أداة من أدوات الصدارة التى تحجب ما قبلها عن العمل فيما بعدها ، مثل ـ ظننت لزيدٌ ذاهب ـ والتعليق واجب بخلاف الإلغاء ، وهناك فرق آخر يتكلفونه بينهما ، وهو أن الفعل الملغى لا يعمل فى اللفظ ولا فى المحل ، والمعلق يعمل فى الجمل لا فى اللفظ .

وتفسير هذه الأوجه على ذلك الأصل أنك تقول ـ ظننت زيدا ذاهبا ـ فتقصد إلى الإخبار بأنك ظانّ أمرا ، وتتحدث عن نفسك فى هذا ، فيكون الاسمان بعد ظن تكملة وبياناً لما تعلق به الظن ، ولا يكون فيما متحدث عنه فيرفع ، وقد يكون من همّ المتكلم أن يقول ـ زيد ذاهب ـ فيقصد إلى الحديث عن زيد ، ثم يقول ـ ظننت ـ فهنا كلامان ، وحكم الاسمين على ذلك الأصل الرفع ، ويمكن أن يفهم ذلك فى حال التوسط أيضا ، وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ، إذا بدا فى الكلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الإخبار ، كما تقول ـ ظننت لزيدٌ ذاهب ـ ولولا أن استقلال الثانى من غرض المتكلم لما كان وجيها أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد سيق الكلام مساق التأكيد ، ثم قيل إن هذا مبلغ ظنى .

فهذا تفسير ما قالوه فى الإلغاء والتعليق على وجه يغنى عن كثرة الاصطلاح وتعديد الأقسام، ويرسل حكم الإعراب مستقيما غير مضطرب، وليس هناك موضع يجوز فيه الرفع والنصب، وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء

وثالث تلك الأبواب باب الاشتغال فى مثل - زيداً لقيته - فإنه يجوز فيه النصب والرفع، وقد اضطروا بحكم نظرية العامل أن يقدروا للنصب عاملا واجب الحذف يفسره الفعل المذكور، وتقديره - لقيت زيد القيته - ولم ينصبه الفعل المذكور لأنه اشتغل عنه بضميره عندهم، والرفع فى مثل هذا المثال أرجح، لأنه لا يحوج الى تقدير، وقد يعرض ما يرجح النصب أو يوجب أحد الوجهين، والنصب يترجح إذا كان الفعل دالا على الطلب، مثل - زيدا اضربه - أو إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها فعل، مثل - هل زيدا لقيته - أو إذا وقع الاسم جوابا لاستفهام منصوب، مثل - زيدا لقيته - فى جواب من لقيت؟ أو إذا وقع الاسم بعد عاطف على جملة فعلية سابقة ولم يفصل بين الجملتين بأما، مثل - أدنيت زيدا وعمرا أقصيته - فإذا جئت بأما كان الحكم الرفع، مثل - أدنيت زيدا وأما عمرو فأقصيته

وتفسير هذه الأحكام على ذلك الأصل أنه إذا أريد بالاسم

المتقدم على الفعل أن يكون متحدثا عنه وجب رفعه ، وإذا أريد سوقه تتمة للحديث لا متحدثا عنه وجب نصبه ، ولا شيء إلا أنه فى الأول يكون الاسم قد أتى فى موضعه ، وفى الثانى يكون قد تقدم عن موضعه لغرض من أغراض التقديم ، وذكر الضمير بعده من الزيادة فى البيان ، ولا حاجة فيه الى دعوى الاشتغال ، وقد ترجح النصب فى الفعل الدال على الطلب ، لأن الطلب لا يكون خبرا ، ولم ترد الجملة الطلبية إلا قليلا فى الخبر ، فترجح النصب فى الاسم لأنه ليس متحدثا عنه ، وكذلك ترجح بعد الأداة التى يغلب أن يليها فعل ، لأنه يغلب أن يقع معناها على الحدث ، فيتبعها الفعل المتحدث به لا الاسم المتحدث عنه ، وكذلك ترجح بعد العطف على الجملة الفعلية السابقة ، لأن الانسجام بين الجملتين من نُظم العربية ، فإذا كان من غرض المتكلم أن يقطع كلامه ويأخذ فى حديث جديد فصل بأما ، وكان الحكم بعدها الرفع ، وبهذا يجمع ذلك الأصل تلك الأحكام المتشعبة فى هذا الباب ، ويصل بين حكم اللفظ والمعنى ، ويكشف عن سر العربية فى تأليف الكلم والتصرف فيها .

ورابع تلك الأبواب باب المفعول معه ، فقد ردّدوا الحكم فيه بين النصب وغيره ، ورجحوا النصب إذا سبق الاسم فعل أو شبهه وكان فى العطف ضعف ، مثل « قمت وزيدا » فإن ضمير الرفع المتصل

لا يعطف عليه حتى يليه فاصل ، مثل ـ قمت أنا وزيد ـ ويترجح العطف إذا لم يسبق الاسم فعل ، مثل ـ كيف أنت وزيد ـ وإذا لم يكن فى العطف ضعف ، مثل ـ قمت أنا وزيد .

وتفسير هذا على ذلك الأصل أنه إذا أريد معنى المصاحبة كانت الواو بمعنى مع ، ووجب النصب ، وإذا لم يرد معنى المصاحبة فهى واو العطف ، وإنما وجب النصب فى الحالة الأولى لأن الاسم فيها لا يكون متحدثا عنه ولا مضافا اليه ، وقد صرح الرضى فى شرح الكافية بهذا فقال « الأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلا فلا » .

الصرف

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن التنوين الذى يلحق الاسم المعرب يسمى صرفا ، وهو يعد عندهم دليلا على تمكن الاسم فى باب الاسمية ، وقد قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام : أولها غير متمكن ، وهو الذى أشبه الحرف فبُنى . وثانيها متمكن غير أمكن ، وهو الذى أشبه الفعل فمنع من الصرف . وثالثها متمكن أمكن ، وهو الذى لم يشبه الحرف والفعل فأعرب ونوّن .

والذى نراه استنادا على ذلك الأصل السابق أنه يجب أن يكون

للتنوين معنى يدل عليه ، فهو علامة التنكير ، وبهذا يكون للتعريف علامة تدخل أول الاسم وهى « أل » وللتنكير علامة تلحقه وهى التنوين .

فإذا وازنا بين الرأيين وجدنا أنهم يعللون منع الصرف بمشابهة الفعل ، ولو صح هذا لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما يسايران الفعل فى هيئته وفى معناه ، حتى عدهما بعض النحاة نوعا من أنواع الفعل ، ومن العلل التى جعلوها سببا فى المشابهة بين الاسم والفعل ماحقه أن يباعد بينهما ، لا أن يقرّب بينهما ، فالعَلَميّة من أخص صفات الاسم وأبعدها عن الفعل ، وكذلك العجمة والتركيب المزجى ، فإن الكلمة الغريبة قد تستعمل اسما أو عَلَماً ، ولكنها لا تسلك مسلك الفعل حتى تصاغ صوغه وتخضع لتصريفه ، ولا يكون هذا حتى يكرر استعمالها وتنسى عجمتها .

وقد أدرك النحاة هذه المفارقة فى عللهم ، فذهبوا إلى أن وجه مشابهة الاسم للفعل فى ذلك هو مجرد الفرعية لانوعها ، لأن الفعل فرع عن الاسم من وجهين : أولهما لفظى ، وهو اشتقاق الفعل من الاسم . وثانيهما معنوى ، وهو حاجة الفعل دائما إلى فاعل ، ولا يكون الفاعل إلا اسما . وعلل منع الصرف تحقق مجرد الفرعية ،

لأن العلمية فرع التنكير ، والتأنيث فرع التذكير ، إلى آخر ماقالوا .

ولكن يَرِد عليهم أنهم إذا كانوا قد تصدو إلى مجرد الفرعية فما وجه هذا التحديد ؟ وقد أورد بعضهم أن مثل دُرَيْهم فيه فرعية من ناحية اللفظ ، لأنه فرع للفظ درهم ، وفيه فرعية من ناحية المعنى وهى التحقير ، ومع هذا لم يمنع من الصرف . وإذا تركنا ضعف تعليلهم إلى قاعدتهم فى منع الصرف وجدناها مضطربة أيضاً ، فقد ورد من الأسماء ماهو ممنوع من الصرف ، وليس فيه شىء من عللهم ، مثل لفظ « سحَر » إذا أريد به سحر معين ، وقد ذهبوا يفرضون لمثل هذا علالا ، ويختلفون أنكر اختلاف فيما يفرضون ، وقد رَوَوْا كثيرا من الشعر فيه أعلام منعت من الصرف ، وليس فيها من عللهم غير العلمية ، كقول الأخطل :

طلبَ الأزارقِ بالكتائب إذ هوتْ

بشبيبَ غائلة الثغور غدور

فمنع شبيباً وهو مصروف ، وأمثلة هذا كثيرة ، وهو الذى جعل الكوفيين يذهبون إلى أن العلمية وحدها تستقل بمنع الصرف ، وقد أجاز قوم منهم ثعلب منع صرف المصروف اختيارا .

ويُرَى فى عكس ذلك أن الاسم يصرف وهو مستوف علة المنع ، مثل « عمر » فقد ورد كثيرا مصروفا ، وكذلك ثُلاث ورُباع ، وقد

أجازوا فى الشعر صرف كل ممنوع لإقامة الوزن ، وقد ورد ممنوعهم منوّنا فى مواضع يستوى فيها التنوين وتركه بالقياس إلى الوزن ، كقول الشاعر :

إنى مقسّمٌ ما ملكتُ فجاعلٌ جزءَ الآخرتى ودنياً تنفعُ

أنشده ابن الأعرابى بتنوين دنيا ، والوزن يستقيم على التنوين وتركه ، وقد أجازوا ذلك أيضاً فى النثر لنوع من المناسبة أو المشاكلة ، كقراءة الكسائى (إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالا وسعيراً) ثم رَوَوْا أن صرف مالا ينصرف فى الكلام لغير حاجة لغة ، وقد دعاهم هذا كله إلى الاعتراف بضعف أحكامهم فى هذا الباب ، فقال الرضى : إن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب ، أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة . ثم قال : ومنع الصرف سبب ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل .

أما أن التنوين للتنكير فقد نصوا عليه فى المبنيات دون المعربات ، يقولون « سيبويهِ » منونا لواحد غير معين ممن سمى بهذا الاسم ، ويقولون « سيبويهِ » غير منوّن لمخصوص معين ، ولكن تخصيصهم له بالمبنيات غير مقبول ، لأنه فى المعربات أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالا ، وإذا عددنا المعارف لم نجد التنوين

يدخل واحدا منها إلا العَلَم ، فيجب أن ننظر فيه : لم دخل التنوين بعض الأعلام وهى معارف ؟ وجواب هذا مايقولونه فى سيبويه منوّناً وغير منوّن ، وأن التنوين فيه يدل على معنى التنكير ، وهو عَلَم فى الحالين ، فهذا يدل على أن العلم يدخله معنى التنكير والتعميم ، وقد وضح السيرا فى هذا فى شرحه لكتاب سيبويه ، فقال : إعلم أن المعرفة تشارك النكرة فى موضعين ، وإنما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصد المتكلم ، وذلك فى أسماء الأعلام ، وفى الأسماء المضافة التى يمكن فيها التنوين ، وتجعل إضافتها لفظية ، تقول فى الأعلام « جاءنى زيد وزيد آخر ، ومررت بعثمانَ وعثمانٍ آخر ، وما كل إبراهيمٍ أبو إسحاق » ، وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم الذى يقصد به المسمّى شخصا لتلبيته بذلك الاسم من سائر الشخوص ، كرجل سمى ابنه زيدا أو غيره ليعرف باسمه من غيره ، وهذا أصله ، ثم سُمّى غيره بمثل ماسمى به ، فرادف ذلك الاسمُ على شخوص كثيرة ، وكل شخص منها سمى به لاختصاصه ، ثم صار بالمشاركة عاماً ، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس ونحوه مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم ، فإن أورده المتكلم قاصداً إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة ، وإن أورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة .

فهذا غاية الجلاء فى شرح مايدخل العلمَ من معنى التنكير ، ووجه آخر آكد منه ، وهو أن العلم كثيرا مايلمح فيه معنى الوصف ، فإذا استعملته قاصدا الدلالة على هذه الصفة فقد جنحت به إلى استعمال الصفات ، تُنكّرها مرة بالتنوين ، وتُعرّفها أخرى بألْ ، فتقول « فضل والفضل وزيد والزيد » .

وقد أحسّ العرب فى العَلَم نوعا من التنكير ، فاستعملوه مضافاً ، وأدخلوا عليه « ألْ » ولم يصنعوا مثل هذا بغيره من المعارف ، ومن الأول قول الشاعر :

علا زيدُنا يوم النّقَا رأسَ زيدكمْ
بأبيض من ماء الحديد يمانِ

ومن الثانى :

غلب المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها

وتمام هذه الأدلة أن العلمَ إذا عُيّن تعيينا تاماً ولم يكن فيه معنى العموم امتنع تنوينه ، وهذا حين يردف بكلمة ابن وينسب إلى أبيه ، مثل « علىّ بن أبى طالب » وقد زعموا أن التنوين يحذف هنا تخفيفاً ، والحق أنه حذف لتلك العلة .

وبهذا كله تثبت هذه القاعدة فى تنوين العَلَم ، وهى أن الأصل

فى العلم ترك التنوين ، وأنه إنما يلحقه إذا كان فيه معنى من التنكير أريد الإشارة إليه .

وهذا الرضى يخالف الجمهور ، ولكنه معروف فى كتب المتقدمين، قال الرضى : إن الكوفيين يمنعون العلم من الصرف بالعلمية وحدها، لأن العلمية سبب قوى فى باب منع الصرف .

وإذا امتحنت المواضع التى قدروا فيها منع الصرف وجدتها تزيد هذا الأصل تأييداً ، فأول ذلك منع الصرف للعلمية والعجمة ، فقد اشترطوا فيه أن يكون الاسم الأعجمى لم يستعمل فى العربية نكرة قبل وضعه علما ، فإذا سميت إبراهيم منع من الصرف لأنه لا أصل له فى التنوين يمكن أن يلحق ، وإذا سميت بإستبرق لم يمنع من الصرف ، لأنه استعمل فى العربية نكرة ، وهذا يشهد بأن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذى نقل عنه .

وثانى ذلك المركب المزجى ، وهو اسم نقل من لغة أخرى وبقى له صورة تأليفه وتركيبه ، فليس له أصل منوّن يمكن أن يلحق فيه .

وثالث ذلك وزن الفعل ، وقد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا ، لأنهم وجدوا أعلاما توازن الفعل ولا تمنع ، وأعلاما توازنه فتمنع، ومذهب عبد الله بن أبى اسحاق أوضح المذاهب فى هذا ، لأنه يشترط

أن يكون الاسم منقولا عن الفعل وظاهرا فيه النقل ، وعلى هذا يكون أصله محروماً من التنوين فلا يمكن أن يلمح فيه .

ورابع ذلك العدل مثل عُمَر ، وقد اشترطوا فى مثل هذا ألاّ يستعملَ نكرة قبل العَلميّة ، ولهذا قالوا إن زُفَرَ يصرف لأنه استعمل منكرًا ومعرّفا قبل أن يكون علما ، فقيل « السيد الزفر » فيكون سبب المنع من التنوين فى ذلك أنه لم يستعمل منونا قبل أن يكون علما ، وهذه الأسماء التى سمّوْها معدولة إنما هى أسماء مرتجلة أعلاما ، وهذا هو معنى العدل الذى حاروا فى تفسيره ، حتى صرحوا بأنه علة مفترضة لا حقيقية .

وخامس ذلك التأنيث ، وقد أخطأ النحاة فى عده من موانع الصرف ، لان أكثر هذا الباب استعمال أسماء البلاد والقبائل ، وهى ترد منونة وغير منونة ، وقد زعموا أنها تكون مؤنثة فى حال منعها من التنوين ، وهذا تكلف ظاهر منهم ، فقد رَوَوْا :

وهُمُ قريشُ الأكرَمون إذا انتمَوْا
طابوا أصولا فى العلا وفروعا

وقريش فيه مذكر لوصفه بجمع المذكر السالم ، والحقيقة أن مناط التنوين فى ذلك وعدمه القصد إلى معين وعدمه ، وقد روى أن أبا عبد الله كاتب المهدى قال « قرًى عربية » فنوّن ، فقال

شَبيب بن شَبّة : إنما هى غير منونة . فسألوا أبا قتيبة الجعفى الكوفى النحوى فقال : إن كنت أردت القرى التى بالحجاز يقال لها قرى عربية فهى لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من السواد نوّنت . فقال : إنما أردت التى بالحجاز . فقال : هو كما قال شبيب .

وما عدا أسماء البلاد والقبائل من المؤنثات فهو قليل ، وليس فى القرآن الكريم منه إلا مريم ، وهو علم أعجمى ، فإذا رجعت إلى الشعر لم تجد فيه من دليل ، لأنهم يقولون :

« ويصرف الشاعر مالا ينصرف »

فلم يبق مما يمنع فيه الصرف إلا الوصفية والعلة التى تقوم مقام العلتين ، فأما الوصفية فإنها تكون فى ثلاثة مواضع : أولها العدل فى أخر وجُمَع ومَثْنى وثُلاث ، وقد قالوا فى أخر إنه عدل به عن الآخر ، وعلى هذا يكون فيه معنى من التعريف ، ومن أجله منع التنوين ، وكذلك جمع ، لأنه لا يؤكد بها إلا المعرفة ، ومثنى وثلاث كلمتان نادرتان ، وقد روى أن الفرّاء أجاز تنوين مثنى وثلاث وتركه ، وقال : أجيزُ صرفها إذا ذهبتَ بها مذهبَ الأسماء النكرات . وثانيها زيادة الألف والنون ، وهى جائزة التنوين أبدا على مذهب بعض العرب ، وإنما يحذف تنوينها أحيانا وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون ، ولأن التنوين نون أخرى . وثالثها وزن أفعل ، وهو أكثر

مايكون فى أفعل التفضيل ، وهو يستعمل مصحوبا بمنْ ، فيكون فيه نوع من التعريف ، لأن الكلمة التالية لمن بمثابة التكملة لمعنى أفعل التفضيل ، أما غير أفعل التفضيل فيحمل عليه ، وربما كان أصل « أفعل » هو التفضيل ، ثم كثر استعماله مع نسيان أصله

وأما العلة التى تقوم مقام العلتين فهى فى موضعين : أولهما ألف التأنيث المقصورة والممدودة ، وسبب منع الصرف فى المقصور أن التنوين يستدعى حذفها . فيفوت الغرض المقصود منها ، وهم يهتمون به أكثر من اهتمامهم بالتعريف والتنكير ، لأن العربية أميل إلى الاحتفاظ بإشارات التأنيث والتذكير ، وأحرص على التمييز بين النوعين بأكثر مما تحرص على التعريف والتنكير ، ولهذا كثرت علامات التأنيث وصيغه وإشاراته ، وليس للتعريف إلا أداة واحدة هى « أل » وليس للتنكير إلا أداة واحدة هى التنوين ، على أن أداة التعريف قد تدخل على الكلمة وفيها معنى التنكير ، ويسمونها « أل » الجنسية ، وقد تكون الكلمة خالية منها وهى مشيرة إلى معرفة كقوله تعالى (وَيلٌ لِكلّ ُهمزةٍ ُلمزةٍ ، الذى جمع مالا وعدده) قالوا : وصفت النكرة وهى « همزة » بالمعرفة وهى « الذى » لما كان همزة يشير إلى معهود يعرفه السامعون .

والألف الممدودة من المقصورة ، فاستصحبت حكمها وهو المنع من التنوين كأصلها ، لأن الفرع يعطى حكم أصله .

وثانيهما صيغة منتهى الجموع ، وحذف التنوين فيها لما فيها من معنى التعريف ، لأن العرب تريد بالنكرة الفرد الشائع والواحد من المتعدد ، فإذا قصدت إلى الإحاطة والشمول جعلته من مواضع التعريف ، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منوّن ، وقد ذكر الرضى أن من العرب من ينوّن هذه الصيغة مختارا ، وهذا يؤيد ما سبق من أن الأمر فى التنوين وتركه منوط بإرادة الشمول وعدمه .

وهذه هى خلاصة كتاب إحياء النحو ، لم أترك فيها شيئاً من آرائه التى قصد بها إحياء النحو وتجديده ، وقد جمعتها فى هذه الصفحات ، مع أن الكتاب يقع فى سبع وتسعين ومائة صفحة من القطع الكبير ، وقد ذكر فى ختامه أنه اقتصر فيه على إعراب الاسم ، لأنه يرجو أن يجد من نقد الناقدين ما ينتفع به فى درس الفعل .

كتاب النحو والنحاة

محمد عرفه

بين الأزهر والجامعة

التعريف بالكتاب :

ألّف كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة الأستاذ محمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر ، وذكر أنه فرغ من تأليفه وطبعه فى أواخر سنة ١٩٣٧ م ، وقد بدىء بتقديم لم يذكر صاحبه قيل فيه : خرج كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ، فكان قاسيا على النحاة المتقدمين جميعاً ، هاجمهم فى غير مواربة ، وأبان أنهم قصروا النحو على بعض منه وهو الإعراب ، وأنفقوا أعمارهم ولم يكشفوا عن سر ما اقتصروا عليه من ذلك ، فضلا عن تقصيرهم فى النواحى الأخرى من خصائص العربية .

وكان حقا على الأزهر أن يبين للناس رأيه فى هذا الحدث ، فإن كان حقا حمد للجامعة حقها ، وإن كان باطلا أبان عن بطلانه وحمد لها سعيها .

وقد قام بهذا الواجب الحتم عن الأزهر الأستاذ محمد عرفة ، وألّف كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ولا أخفى عن

القارىء أنى استمتعت بهذين الكتابين مُتعة لا تعد لها متعة ، فقد رأيت مدرستين تتطاحنان : إحداهما هدامة تكره القديم ، والأخرى ترى فى القديم تراثاً علمياً غالياً تجب المحافظة عليه .

لقد رأيت فى هذين الكتابين فرصة أتمكن بها من الحكم على جديدنا والقديم ، ولكنى سأترك القارىء حرا يحكم بما يراه ، والذى أحب أن أقوله هنا أن الأستاذ عرفة إذا عارض رأيا أو أيد رأيا كان قوى الحجة ، ساطع البرهان ، وأن كتابه ليست جدواه مقصورة على أنه ناقش كتاب إحياء النحو ، لأنه أسفر عن بيان مسائل كانت عويصة ، وكان كلام النحاة فيها كأنه رمز وإيماء ، حتى اعتاصت على الناظرين ، وانبهمت على أكثرهم ، وحسبك أنها انبهمت على عميد كلية الآداب ، فورّط نفسه فى الإشادة بكتاب إحياء النحو ، وورط نفسه بتسجيل الاشتراك فيه ، فأبان كتاب الأستاذ عرفة هذه المسائل ، وسهلها على الناظر .

ومن جدواه أيضا أننا نلمح فى كتاب إحياء النحو هجوما واندفاعا ، حيث يجب الريث والتبصر ، ثقة بأول خاطر ، واعتزازاً بالنفس ، فهذا الكتاب يعرك آذان المتعجلين عركا شديدا ، قائلا لهم : تريّثوا تريُّث المستبصر ، وأعدّوا العُدة قبل الهجوم ، ولا

تستصغروا أمر معاصريكم ، ولا تستهينوا بعلمهم ، فإن الاستهانة بالمُنازل تدعو إلى قلة الاستعداد .

وقد تتبع الأستاذ محمد عرفة فى كتابه ماجاء فى كتاب إحياء النحو ، فرد ما جاء فيه مسألة بعد مسألة على الترتيب الآتى :

النحو عند النحويين

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى اختار من تحديدهم للنحو معناه الشائع ، وبنى عليه أنه عندهم علم الإعراب والبناء ، ثم انتقد قصور هذا التعريف ، لأن النحو فى رأيه يجب أن يكون علم قوانين تأليف الكلام فى لغة العرب .

ثم رد عليه بأن مازعمه من أن النحو عندهم علم الإعراب والبناء فقط خطأ عليهم وظلم لهم ، لأن بحوث النحو عندهم لا تقتصر على الإعراب والبناء ، بل تتعداها الى وجوه تأليف الكلام فى الإثبات والنفى والتأكيد والاستفهام والتعريف والتنكير والقسم ألخ ، وهذه المباحث من الذيوع بحيث ماكان ينبغى له أن ينساها .

وهذا إلى أنهم لم يقتصروا على هذا التعريف القاصر للنحو ، بل عرفه الأشمونى فى شرحه على الألفية تعريفا شاملا ، وهذا عند قول ابن مالك :

« مقاصدُ النحو بها محويّـهْ »

فقال: النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها. وهذا التعريف لا يقتصر على أحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء، بل هو عام لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب بكل ماتدل عليه كلمة العموم، وكان يجب عليه إذ تصدى لنقد النحاة ألاّ يقتصرَ على تعريف واحد، وأن ينظر فى كل تعريف لهم.

على أن ذلك التعريف الذى نقده ورماه بالقصور لم يكن هو أول من تنبه الى قصوره، بل هو مسبوق بما رماه به من قصور، وإن لم يكن على ما جاء به نقده من التشنيع، وممن سبق الى هذا النقد الشيخ الأمير فى حاشيته على الأزهرية. فقد قال فى تعريف النحو: إنه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعرابا وبناء. ثم قال: وقولهم إعرابا وبناء اقتصار على الغالب، وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير الإعراب والبناء، كإنّ من جهة كسر همزها أو فتحه، وتخفيفها وشروط عملها، وشروط عمل بقية النواسخ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه، الى غير ذلك مما لو استقصى أقصى، وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد.

ثم ذكر أنه أخذ عليهم أنهم فرّقوا مثلا بين حروف النفى، فذكروا «لا» بجانب «إنّ» لأنها تعمل عملها، وذكروا ـ ما ولا

ولات وإنْ» بجانب ليس، وذكروا «لن» فى حروف النواصب، ورد عليه بأنه ليس فى هذا بأس، لأن الأشياء قد تتشابه فى معان مختلفة، وقد يشبه هذا ذاك من وجه، ولا يشبهه من وجه آخر، فى حين أنه يشبه ثالثا من الوجه الأخير، فالمؤلفون الذين من شأنهم ضم الشىء الى ما يشاكله ربما اختاروا نوعا من المشابهة فى جمع الشبيه الى شبيهه، غير غافلين عن ذكر المشابهات الأخرى، وتوضيحها عند ذكرها، وإنما يفعلون ذلك لغرض من الأغراض ترجح عندهم، ومن شاء أن يختار نوعا آخر من الترتيب فليفعل، ولا عليه أن يخالف هذا الترتيب المعروف، فإذا أراد أن يصنف على حسب المعانى فيجمع حروف النفى بعضها الى بعض فليفعل، بشرط ألاّ يُخلّ بذكر عملها وشرطه.

ثم ذكر أنه زعم أن عبد القاهر أراد أن يسلك بالنحو سبيلا أهدى مما سلكه سيبويه، ورد عليه بأن هذا زعم عظيم الخطر، لأنه يتعلق بكتاب لعبد القاهر يعد أصلا من أصول البلاغة وبالغرض منه، فإن فهم على وجهه فهم هذا الفن على وجهه، وإن لم يفهم على وجهه انحرف المرء فى فهم البلاغة يمنة ويسرة، والحقيقة أن عبد القاهر لم يكن يرى فى نحو سيبويه شيئا من ذلك، وإنما كان الذى يعنيه ويجاهد فيه بيان ماهى البلاغة؟ وهل ترجع الى اللفظ أو المعنى؟

وقد أبان فى ذلك أنه لا يتصور نظم بين الألفاظ من حيث أجراسها وحروفها ، وإنما النظم للألفاظ من حيث علاقة بعضها ببعض فى التركيب ، كأن يكون هذا فاعلا لهذا الفعل ، وهذا مفعولا له ، وهذا حالا من الفاعل الخ ، فليس النظم إذن إلا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، لأن علم النحو هو الذى تكفل ببيان علاقة الألفاظ بعضها ببعض فى التركيب ، وبيان الخصائص التى تكون للتراكيب المختلفة ، وعلى هذا يكون مرجع البلاغة الى المعنى .

فلا خلاف بين عبد القاهر وغيره فى أن النحو يبحث عن أسرار التراكيب ؛ بل كان عبد القاهر يرى النحو جامعا لما يحتاج اليه من يريد النظر فى معانى الكلام ، ومن يفسر كلام الله ، وأنه لا غنى للمفسّر عن النظر فيه والإلمام به ، وأنه لا يكفيه علم قواعده الأولى حتى يتغلغل فيه ويعلم خفيّه كما يعلم ظاهره .

العـــامل

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أنكر نظرية العامل ، لأنه ينبنى عليها أن الإعراب عمل لفظى لا يدل على معنى من المعانى ، فالعامل عنده هو المتكلم لا العامل ، وقد اجتلب المتكلم الإعراب لمعان يقصدها منه ، وليس الإعراب عملا لفظيا كما جروا عليه .

ثم رد عليه بأنه يوافقه على أن هذه الأشياء التي يسمونها عوامل ليست عوامل ، وإنما الذى يعمل هو المتكلم ، ولكنها مع هذا ليست أجنبية من هذا العمل ، لأنا إذا بحثنا وجدنا العرب تواضعوا على التمييز بين المعانى التى تتعاور على الأسماء بالحركات ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، فالفاعلية والمفعولية والإضافة علل لرفع المتكلم الكلمة أو نصبها أو جرها ، ولكن هذه المعانى من الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تحدث فى الكلمة اعتباطا أو تحكما ، بل هى حادثة من وقوعها فى الجملة ، ومن مركزها فيها ، فمحمد مثلا ليس فيه معنى الفاعلية قبل أن يدخل فى التركيب ، فإذا دخل فى التركيب وقيل ـ ذهب محمد ـ حدث فيه معنى الفاعلية ، وإذا بحث عما أحدث هذا المعنى وجد أنه حدث من الفعل الذى هو ذهب ، فيمكننا أن نحكم بأن ما يسمونه عوامل قد أحدث المعنى الذى اقتضى الإعراب ، وبهذا تكون الفاعلية مثلا علة غائية للمتكلم من رفع الفاعل ، ويكون الذى أحدثها هو الفعل ، وقد ذهب الحكماء إلى أن العلل الغائية علل فاعلية فى الواقع ، لأنها علة فاعلة فى فاعلية الفاعل ، وإذا ثبت هذا تكون الفاعلية مثلا فاعلة الرفع بطريق الوساطة ، والمقوّم للفاعلية هو العامل ، لأنه فاعل لها ، وفاعل الفاعل لشىء فاعل لذلك الشىء بطريق الوساطة ، ولهذا تصح

نسبة الرفع فى هذا إلى العامل ، ويكون المتكلم محدث الرفع والفاعلية بآلة هى هذا العامل الذى يأخذ فى هذا منزلة الآلة ، ومن سُنّة العرب أن ينسبوا الفعل إلى آلته ، كما ينسبونه إلى فاعله ، تقول — قطعتِ السكينُ ، وقطعتُ بالسكين .

وقد صرح بهذا كثير من النحويين ، فقال الرضى فى شرح الكافية : إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملا .

وقال فى موضع آخر منها : ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى عاملا ، لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلّ ، فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل ، لأنه صار أحد جزأى الكلام .

والخلاصة أنهم قد اختلفوا فى عامل الإعراب ، فمنهم من قال إن العامل هو المتكلم ، وما يسمى عوامل هى علامات على النصب والرفع والجر ، ومنهم من قال إن العامل هو المتكلم ، وما يسمى عوامل هى آلات فى العمل ، وقد نسب الفعل اليها على عادة العرب فى نسبة الفعل الى الآلة .

ثم ذكر أنه أخذ عليهم أنهم حين ذهبوا الى نظرية العامل أخ يبحثون عنه فى الجملة ، فإذا لم يجدوه أخذوا يقدرونه فى الكلا . ويتعسفون فى هذا كل تعسف » ومن أمثلة ما يقدرون :

(ا) زيدا رأيته ـ يقدرونه ـ رأيت زيداً رأيته .

(ب) وإن أحد من المشركين استجارك ـ يقدرونه : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك .

(ج) لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ـ تقديره : لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربى .

(د) وأما ثمودَ فهديناهم ـ تقديره ـ وأما ثمود فهديناهديناهم ،

(ه) إياك والأسدَ ـ تقديره ـ أحذّرك واحذرِ الأسد .

(و) ويقطع النعت فى مثل ـ الحمد لله رب العالمين ـ فتنصب كلمة رب وترفعه ، فيقدرون ـ هو رب أو أمدح رب .

ثم رد عليه بأن التقدير فى هذه الأمثلة ليس لتكملة نظرية العامل ، وإنما هو فى أكثرها ليتحصل المعنى ، فمثلا « إياك والأسد » تقديره ضرورى للمعنى ، لأن إياك ضمير يدل وضعا على المخاطب المفرد المذكر ، والأسد يدل وضعا على ذلك الحيوان المفترس ، وليس فيهما دلالة على المعانى التركيبية ، فلا يفهم منهما المعنى التركيبى وهو تحذيره من الأسد إلا بتقدير لفظ « أحذر واحذر » يرتبطان بهما ارتباطا على جهة الوقوع عليهما ، ولولا هذا لما دل التركيب على

معنى، فالمعنى إذن هو الذى اقتضى هذا التقدير ، ولو لم يكن فى اللغة العربية إعراب ولا بناء .

معانى الاعرب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أخذ عليهم أنهم يرون أن حركات الإعراب لا تدل على شىء من المعانى ، وإنما هى أثر لفظى اجتلبه العامل ، مع أن حركات الإعراب لها معان تدل عليها ، وليست أثرا لفظيا لعامل اجتلبها ، فالضمة عَلَم الإسناد ، فهى تدل على أن الاسم مسند إليه ، والكسرة عَلَم الإضافة ، فهى تدل على ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة .

ثم رد عليه بأنهم لا يرون ما نسبه اليهم من أن الحركات الإعرابية ليست لها معان تدل عليها ، لأنهم جميعاً يرون خلاف ذلك ، فالضمة عندهم عَلَمُ الفاعلية ، والفتحة علم المفعولية ، والكسرة علم الإضافة ، وقد صرح الزمخشرى بهذا فى كتاب المفصّل ، فقال : القول فى وجوه إعراب الأسماء ، وهى الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة

أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، وأما الحالُ والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم فى باب إن والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ماولا المشبهتين بليس فملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة ، أما التوابع فهى فى رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصبّ عمل العامل العامل على القبيلين انصبابة واحدة .

ولا خلاف فى هذا بينهم وبين المؤلف إلا فى موضعين :

أولهما أنهم يرون أن الضم علم الفاعلية ، وهو يرى أنه علم الإسناد أى أن الاسم مسند إليه ، وما ذهبوا إليه فى هذا أرجح من مذهبه ، لأنه يَرِدُ عليه اسم إنّ وأخواتها واسم لا ، فإنه مسند إليه وهو منصوب ، وقد أجاب عن هذا بأنه لما كثر ضمير النصب بعد إنّ توهموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم ، وهذا مردود من وجهين : أولهما أنه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسمع فيه ضمير الرفع ولو قليلا ، مع أنه لم يسمع فيه إلا ضمير النصب ، فلم يقولوا - إنّ أنتم - كما قالوا - لولا أنت ولولاك - وثانيهما أن الإعراب على التوهم يأتى قليلا ، ويكون الإعراب على الأصل كثيراً ، أما هنا فيكون الإعراب على الأصل هو القليل ، لأنه لم يسمع مرفوعا إلا نادرا ، والنصب هو الكثير الغالب ، وكذلك أجاب عن اسم لا بأنه إن

كان مرفوعا فهو مسند إليه ، وإن كان منصوبا فليس مسندا إليه ، لأنه ليس معه خبر وإنما هو جملة ناقصة ، تقول - لا بأس - فيتم الكلام ، وهو مردود أيضاً بأنه مصادمة لبديهة العقل ، لأن الجملة لا بد لها من مسند إليه ومسند ، فإذا لم يكن المسند مذكورا وجب تقديره ، وقد ورد عليه المنادى أيضاً ، فهو مرفوع فى بعض أحواله وليس مسندا إليه ، وقد أجاب عنه بأنه ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، لأن ياءه تقلب فى النصب ألفاً ثم تحذف ، وهذا غير صحيح أيضاً لأن المنادى يضم فى مثل - يا أيها الرجل - وليس فيه خوف الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم .

والموضوع الثانى من الخلاف بينه وبين النحاة مذهبه فى الفتحة ، فهم يرون أنها علم على المفعولية ، وهو يرى أنها ليست علامة إعراب ، وإنما هى حركة خفيفة يلجأ العرب اليها حين لا يريدون الدلالة على إسناد أو إضافة ، وقد رأى أن هذا لا يستقيم له حتى يقيم الدليل على أن الفتحة أخف الحركات ، وعلى أنها أيضاً أخف من السكون ، فأما أن الفتحة أخف الحركات فهو متفق عليه بين النحاة ، فلا خلاف بينه وبينهم فيه ، وإنما الخلاف بينه وبينهم فى أن الفتحة أخف من السكون ، والراجح فى هذا ما ذهب اليه النحاة ، لأنا إذا راعينا السكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد السكون

لا يقتضى منا إلا التقاء الشفتين ، أما الفتحة فتقتضى إطباق الشفتين وفتحهما ، وما يقتضى عملا واحدا أخف مما يقتضى عملين ، ولأن الفتحه شروع فى ألف ، كما أن الضمة شروع فى واو والكسرة شروع فى ياء ، أما السكون فليس شروعا فى حرف آخر ، فيكون أخف منها كلها ، فلو كان غرض العرب من الفتحة الخفة لآثروا عليها السكون ، وبهذا يتعين أن يكون لهم غرض آخر منها ، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها من الدلالة على معنى إعرابى ، فتكون علماً على معنى هو المفعولية ، كما أن الضمة علم الفاعلية ، والكسرة علم الإضافة .

المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى يعيب عليهم أنهم أكثروا الأقسام فى هذه الأبواب حيث لا داعى الى التكثير ، لأنها تجتمع فى باب واحد هو باب المسند اليه ، ولكنهم ظنوا أن بينها اختلافا فى الأحكام ، والحقيقة أنه لا فرق بينها فيها ، وقد سبق بيان هذا فى كتابه .

ثم رد عليه فيما ذهب اليه من أن الفاعل ونائبه يحذفان كما يحذف المبتدأ بأن الفاعل ونائبه يستتران ولا يحذفان ، أما المبتدأ فيحذف ولا يستتر ، والفرق بين المحذوف والمستتر يتعاون اللفظ والعقل على

الدلالة عليه، أما المحذوف فالذى يدل عليه هو القرينة، لأنك تقول ـ دَنِفٌ ـ فلا يدل على زيد، وإنما يدل عليه قرينة السؤال عنه، بخلاف ـ اضربْ ـ فإنه يدل على أنت، ومثله غيره من الضمائر المستترة.

ورد عليه فيما ذهب إليه من أن اختلاف الأحكام بين هذه الأبواب فى المطابقة فى العدد ليس مرجعه إلى أن هذا فاعل وذاك مبتدأ، بل مرجعه إلى تقدم المسند اليه أو تأخره، بأنك لا تقول «أخ المحمدان» كما تقول «ذهب المحمدان» مع تقدم المسند فيهما، فليس مرجع هذا هو التقديم والتأخير من غير مراعاة أن هذا فعل وذاك خبر، بل المرجع أن الخبر والمبتدأ يجب تطابقهما فى العدد ولو تقدم الخبر على المبتدإ، أما الفعل فيجب ان يوحّد ولو كان الفاعل مثنى أو جمعا.

ورد عليه فيما ذهب اليه من اتفاق هذه الأبواب فى مراعاة التذكير والتأنيث بين المسند والمسند اليه، بأن مراعاة التذكير والتأنيث فى الفاعل ونائبه فيها من التفصيل ما ليس فى باب المبتدإ والخبر، لأن الفعل يؤنث فى الفاعل ونائبه إذا كانا مؤنثين على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب فى مثل «قامت هند وشمس طلعت»، وتأنيث راجح فى مثل «طلعت الشمس» وتأنيث مرجوح فى مثل «ما قام إلا هند»، ولا يوجد مثل هذا التفصيل فى باب المبتدإ والخبر.

ثم ذكر أن بعض النحاة جمع الفاعل ونائب الفاعل فى باب واحد، لأنهما يتفقان فى كثير من الأحكام، وبعضهم فرق بينهما

فى بابين ، لأنهما يختلفان فى بعض الأحكام ، ومن اختلافهما أن نائب الفاعل يكون ظرفا وجارا ومجرورا فى مثل ـ جُلس عندك ومُرّ بزيد ـ والفاعل لا يكون ظرفا ولا جارا ومجرورا .

العلامات الفرعية للاعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ذهب الى إنكار العلامات الفرعية ، والى أن الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم معربة بالحركات أيضا ، ولكنها حركات ممدودة ، فنشأ عن مد الفتحة ألف بعدها ، وعن مد الضمة واو بعدها ، وعن مد الكسرة ياء بعدها .

ثم رد عليه بأنه لم يأت فى هذا ، بجديد ، وإنما هو مذهب المازنى من قبله ، وقد ذكره ابن الأنبارى فى كتابه « الإنصاف فى أسباب الخلاف » ورد عليه فقال : وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ، وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون ـ هذا أبُكَ ورأيت أبَكَ ، ومررت بأبِكَ ـ من غير واو ولا ألف ولا ياء ، كما يقولون فى حالة الإفراد من غير إضافة . ثم قال : وقد جاء ذلك كثيرا فى استعمالهم ، قال الشاعر فى إشباع الضمة :

كأن فى أبياتها القرنفول

أراد القرنفل ، وقال الشاعر فى إشباع الفتحة :

أقول إذْ خَرّتْ على الكَلْكالِ يا نا قتا ماجلتِ من مجالِ

أراد الكلكل ، وقال الشاعر فى إشباع الكسرة :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرةٍ نفى الدراهيم تنقادُ الصيارفِ

أراد الدراهم والصيارف ، وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير فى كلامهم ، فكذلك ههنا ، وهذا القول ظاهر الفساد ، لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فإنما تقول بالإجماع فى حال الاختيار ـ هذا أبوك ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ـ وكذلك سائرها ، فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب .

ثم ذكر أن المثنى هو الذى منع النحاة أن يذهبوا هذا المذهب ، لأنهم رأوه بالألف فى الرفع ، وهو بعيد عن إشباع الضمة التى كانت من حقه ، ورأه بالياء فى النصب ، وهو بعيد عن اشباع الكسرة ، لأن ما قبله يفتح فى الجر كما يفتح فى النصب ، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابه بالحروف ، فهو يعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، واذا ترجح هذا فى المثنى فلا مانع أن يحمل عليه الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ، وقد تبع صاحب إحياء النحو المازنى

فيما ذهب اليه من ذلك ، ولكنه وقف لا يدرى ماذا يفعل أمام المثنى ، فلم يستطع حل إعرابه ولا تعليله .

التوابع

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أبى أن تكون التوابع خمسة ، وجعلها قسمين فقط : أحدهما أن يكون التابع بمنزلة عبد الله لا يفهم المعنى إلا بهما معاً وهو النعت . والثانى أن يكون المتبوع دالا على معناه مستقلا والتابع دال على معنى الأول مع حظ من البيان يجى من قرن إحدى الكلمتين بالأخرى ، وهذا يشمل البدل والتوكيد وعطف البيان ، أما عطف النسق فقد أبى أن يسميه تابعا .

ثم رد عليه بأنا مضطرون إلى تقسيم التوابع إلى أقسامها الخمسة لأمور : أولها ان معانيها مختلفة متمايزة والغرض منها مختلف . وثانيها أن أحكامها مختلفة فيلزم التمييز بينها ليميز بين أحكامها . وثالثها أن التقسيم الذى ذكره ليس حاصرا ، لأنه لا يدخل فيه بدل البعض من الكل ، ولا بدل الاشتمال ولا بدل الغلط ، إذا القسم الثانى فى تقسيمه لا يشمل إلا بدل الكل من الكل ، حيث يفيد اجتماع . التابع والمتبوع فيه الإيضاح ، ولا كذلك غيره من أقسام البدل . ورابعها أنه ليس كون الاسم تابعا منافيا لكونه شارك الأول فى الحكم ، لأن التابع

هو ما يتبع ما قبله فى الإعراب لفظا أو تقديرا ، وبهذا يشمل عطف النسق .

ثم ذكر ما ذهب إليه من إعراب النعت السببى بالمجاورة ، واعتماده فى هذا على تخريج ابن جنى لقولهم - هذا جحر ضبٍّ خربٍ - أنه على معنى خربٍ جحرُهُ ، ورد عليه بأن العرب تقول - جاء معاويةُ سائرةً خدمهُ بين يديه - فنصبوا سائرة على الحال ، والحال وصف لصاحبها وهو معاوية ، ولكنها ليست من صفته وإنما هى صفة خدمه ، ولا سبيل إلى القول بالمجاورة هنا لأنه لا إتباع فى الإعراب ، بل السبيل أنه أجريت صفة ماهو من سببه مجرى صفته ، فكما تجىء صفته حالا منه ، كذلك تجىء صفة ما هو من سببه حالا منه فتنصب ، وكما تجرى عليه صفته فى الإعراب ، كذلك تجرى عليه صفة ما كان من سببه فى الإعراب كمجرى صفته ، ولا يريد ابن جنى أن يحمل كل نعت سببى على أنه أعرب بالمجاورة ، وإنما يريد أن يحمل كل جر بالمجاورة على أنه ليس كذلك ، بل هو جر على أنه نعت سببى .

ثم ذكر ما ذهب إليه من إدخاله الخبر فى التوابع ، ورده بأن التوابع تشترك فى أنها مستغنى عنها فى الإسناد ، ولا كذلك الخبر لأنه ركن فيه ، وبأن جعل حركة الخبر للإتباع يجعلها أمراً لفظياً لا يدل على معنى ، مع أنها تدل على معنى هو الربط بين الخبر والمبتدإ ،

لأن الربط بينهما فى غير العربية يكون بألفاظ موضوعة للربط ، أما فى العربية فقد استغنى عن هذه الألفاظ بحركة الإعراب فى الخبر ، فلا تكون حينئذ حركة إتباع ، وإنما هى حركة أتى بها لغرض الربط .

تكملة البحث فيما يجوز فيه وجهان من الإعراب

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى زعم أن ما ذكره من أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة يعكر عليه مسائل أجازوا فيها وجهين من الإعراب ، لأنه ما دامت الحركة تدل على معنى يخالف ما تدل عليه الحركة الأخرى فإذا اختلفت الحركتان اختلف المعنى ، ولا يكون هناك شىء يجوز فيه وجهان من الإعراب

ثم رد عليه بأنه لا يزال مقتنعا بأنه هو الذى كشف عن معانى الإعراب ، مع أن النحو القديم مبنى على أن للإعراب معانى ، ولا خلاف بينه وبينهم إلا فى زعمه أن الفتحة لا تدل على معنى ، ثم ناقشه فيما ذكره من المسائل التى يجوز فيها وجهان من الإعراب مسألة مسألة :

فناقشه فيما ذهب إليه فى باب لا النافية للجنس من أنه كلام مستغن عن الخبر ، ورده بأن هذا فيه مصادمة لحكم العقل ، ثم

ناقشه فيما ذكره فى لا العاملة عمل ليس ، فقد ادعى أنه لا يفهم منها إلا نفى الجنس أيضا ، وأنها ليست لنفى الوحدة كما يزعمون ، ورد عليه بأن الذى ذهبوا إليه فى الفرق بين لا النافية للجنس ولا العاملة عمل ليس هو أن الأولى نص فى نفى الجنس والثانية ظاهرة فيه ، فتحمل عليه مالم تدل قرينة على أنها لنفى الواحدة ، مثل - لا رجلٌ فى الدار بل رجلان - ولا يمكن مثل هذا فى لا الأولى ، لأنها نص فى نفى الجنس .

ثم ناقشه فيما ذكره فى باب ظن من جهه الإلغاء والتعليق ، فذكر أن ماذهب اليه من أن معنى الكلام على الإلغاء غير معناه على الإعمال مأخوذ من كلام سيبويه فى باب الأفعال التى تستعمل وتلغى ، فلا فضل له فى هذا كما يعترف به ، ولكنه أراد أن يجرى هذا الحكم فى التعليق أيضا ، لأنه قد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل إذا بدا فى الكلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد الى الإخبار ، كما تقول - ظننت لزيدٌ ذاهب - ولولا أن استقلال الثانى من غرض المتكلم لما كان وجبها أن يؤكد الكلام بعد فعل يدل على معنى الشك أو الرجحان ، فقد سيق القول مساق التأكيد ، ثم قيل إن هذا مبلغ ظنى ، وهذا التفسير قد تردد فى كلام سيبويه فى مواضع من كتابه ، وقد رد عليه بأن أدنى تأمل يبين لنا أن ما ذكره سيبويه فى الإلغاء

لا يطرد فى التعليق ، لأنه كما سبق فى تلخيص كتابه يريد أن يجعل الكلام كلامين وأن ما بعد أدوات التعليق ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال ، مع أنا إذا تأملنا أمثلة التعليق فى كلام العرب وجدنا النظم يقتضى من جهة المعنى أن يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل ، فيكون تاليا فى المعنى كما هو تال فى اللفظ .

ثم ناقشه فيما ذهب اليه فى باب الاشتغال من أنه ليس هناك موضع يجوز فيه النصب والرفع ، وإنما إذا أردنا أن نخبر بالفعل ونتحدث به عن فاعله وجب الرفع ، وإذا أردنا سوق الاسم تتمة للحديث لا متحدثا عنه وجب نصبه ، فذكر أنه لا خلاف فى هذا بينه وبينهم ، لأنهم لا يعنون بجواز الأمرين إلا أنه لا مانع لفظيا من أن ترفع أو تنصب ، فإذا كان معناك الذى تريده يجرى على الرفع رفعت ، واذا كان يجرى على النصب نصبت .

الصرف

ذكر المؤلف فى هذا الفصل أن الاستاذ إبراهيم مصطفى يرى أن التنوين علم التنكير ، فما نون من الأعلام كان نكرة ، ومالم ينون منها كان معرفة ، والأصل فى الصفات التنوين وما ترك تنوينه منها فهو معرفه .

ثم رد عليه بأن لغة العرب تفرق فى اللفظ بين المعرّف والمنكّر ،

فالنكرة توصف بالنكرة ولا توصف بالمعرفة ، والمعرفة توصف بالمعرفة ولا توصف بالنكرة ، وهذا إلى أن معنى المعرفة غير معنى النكرة ، وما ادعى أنه معرفة ليس فيه هذان الفارقان ، وكذلك ما ادعى أنه نكرة من الأوصاف ، فالأعلام المنونة لا يجوز وصفها بالنكرة ، فلا يقال « حضر نوح نبيٌّ » بل يقال « حضر نوح النبيّ » ومعانى الأعلام المنونة مثل معانى الأعلام غير المنونة ، وقد قال الله تعالى (ووهبْنا لهُ إسحاقَ ويعقوبَ كلاًّ هدينا ونوحا هدينا منْ قبلُ ومنْ ذريته داودَ وسليمانَ وأيّوبَ ويوسفَ وموسى وهارون وكذلك نجزى المحسنين ، وزكريّا ويحيى وعيسى وإلياسَ كلٌّ منَ الصالحينَ ، وإسماعيلَ واليَسعَ ويونسَ ولوطاً وكلاًّ فضّلنا على العالمينَ) فلا فرق فى هذا بين الأعلام المنونة وغيرها ، لأن كلا منها يدل على النبي المعين الذى وضع له ، وكذلك الأوصاف الممنوعة من التنوين ، فلو كانت معرفة لما وصفت النكرة بها فى قوله تعالى (فعِدّةٌ من أيامٍ أخرَ) لأن ـ أخر ـ فيه وصف لأيام وهى نكرة ، وكذلك ـ أفعل منك ـ وقعت وصفا لنكرة ولم تقع وصفاً لمعرفة ، وكذلك مساجد ومصابيح لا توصف بالمعرفة ، فلا يقال ـ بنيت مساجدَ العامرة ، ولا أوقدت مصابيحَ المضيئة .

وهذا هو الذى منع النحاة أن يذهبوا إلى أن معنى التنوين فى

المعرَب التنكير ، مع أنهم ذهبوا إلى أنه عَلَمُ التنكير فى المبنى ، لأنهم رأوا أسماء كثيرة منوّنة وهى معارف ، ورأوا أسماء كثيرة غير منوّنة وهى نكرات ، ورأوا أحكام المعارف جارية على الأولى ، ورأوا أحكام النكرات جارية على الثانية ، فحكموا أن التنوين فى المعرَبات لا يقصد به أن يكون عَلَمَ التنكير ، بل هم ينوّنون ما يستخفّون ، ويتركون تنوين ما يستثقلون .

ثم ذكر أنه أراد أن ينقض علل النحويين فى منع الصرف طردا وعكسا ، فذكر أنه قد وجدت العلة ولم يوجد الصرف ، فلا تكون مطردة ، وأنها انتفت ولم ينتف منع الصرف فلا تكون منعكسة ، ثم رَدّ عليه بأنه قد أعاد فى هذا ما قاله النحاة وأجابوا عنه ، فلا حاجة إلى الإطالة به ، وأما قول الرضى « إن حكم الإعراب لا يتخلف عن علته ، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب ، أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة - إلى أن قال - ومنع الصرف سبب ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل » فليس اعترافا منه بقصور عللهم ، وإنما يراد منه أن الإعراب جاء لمعنى فحوفظ عليه ولم يتخلف حكمه ، أما الصرف وعدمه فلنوع من الخفة أو الثقل لا يتغير به المعنى ، فلهذا لم يحافظوا عليه كل المحافظة ، بل تركوه لنوع من التناسب أو نحوه من العلل .

وهذه هى خلاصة ما جاء فى كتاب « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » جمعتها فى هذه الصفحات ، مع أن الكتاب يقع فى خمس وثلاثين ومائتى صفحة .

مقدار التجديد فى هذه المحاولة

ذكر الأستاذ محمد عرفة فى خاتمة كتابه أن كتاب ـ إحياء النحو ـ حشر النحاة حُفاة عُراة يتوارَوْن من الناس خزياً واستحياء ، تتقزز منهم النفوس ، وتتخطاهم العيون ، وقد حشرهم كذلك ظلما وجورا ، وأن كتاب ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ـ بعثهم غُرّا محجّلين ، ولقد أضفى عليهم ثيابهم ، وأسبغ عليهم دروعهم ، فبدَوْا للناس كما هم ملء العيون والأسماع ، وملء القلوب والصدور ، وملء المغرب والمشرق ، وملء الأرض والسماء ، ولقد بعثهم كذلك صدقا وعدلا ، فلم تكن غاية الأستاذ محمد عرفة من كتابه إلا نصرة القديم على هذه المحاولة ، ولم تبعثه هذه المحاولة الى محاولة أخرى تكون أنفع منها فى تجديد هذا النحو ، لأنه يثق بالنحاة الأقدمين ثقة لا تقف عند حد ، ولا تفتح بابا لمحاولة أخرى من التجديد ، وهذا هو ما أخالفه فيه ، ويجعل نظرى الى كتاب ـ إحياء النحو ـ يخالف نظره ، فلا يهمنى منه إلا ما فيه من مقدار التجديد ، ولا يهمنى منه إلا أن يكون ما أتى به من التجديد هو التجديد المطلوب فى النحو .

ولكنى أشهد مع هذا أن الأستاذ محمد عرفة قد كفانى مشقة ما أريده من هذه الناحية ، لأنه أثبت أن أهم ما جاء فى كتاب - إحياء النحو - لا جديد فيه ، ومن هذا رأيه فى نظرية العامل ، ورأيه فى معانى الإعراب ، وإذا كان مثل هذا لا جديد فيه فإنه لا يكون هو التجديد المطلوب فى النحو ، لأن محاولة التجديد إنما تكون بالرأى الجديد ، ولا يمكن أن تكون بالرأى القديم ، لأنه هو الذى يراد إحداث التجديد فيه .

ولا يمكن أن يعد من التجديد فى كتاب - إحياء النحو - إلا محاولته جمع أبواب المبتدإ والفاعل ونائب الفاعل فى باب واحد هو باب المسند اليه ، ليكتفى بهذا فى إعراب كل واحد منها ، فيقال فى إعراب المبتدإ إنه مسند اليه ، ويقال فى إعراب الفاعل إنه مسند اليه ، ويقال فى إعراب نائب الفاعل إنه مسند اليه ، كما ينظر الى الثلاثة هذه النظرة فى علم المعانى من علوم البلاغة ، لأنه يجمعها فيه اسم المسند اليه .

فهذا رأى له نصيب من التجديد ، ولكنه عكّر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة ، فأعطى لمناظره السلاح الذى ينقضه به ، لأن الفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره ، وقد عرف الأستاذ محمد عرفة كيف يستعمل هذا

السلاح فى نقض ذلك الرأى ، وكان موفقا فى استعماله كل التوفيق ، وما كان أغنى الأستاذ إبراهيم مصطفى عن إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب ، لأن رأيه فى الاكتفاء فى إعرابها بذلك ثابت ولو كانت أحكامها مختلفة ، ولو أنه فعل هذا لما أمكن مناظره أن ينقض رأيه بهذه السهولة ، ولاضطره الى البحث عن وجه آخر ينقضه به ، ولم يصر برأيه الى ما وصل اليه من الضعف .

ولكن هل يصح أن تجمع تلك الأنواع الثلاثة فى علم النحو تحت اسم المسند اليه كما جمعت فى علم المعانى من علوم البلاغة ، ولا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفى لا بالإثبات ، وهذا لأن علم المعانى يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة ، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير ، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة ، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر ، ولا تكاد المعانى المقصودة من هذا العلم تختلف فيها ، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدءا أو فاعلا أو نائب فاعل .

أما النحو فإنه يبحث عن المعانى الأصلية للتراكيب ، وهى تختلف كثيرا فى هذه الأنواع الثلاثة ، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعانى ، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ، ليعرف أمرها

كل المعرفة ، وتدرك حقيقتها على التعيين والتحديد ، فلا بد أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ، ليعرف بهذا معنى جملته الاسمية ، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية ، ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ، ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية ، ويعرف ماتفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية ، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدإ ولا فاعل ، ليعرف بهذا معنى جملته الفعلية ، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمونه نائب الفاعل .

وبهذا تكون هذه المحاولة ليست هى التجديد المطلوب فى النحو ، ويجب البحث عن محاولة غيرها تحقق هذا التجديد المطلوب .

المحاولة الثانية لتجديد النحو

تيسير قواعد تدريس اللغة العربية

لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية

أرادت وزارة المعارف المصرية أن تعمل على تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، فألفت لجنة لهذا العمل من الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) ومن الأساتذة أحمد أمين وإبراهيم مصطفى المدرسين بكلية الآداب، وعلى الجارم بك المفتش الأول للغة العربية، ومحمد أبى بكر إبراهيم المفتش بوزارة المعارف، وعبد المجيد الشافعى المدرس بدار العلوم

فقامت هذه اللجنة بذلك العمل، وكتبت تقريرا قدمته إلى وزارة المعارف، وينقسم هذا التقرير إلى قسمين: أولهما يقع فى ست صفحات، ويشتمل على مقدمة لحضرات أعضاء اللجنة، والثانى يقع فى ثمانى صفحات « ويشتمل على اقتراحاتها فى تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، وهى تنقسم إلى قسمين: أولهما يتعلق بالنحو والصرف، والثانى يتعلق بعلوم البلاغة.

وقد نشرت جريدة المصرى هذا التقرير فى يومى ٢٦، ٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ هـ - ٢٥، ٢٦ من يونيه سنة ١٩٣٨م.

وهذه هى اقتراحاتها بنصها فى علم النحو والصرف « وأما اقتراحاتها فى علوم البلاغة فلا داعى الى ذكرها هنا.

اقتراحات النحو والصرف

باب الإعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والإعراب المحلىّ ، فإن مثل الفتى يعرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ومثل القاضى تقدر فيه حركتا الرفع والجر ، ويقال منع من ظهورهما الثقل ، ومثل غلامى تقدر فيه الحركات الثلاث ، ويقال منع من ظهورها حركة المناسبة ، وفى تقدير الحركات وفى الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو فى تصحيح إعراب . كذلك الإعراب المحلى ، فمثل (هذا هُدًى) هذا مبنى على السكون فى محل رفع ، ومثل (ياهذا) هذا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره سكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وكذلك (ياسيبويه) مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب ، وهذا عناء مضاعف ، وجهد يبذل لغير شىء ، واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديرى وعن الإعراب المحلى فى المفردات وفى الجمل ، وأن يوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية :

جُعلت بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية ،

فتنوب الحروف عن الحركات، وتنوب الحركة عن الحركة، فى أبواب معدودة معروفة، ويعرب ـ الزيدان ـ مرفوعا بالألف نيابة عن الضمة، و ـ مسلمات ـ منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة، بل تجعل كلاّ فى موضعه أصلا، وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية:

(١) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الأسماء.

(٢) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها، وهو الأسماء الخمسة.

(٣) اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح، وهو الممنوع من التنوين.

(٤) **اسم تظهر** فيه حركتا الضم والكسر، وهو جمع المؤنث السالم

(٥) **اسم تظهر** فيه حركة واحدة هى الفتح، وهو ما آخره ياء لينة، ويسمى المنقوص.

(٦) اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون، وهو المثنى.

(٧) اسم تظهر فيه واو ونون أو **ياء ونون**، وهو المجموع بهما

ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديرى، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى.

ألقاب الإعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقابا ولحركات البناء ألقابا ، فحركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم ، وحركات البناء الضم والفتح والكسر والسكون ، وعلى هذا « فمحمدٌ » مرفوع ، و « قبلُ » مضموم ، و « محمداً » منصوب ، و « الآن » مفتوح .

وهذه التفرقة دعتهم إليها الدقة بل الإفراط فى الدقة والسخاء فى الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة ، واستعمل ألقاب نوع فى غيره ، وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب وفى البناء ، وأن يكتفى بألقاب البناء .

الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها ، وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ، ولما يريد أن يُعرب عنه ، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو :

تسمية الجزأين الأساسيين :

كان أمام اللجنة أن تسميهما بالأسماء الآتية :

أولا ـ المسند إليه والمسند ـ كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانياً ـ الموضوع والمحمول ـ كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا ـ الأساس والبناء .

ربعاً ـ المحدّث عنه والحديث .

والأخير ان اصطلاح جديد قد يكون أوضح فى معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الأسماء ، ثم فضّلت اصطلاح المناطقة ، وهو الموضوع والمحمول ، لأنه أوجز ، ولأنه لا يكلف اصطلاحا جديدا .

أحكام إعرابهما :

الموضوع هو المحدّث عنه فى الجملة ، وهو مضموم دائماً إلا أن يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث ، وهو الركن الثانى من ركنى الجملة :

(ا) ويكون اسما فيضم إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ج) ويكون فعلا أومع حرف من حروف الإضافة أو جملة ، ويكتفى فى إعرابه ببيانه أنه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرنة فى الترتيب طيّعة ، فلا تُلزِم أحد الركنين موضعاً واحداً ، وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معان خاصة دقيقة ، وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع فيما يأتى :

(ا) إذا كان المحمول فعلا .

(ب) إذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

أولا فى النوع ـ إذا كان الموضوع مؤنثا كان فى المحمول علامة التأنيث .

ثانياً فى العدد ـ إذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التى توافق الموضوع ، وإذا كان متقدما لم تلحقه ، فيقال ـ الرجال قاموا وقام الرجال ـ وعلامة العدد التى تلحق الفعل هى فى الجمع الواو للذكور والنون للإناث ، وفى المثنى الألف لهما ، وفى المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة فى ذلك برأى الإمام المازنىّ أنها علامات لا ضمائر .

وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول واعتبار إشارات العدد علامات لا ضمائر يسرت اللجنة الإعراب ، وقلّلت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب المبتدإ والفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إن فى باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدإ وخبر كان وخبر إن فى باب واحد هو المحمول ، وخفّفت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ظن الى الفعل المتعدى .

متعلق الظرف وحروف الإضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : متعلق عام كمتعلق - زيد عندك أو فى الدار - ويقدرونه مستقر أو استقر، وهو عندهم واجب الحذف، ويعربونه هنا خبرا . الثانى متعلق خاص، ولا يفهم الكلام إذا حذف، مثل - أنا واثق بك - والخبر هو المتعلق والظرف فضلة.

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر، وأن المحمول فى مثل - زيد عندك أو فى الدار - هو الظرف أو الجار والمجرور، أما النوع الثانى فهو كما قرر النحاة، المتعلق **هو المحمول** والظرف **تكملة**، ويجىء **إعرابها فيما** بعد.

الضمير :

من أصول اللجنة أن تلغى الضمير المستتر جوازا أو وجوبا، فمثل « زيد قام » الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه، وليس بجملة كما يعد النحاة، وهو كمثل « قام زيد » ومثل « الرجال قاموا » الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ولا يعتبر جملة، ومثل « أقوم ونقوم » مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول، والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه، وكفى ذلك فى إعرابه.

الضمير المتصل البارز

منه الدال على العدد، وقد اعتبر إشارة لا ضميرا، واتبع فيه

مذهب المازنى ، وغير الدال على العدد مثل « قمت أو قمتما أو قمتم » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، وإذا ذكر مع المتصل ضمير فهو تقوية له ، مثل ـ قمت أنا ، وأنا قمت .

التكملة :

كل ما يذكر فى الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة أنها مفتوحة أبدا ، إلا إذا كانت مضافا إليها أو مسبوقة بحرف إضافة .

أغراض التكملة :

وتجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه ، ولبيان المفعول ، ولبيان الحالة أو النوع .

وبذلك جمعنا كثيرا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة ، دون أن نضيع غرضا .

الأساليب :

فى العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرا فى إعرابها وفى تخريجها على قواعدهم ، مثل التعجب ، فله صيغتان : هما « ما أجملَ زيدا ، وأجملْ بزيد » ومعروف خلاف النحاة فى إعرابهما ، وعناء المعلمين فى شرحهما وفهمهما ، وقد رأت اللجنة أن تدرس

هذه العبارات على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها، أما إعرابها فسهل، ما أحسن صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح، وأحسن صيغة تعجب أيضا، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة.

ومثل هذا التحذير **والإغراء** كما فى «**إياك** والنار، **أو** إياك النار، أو النار النار» هو أسلوب والاسم فيه مفتوح والاسمان مفتوحان أيضا، وإنما توجه العناية فى درس هذه الأساليب الى طرق الاستعمال لا الى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه.

فى الصرف

أشارت اللجنة إلى ماترى فى علم الصرف، وأن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة، لا يحتاجها البادىء، بل لا يصل إليها فهمه، كالإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق، فرأوا فى مثل «قال» أنه محولٌ من قَوَلَ وفى مثل «يقُولُ» أنه محول من يقْوُلُ، وفى مثل «يبيعُ» أنه محول من يَبْيِع؛ وفى مثل «مَرْمِىّ» أنه محول من مَرْمِوى.

وأمثلة هذا كثيرة غالبة على علم الصرف، وليس للبادىء بها حاجة، وإنما يحتاجها من يروم التفقة فى تصريف اللغة وتكوينها، وقد رأت

اللجنة أن تخفف عن التلميذ عناء هذا كله ، وأن يؤخر درسه الى محله فى معاهده المتخصصة للغة وفقهها وتاريخها ، واقتصرت على الأبواب القريبة من تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه ، على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة ، وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون فى أصول الكلمات وتقلبها فى الهيئات المختلفة .

ونسرد فيما بعد أبواب النحو والصرف مجملة كما رأت اللجنة درسها تحقيقا لما أريد من التيسير :

أبواب النحو والصرف : أحكام الكلمة : الاسم :

تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف . تقسيم الاسم الى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث . تقسيم الاسم إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف لين ألف أو ياء . تقسيم الاسم الى مفرد ومثنى وجمع . طريق التثنية ـ ما آخره ألف تقلب ياء دائما إلا فى كلمات لا تتجاوز العشرين ، المشهور منها الجَدا والحِجا والحفا والرضا والعصا والصبا والفرا والقفا ، وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث فتقلب واوا . طريقة جمع الاسم بالألف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون . أمثلة من جمع التكسير . تقسيم الاسم إلى منكر ومعرف وأنواع المعارف . الاسم

المصغر الثلاثى والرباعى فقط . والمنسوب إليه ـ أكثر أحكام النسب دورانا فى الكلام . المعْرَب والمبنى ـ أنواع الإعراب كما تقدم بيانها. المبنيات ـ أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .

الفعل :

تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر . تمرين فى تصريف الأفعال . إشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تصرف . المجرد والمزيد . الحرف المزيد والحرف الأصلى . تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل ـ تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع ـ تمرين فى اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بالضمير . المبنى للمجهول ومعناه وطريق صوغه . الناقص والتام واللازم والمتعدى . المبنى والمعرب ـ إعراب المضارع .

المشتقات :

اسم الفاعل ـ صوغه واستعماله (قد يجىء على غير الأمثلة القياسية ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) وبهذا تدمج الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة فى باب اسم الفاعل ، اسم المفعول ـ أمثلته وطرق استعماله . اسم الزمان والمكان والآلة .

المصدر :

أمثلة من مصدر الثلاثى . أمثلة المصادر لغير الثلاثى . طرق استعمال المصدر .

أحكام الجملة :

المحمول والموضوع - إعرابهما ، الترتيب بينهما ، المطابقة بينهما - الموضوع ظاهرا وضميرا بارزا . المحمول اسم وفعل وظرف وجملة . تكملة الجملة - إعرابها ، أغراضها . تكملة المفرد - التوابع . أحكام العدد .

الأساليب :

الاستفهام . النفى . التوكيد . القسم . التعجب . التفضيل . نِعْمَ وبئس . النداء . الاستثناء . التحضيض . التحذير والإغراء .

الجملتان :

الشرط وجوابه . أدوات الشرط ومعانيها واستعمالها مع السكون وبدونه . القسم وجوابه . تأكيد الفعل بالنون .

الجملة الفرعية :

قد تكون محمولا - تكملة ، نعتا ، صلة (ويجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده) لأنه قد عُدّ من المفرد .

نقد هذه المحاولة

كان لهذه المحاولة فى تجديد النحو أثر كبير فى إثارة الناس عليها، وكان من أشدهم غضبا عليها بعض علماء الأزهر، فقد عَدّ هذه المحاولة إفساد اللغة العربية، بل عدها خروجا على الدين.

وكان أثر هذه المحاولة فى نفسى أن حفزتنى إلى محاولة ثالثة سأرجىء الكلام عليها، لتأخذ موضعها فى هذا الكتاب كما أخذته المحاولتان السابقتان، ولا تذكر فيه كنقد للمحاولة الثانية، لأن فى هذا إجحافا بها، ولأنها هى المقصودة من هذا الكتاب، فيجب على الأقل أن تأخذ موضعها فيه كغيرها من المحاولات.

وقد ظهر نقد آخر لهذه المحاولة، قامت به لجنة ألّفت بمدرسة دار العلوم (كلية دار العلوم) من الأساتذة محمود عبد اللطيف وأحمد صفوت ومحمود أحمد ناصف والسياعى السباعى بيومى ومحمد عبد الجواد وأحمد يوسف نجاتى.

وقد نظرت هذه اللجنة فى هذه المحاولة، ووضعت تقريرا فى الرد عليها نشر بجريدة الأهرام فى يوم ١١ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ هـ — ٩ من يولية سنة ١٩٣٨ م، وهو رد يقصد منه هدم هذه المحاولة، وليس فيه من التجديد ما أتيت به فى ردى عليها.

وهذا هو رد هذه اللجنة على هذه المحاولة:

رد لجنة دار العلوم

قالت لجنة دار العلوم فى ردها على لجنة وزارة المعارف :

صدّرت اللجنة تقريرها بمقدمة مطولة بينت فيها حاجة النشء إلى ما يقوّم ألسنتهم ، ويحبب إليهم لغتهم ، ويجعلها وسيلة صالحة لتأدية الأغراض العلمية التى تؤدّى بغيرها من اللغات الحية فى المدارس والبيئات المثقّفة .

ونحن نوافق على ما اقترحته اللجنة فى مقدمتها من إلزام المعلمين النطق بها فى كل مايعلم بالعربية ، ومن تأجيل تعلم غيرها من اللغات الأجنبية وقتا يتفرغ فيه الناشىء لدراسة لغته ، ومن وجوب تزويد التلاميذ بالكتب الصالحة المشوّقة للقراءة ، والمحبّبة فى الاطلاع والتوسع ، ونرى أن هذه المطالب جديرة بعناية القائمين بأمر التعليم جميعا ، وحق مقدّس من حقوق لغتهم عليهم ، حفظا لقوميّتنا ، ودعما لنهضتنا ، وإحياء لمجدنا ، وصونا لكرامتنا .

كل ذلك مما كنا ندعو إليه ، ونلحّ فى رعايته منذ أمد قديم ، ولكنه لايتصل من قريب أو بعيد بما وُكِلَ إليها من أمر التيسير ، فلندعه الآن ، ولننظر فى هوادة ورفق فيما قدمته أمام الغرض الذى كوّنت من أجله لمناقشته .

ذكرت اللجنة أن أهم ما يعسّر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء :

الأول — فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ، ويسرفوا فى الافتراض والتعليل .

الثانى — إسراف فى القواعد نشأ عنه إسراف فى الاصطلاحات.

الثالث — إمعان فى التعمق العلمى باعد بين النحو والأدب .

ذلك ما قدمته اللجنة أمام مقترحاتها ، لتجعله سببا لضعف اللغة العربية .

والمتعلمون لا يجدون فيما بين أيديهم من الكتب الآن شيئا مما افترضته اللجنة ، فلا فلسفة القدماء ، ولا الإسراف فى القواعد والاصطلاحات ، ولا الإمعان فى التعمق العلمى ، لاشىء من ذلك كله مما يكلفونه أو يدرس لهم ، إن هى إلا قواعد موجزة تبذل الكتب ويبذل المعلمون جهدا فى إحاطتها بوسائل التوضيح والتيسير ، لتكون عونا للتلميذ لا على صحة النطق فقط ، بل على تفهّم المعنى ، ولو أنه حرم هذه البقية الباقية لفسد نطقه جملة ، وساء فهمه كثيرا أو قليلا.

تقول اللجنة فى ص٦ « وقد حاولنا أن نخلص النحو من العيوب الثلاثة ، فبرّ أناه من الفلسفة ما وسعنا ذلك ، ومحونا منه الافتراض والتعليل اللذين لا حاجة إليهما ، وقاربنا بين أصوله وقواعده ، فضممنا

بعضها إلى بعض كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا ، واكتفينا بالأمثلة فى كثير من الأحيان ، وأعرضنا عن تفسير العلل والإمعان فى التأويل ، وهذا كله حملنا على أن نقول عن تعلم الصرف من حيث هو علم ما قلنا ، فأخذنا من أحكامه ما لم نجد منه بُدّا ، وأشعناه فيما يلائمه من أبواب النحو » .

هذه ستة أمور تقول اللجنة إنها حاولت تحقيقها فيما وضعته بعد ذلك من المقترحات ، ثم فيما دَوّنته من أبواب النحو والصرف تبعا لهذه المقترحات ، وسنناقش هذه المقترحات .

المقترحات التى تراها اللجنة :

أولا — ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والمحلى ، وقد ضربت لذلك أمثلة من صور الإعراب ليست مما يكلفه التلاميذ ، فلا أحد يكلف التلميذ فى إعراب « ياهذا » أن يقول إنه مبنى على ضم مقدّر على آخره منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب ، ولا أحد يقول فى إعراب « ياسيبويه » إنه مبنى كذلك على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى ، منذ وضعت كتب القواعد للمدارس .

على أننا نقول إنه لو صح هذا لكان ما ذكرته اللجنة تبسيطا فى صيغ الإعراب لا فى نفس القواعد ولا فى طريقة تعليمها ، فواجب

أن يعرف التلميذ أن المنادى المفرد يكون مبنيّاً على ما يرفع به إذا كان معربا ، وعلى ما كان مبنيّا عليه قبل النداء إذا كان مبنيا ، وأنه يكون فى محل نصب ، ليمكن معرفة أحكام توابعه والنطق بها صحيحة الإعراب ، ففى نحو « يازيد العالم » يجوز رفع لفظ العالم تبعا للفظ ، ونصبه تبعا للمحل ، ونحو قوله تعالى (ياجبالُ أوّبى معهُ والطير) يجوز رفع لفظ الطير ونصبه تبعا للفظ فى الأول وللمحل فى الثانى ، ولا نقول بعد ذلك إنه مما يعلّم فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ولكنه مما يعلّم فى المعاهد المختصة .

وواجب أيضا أن يعرف الإعراب التقديرى للاسم ، ليدرك أثر العوامل المختلفة فيه ، ولكى يكون معرفة إعرابه وسيلة لمعرفة إعراب توابعه ، ولا مَرية أن فطرة التلميذ تدفعه إلى السؤال عن ذلك إن لم يشرح له .

ثانيا — ترى اللجنة ألاّ تجعلَ للإعراب علامات أصلية وأخرى فرعية ، وأن تجعل كلا فى موضعه أصلا ، وأن تقسم الاسم المعرب إلى سبعة أقسام ، وتستغنى بذلك عن الإعراب التقديرى ، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

ونحن نرى أن ماذهبت اليه اللجنة من هذا أكثر صعوبة وأشد بعدا من عقل التلميذ الناشىء ، فهو يتعلم أولا أن أنواع إعراب الاسم

ثلاثة : رفع ونصب وجر . فيرفع بالضمة نحو « جاء علىّ » وينصب بالفتحة نحو « رأيت محمدا » ويجر بالكسرة نحو « نظرت فى الكتاب » ولا يعلّم العلامات الفرعية إلا بعد أن يعرف المثنى والجمع ، فيذكر له أن الألف فى المثنى والواو فى الجمع بدل من الضمة فى المفرد ، وأن الياء فيهما بدل من الفتحة والكسرة فيه ، ويلفت عند نطقه بأمثلة الأسماء الخمسة إلى أن الواو والألف والياء حلت محل حركات الإعراب الثلاث .

ولا شك أن تعليم كل من هذا فى حينه المناسب خير من أن نجعل هذه الأنواع السبعة كلها أصولا ، ونجمعها فى تقسيم واحد ، ونمزج فيها بين المفرد والمثنى والجمع والمصروف والممنوع من الصرف ، فلا يهتدى التلميذ سبيلا ، ولا يحسن فهما ولا تعليقا .

على أننا نلاحظ أن فيما ذهبت اليه اللجنة فى هذا الصدد وزعمته تيسيرا إنما هو تكلّف وتعسير ، فالطالب إذا تمشى على ما تقترحه اللجنة فى إعراب الأسماء الخمسة يقول فى إعراب « أخوك » من « جاء أخوك » موضوع مضموم بضمة مدت فتولدت عنها واو ، وهكذا فى المنصوب والمجرور ، ولامراء أن هذا الإعراب أصعب وأعسر من أن يقول أخو فاعل مرفوع بالواو .

وتقول اللجنة فى هذا الباب أيضا فى التعريف بالنوع الثالث

«إنه اسم تظهر فيه حركتان : ضم وفتح ، وهو الممنوع من التنوين»

ونحن نقول إن ذلك تعريف ناقص ، إذ لا غنى مطلقا عن التفرقة بين الفتح فى حال النصب ، وبينه فى حال الجر ، وفى ذلك عود إلى ما هو متبع الآن بعد اعتساف الطريق ، ومثل هذا النقد يسرى على الأقسام الرابع والسادس والسابع ، هذا إلى ما فى تعبير اللجنة من قولها « اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون » فإن ذلك يشعر الطالب بأن النون ظاهرة دائما ، وليس الأمر كذلك ، بل إن الواو قد تختفى أيضا .

ثالثا — قالت اللجنة : إن النحويين جعلوا لحركات الإعراب ألقابا ، ولحركات البناء ألقابا ، فحركات الإعراب هى الرفع والنصب والجر والجزم ، وحركات البناء هى الضم والفتح والكسر والسكون ، وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب البناء .

وهذا الذى ذهبت اليه اللجنة خطأ فاحش ، لا ندرى كيف وقعت فيه ، فليست حركات الإعراب هى الرفع والنصب والجر والجزم كما ذكرت اللجنة ، وإنما هى ألقاب للإعراب لا حركات ، وليس من النحويين على الإطلاق من يقول إن الرفع حركة والنصب حركة ، ولكنهم يقولون فى مثل « جاء محمد» إن محمدا مرفوع وعلامة

رفعه الضمة ، وهكذا ، وإذا صح أن يكون هذا خطأ من اللجنة فى التعبير فكيف يكون الجزم والسكون من الحركات ؟ .

رابعا — وترى اللجنة أن الجملة تتألف من جزأين أساسيين ، وما يكون معهما يسمى تكملة ، وقد اختارت تسميتهما بالموضوع والمحمول تبعا لاصطلاح المناطقة .

ونرى أن التلاميذ الذين نعلمهم فى مدارسنا الابتدائية والثانوية هذا الموضوع والمحمول لم يخلقوا بعدُ ، أفيكون من الصعب أن نعلم التلميذ فى مثل « أكل محمد » أن أكل فعل ومحمد فاعل ، وفى مثل « محمد مسافر » أن محمدا مبتدأ ومسافر خبر عنه ؟ أيكون هذا صعبا عسيرا ولا يكون متعسرا أو متعذرا أن نكلفه أن يدرك بعقله أن جاء ومسافر محمول ، وأن محمدا موضوع ؟ ومتى عزّ عليه فهمهما تعرض للخلط بينهما ، إنه لا يفهم معنى الحمل ولا معنى الوضع ، كما يفهم معنى أن جاء فعل وأن محمدا هو الذى فعله ، وأن محمدا مبتدأ بذكره ومسافر خبر عنه .

وكل ما بنى على اصطلاح اللجنة من أحكام المطابقة والترتيب والتعليق يأتى مع الاصطلاح السهل المتعارف بين المعلمين والمتعلمين ، فإنهم يعلمون فى يسر وسهولة أن المبتدأ والخبر يدخل عليهما إن وأخواتها وكان وأخواتها مع بقاء معنى الإسناد بين المبتدإ والخبر

مقيدا بقيد مدلول عليه بتلك الحروف والأفعال .

خامسا — تكلمت اللجنة عن الضمير وتقسيمه ، وجاءت بما يبعد عن عقول المتعلمين ، فلامعنى لأن نقول كما تقول اللجنة فى مثل « أكرمُ ونقوم » إن الهمزة والنون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه ، والفعل محمول ، إن هذا غاية ما يصل اليه من يريد التعسير ، فضلا عن أنه مما يحتاج إلى شرح معانى أحرف المضارعة شرحا واسعا ، وأنه لا ينطبق على أمر الواحد المذكر فى نحو «قم» فليس فيه إشارة إلى الموضوع مطلقا ، ولا مفر للجنة من أن تعترف بعجزها عن إيجاد ما يشار به إلى الموضوع فى هذا النوع كله ، مع كثرة دوران فعل الأمر للواحد على ألسنة الناس جميعا ، وفى تعليم الأطفال خاصة.

ولم تستطع اللجنة أن توفق بين ما ذهبت اليه من اعتبار بعض الضمائر علامات دالة على العدد — تبعا للمازنى — وبين ما قررته بعد ذلك من اعتبار هذه العلامات ضمائر فعلا حين نصت على ذلك فى إسناد أنواع الفعل إلى الضمائر ، فإن من هذه الضمائر ماعتبرته من قبيل علامات للعدد لاضمائر ، على أن اعتبار هذه الضمائر الدالة على العدد علامات فقط والتسوية فى المعنى بين « قام الرجال » و « الرجال قاموا » يفوّت ما اعتدت به اللجنة من أحكام التقديم والتأخير فى علم البلاغة اعتدادا كبيرا .

سادسا — وقد سمت اللجنة المفاعيل والحال والتميز تكملة ، وعلماء

المعانى يسمونها متعلقات، والنحويون يسمونها بأسماء تدل على الغرض منها شرحا للمراد بها، فإعرابها على الصورة المألوفة أدل على المراد بها، وأكثر توضيحا للمعنى من تسميتها متعلقات أو تكملة.

إن اللجنة تريد أن تقول فى إعراب «كافأ الناظر المجتهدين اليوم أمام إخوانهم مكافأة حسنة» ما يأتى: كافأ محمول، والناظر موضوع، والمجتهدين اليوم أمام إخوانهم مكافأة حسنة تكملة. هذا هو الإعراب الذى تريده اللجنة، وما أسهله على الناس جميعا إذا فهموا الموضوع والمحمول، فكل كلام فى اللغة العربية وغيرها موضوع ومحمول وتكملة، أما أن يفهم الناس عامة والتلاميذ خاصة المراد بكل كلمة فليس هذا مما يعنى اللجنة فى قليل أو كثير، ما دام الناس يحفظون ثلاث كلمات هى: موضوع ومحمول وتكملة.

على أن اللجنة بعد أن أجملت إعراب التكملة شعرت بنقص واضح فى ذلك، فلم تجد مناصا من العودة إلى التفصيل تحت ستار أغراض التكملة — فقالت: تجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان أو لبيان العلة الخ.

ونحن نقول: إن التلميذ إذا كلّف إعراب التكملة وبيان الغرض منها عاد إلى الإعراب المألوف المتداول مع إطالة، فهو يقول فى إعراب «ضاحكا» من «جاء محمد ضاحكا» ضاحكا تكملة مفتوحة

جيء بها لبيان الحالة ، أفليس خيرا من هذا وأوجز أن يقول « ضاحكا » حال منصوب .

إن الإعراب فرع المعنى كما يقول النحاة ، فنحن حين نسأل التلميذ عن الإعراب لا نريد الإعراب لذاته ، ولكن نريد أن نعلم أفهم المعنى أم لم يفهمه ؟ ونحن نكتفي أن يعين لنا المفعول ونوعه ، والتابع ونوعه ، وما هو مبيّن للحال أو مميّز لشيء .

سابعا — ذكرت اللجنة أن هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول ، واكتفت أن يعلّم الناشيء أن هذه أنواع من الكلام تسمى أساليب .

وما ندري أهذه وحدها التي تسمى أساليب ولا يسمى غيرها مما يدرّس مفصّلا أساليب أيضاً ؟

كلها طبعاً أساليب عربية ، ولكن اللجنة حين أعجزها أن ترى في كثير منها موضوعاً ومحمولا قالت سمّوها أساليب ، وقالت في إعراب « ما أحسن زيدا » إن ما أحسن صيغة تعجب ، وزيدا متعجب منه ، ومعنى هذا أننا إذا قلنا للتلميذ أعرب « ما أجمل الحديقة » يقول مكتفيا هذا تعجب من الحديقة ، ونحن لا نرى في هذا رأي اللجنة ، ولا نوافقها عليه ، لأن هذا جواب عن سؤال عن معنى هذه الصيغة لا إعراب لها ، ولا بيان لحكم حركاتها ، ثم هذا النوع من الإعراب ـ ونسميه

إعرابا تسامحا ـ لا يدل على الصور المختلفة لما سمّته اللجنة أساليب ، كالاستغاثة والنّدْبة ونحوهما مما نطقته العرب بصور مختلفة ، ولو قالت اللجنة : يؤتى للتلميذ بالأساليب العربية فى صورها المختلفة وينبّه إلى وجوه النطق بها ولا يكلّف إعرابها لكان قولا سائغاً مقبولا ، كما نص على ذلك فى المنهج الحالى ووضعت فيه كتب ، أما أن تقول له أعرِبْ ثم يكتفى فى الإعراب بأن يقول هذه جملة للتحذير ، وهذه للإغراء ، وهذه للتعجب ، وهذه للاستغاثة ، فإن الجهال والمتعلمين جميعاً يستوون فى إدراك ذلك ، ولا فائدة إذنْ من التعليم والتثقيف ، والعمل على إحياء اللغة والنهوض بها ، وجعلها لغة دراسة وكتابة وترجمة ووفاء بمطالب الحياة كلها كما يجب أن تكون.

ثامنا ـ وترى اللجنة أن يقتصر فى دراسة الصرف للتلاميذ المبتدئين على الضرورى.

ونحن لانخالفها فى ذلك ، ولا نرى ضرورة للزيادة إلا للمختصين المتوسعين .

وبعد فقد عدّلت الوزارة مناهج اللغة العربية فى مدارسها الابتدائية والثانوية ، فحذفت من النحو والصرف مالا ضرورة له فى تعليم النشء ، وألفت كتبا على المناهج المعدّلة ، وراجعتها لجان من رجال الثقافة والنهضة ، وكان فى لجنة المناهج

والتأليف والمراجعة جلّ أعضاء لجنة التبسيط ، فحذفوا مالا حاجة إليه ، وأبقوا الضرورى الذى لاغنى عنه ، مما لايكاد يبلغ النصف لما كان يدرسه التلاميذ السابقون ويجيدونه ، فلا يجوز أن يمس بما يدرس الآن بحال من الأحوال .

ولسنا نشك فى أن اللجنة فكرت فى أمر اللغة والنهوض بها ، وهذا ما نحمده لحضرات أعضائها الأجلاّء ، ولكنا نعتقد أنها لم تصل إلى ماتريد من التيسير والتخفيف ، ولا بدّ من وقت طويل يتابع فيه المفكرون جميعا البحث والتأمل للوصول إلى الغاية المنشودة ، إن كان فى الإمكان أن يكون النحو خيرا مما كان .

لقد مضى على النحو نحو ألف وثلثمائة سنة يتناوله فيها التهذيب والإصلاح والتدوين ، ولكنه لم يخرج عما وضعه الأوائل ودوّنوه ، فليس من الميسور أن تكون أسابيع معدودة يبحث فيها ستة أو أكثر من فضلاء الأدباء كافية لإخراج نحو جديد ، ولكنها وأقل منها تكفى للنظر فى أسس تتبع فى دراسة النحو وتسهيل هذه الدراسة على الناشئين .

أما البلاغة ومزجها بالأدب فلا نرى كذلك فيه رأى اللجنة ، بل نرى الاكتفاء فى الأدب بدراسة نصوص لكل عصر مع الموازنة

بينها ، ولفت النظر إلى مواطن الجودة والضعف فيها ، وموضع هذا دراسة النصوص الأدبية .

ونرى الاكتفاء فى البلاغة الاصطلاحية بما مزجته اللجنة من موضوعاتها بالأدب ، فيجرد ويدرس وحده ، أو يطبّق عليه مما يدرس من النصوص وما يشابهه على نحو ما هو الآن فى المنهج الجديد الذى اشترك فى وضعه وتأليف كتبه ومراجعتها كثير من حضرات أعضاء لجنة التبسيط .

هذا ما عَنّ لنا سطرناه فى إيجاز كثير ، ونكرر الشكر لصاحبى المعالى وزير المعارف الأسبق ووزيرها الحالى على عنايتهما باللغة العربية الشريفة والنفع بها ، ونرى أن زيادة العناية بإعداد المعلمين والإقلال من الحصص ، وحسن الرقابة من النّظار والمفتشين ، وتقدير المجدّين من المعلمين والطلاب ، واختيار المحاضرات الأدبية ، وبعث روح التنافس بين المتعلمين ، وإحياء كتب الأدب العربى والعناية فى ضبطها وإصلاحها ، وتأليف الكتب القصصية المهذبة للمطالعة ونشرها بين الطلاب ، كل أولئك يساعد على نشر اللغة ، وجعلها لغة التخاطب والتعلم .

وتفضلوا يامعالى الوزير بقبول خالص احترامنا وإجلالنا .

محمود عبد اللطيف ، أحمد صفوت ، محمود أحمد ناصف ، السباعى السباعى بيومى ، محمد عبد الجواد ، أحمد يوسف نجاتى

نقد هذا الرد :

يشبه رَدّ هذه اللجنة على لجنة وزارة المعارف رَد الأستاذ محمد عرفة فى كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة على الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتاب إحياء النحو ، فهو رد قوى حقاً كرد الأستاذ محمد عرفة ، لأن اقتراحات لجنة التيسير ينقصها كثير من دقة البحث ، وحسن الإصابة لما تقصده من التجديد ، وهو كرد الأستاذ محمد عرفة فى أنه يثق كل الثقة بالنحو القديم ، ويرى أنه لا يحتاج إلى تجديد بعد أن مضى عليه ذلك الأمد الطويل من السنين ، يتقبله جهابذة العلماء ، وأئمة النحو ، ولو كان فيه نقص لكانوا أهدى إليه ، وأجدر منا بمعرفته .

المحاولة الثالثة لتجديد النحو

تيسير قواعد الاعراب

نقد وتجديد

كان للاقتراحات التى وضعتها لجنة وزاوة المعارف لتيسير قواعد تدريس اللغة العربية أثر كبير فى إثارة أنصار القديم ، وكان من أشدهم ثورة عليها بعض علماء الأزهر الذين عدوا عملها طعنا فى قداسة اللغة ، وخروجا على الدين .

وقد رأيت أن أسلك فى نقدها طريقا يوافق ماجبلت عليه من ميل إلى التجديد ، فلا يحملنى عليه حب المحافظة على القديم ، كما حمل بعض علماء الأزهر ، وكما حمل لجنة دار العلوم ، بل يحملنى عليه بيان حظه من تجديد النحو ، وبيان مقدار إصابته لذلك الغرض ، وقد توصلت بهذا إلى اقتراحات أخرى لتيسير قواعد الإعراب ، فيها تجديد سائغ لقواعد النحو ، يقوم على أصول قوية ، ولا يسهل على أنصار القديم رده كما سهل عليهم رد المحاولتين السابقتين .

وقد قمت بنشر ذلك فى مجلة الرسالة بعنوان (تيسير قواعد الإعراب) ولم أصرح فيه باسمى لغرض اقتضى هذا فى ذلك الوقت ، وقد نشر فى ستة أعداد من هذه المجلة :

أولها العدد ـ ٢٦٢ (١٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ هـ ١١ من يولية سنة ١٩٣٨م) .

وثانيها العدد - ٢٦٤ (٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٧هـ ٢٥ من يولية سنة ١٩٣٨ م).

وثالثها العدد — ٢٦٦ (١٢ من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧هـ ٨ من أغسطس سنة ١٩٣٨م).

ورابعها العدد — ٢٦٨ (٢٦ من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧هـ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ م).

وخامسها العدد — ٢٧٠ (١٠ من رجب سنة ١٣٥٧ هـ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ م).

وسادسها العدد — ٢٧٤ (٩ من شعبان سنة ١٣٥٧هـ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ م).

ولا شك أن مجلة الرسالة أرقى مجلة علمية أدبية الآن ، وأن صاحبها أديب كبير يعرف قيمة ما ينشر فيها ، ولهذه المجلة قراء لا يحصون فى كل الأقطار العربية ، وقد قرأوا ما اقترحته فى هذه الأعداد لتيسير قواعد الإعراب ، فلم يثر منهم ما أثاره عمل لجنة وزارة المعارف ، ومثل هذا يعد منهم إقرارا لهذه الاقتراحات ، ولا يؤثر فى هذا جهلهم بصاحبها فى ذلك الوقت ، لأن الحق لا يعرف بأهله ، وإنما يعرف أهله به .

تيسير قواعد الإعراب

(١)

ألفت وزارة المعارف لجنة لتيسير قواعد تدريس اللغة العربية من حضرات الأساتذة طه حسين عميد كلية الآداب ، وأحمد أمين وإبراهيم مصطفى الأستاذين بهذه الكلية ، وعلى الجارم بك المفتش الأول للغة العربية ، ومحمد أبى بكر إبراهيم المفتش بوزارة المعارف ، وعبد المجيد الشافعى الأستاذ بدار العلوم .

وكان على وزارة المعارف أن تراعى مكان الأزهر فى هذا العمل الذى أرادته ، فتضيف إلى رجالها الذين اختارتهم من كلية الآداب ودار العلوم أستاذين أو أكثر من رجال الأزهر ، حتى يأتى هذا العمل الذى أرادته باتفاق معاهد العلم فى مصر ، فيكون له مكانته واحترامه ، لأن التغيير الذى عملته تلك الجماعة لا يقتصر على تيسير تدريس اللغة العربية ، بل يتعدى هذا إلى احداث تغييرات خطيرة فى تلك القواعد نفسها ، فكان من الواجب أن يختار لذلك جماعة من هذه المعاهد المختلفة فى بيئتها وثقافتها ، ليتم الأمر فيه بعد تجاذب العقول المختلفة ، والمشارب المتباينة ، وبعد دراسته دراسة متزنة تقوى على النقد ، وتقبلها هذه البيئات المختلفة .

ولقد ظهر عمل هذه اللجنة فظهرت حركة يراد منها القضاء على كل ما عملته بجملته وتفصيله ، ولا يهمها بعد هذا أمر تيسير تلك القواعد الذى ألفت هذه اللجنة من أجله ، وهو أمر لابدّ لنا منه فى هذا العصر الذى تُزاحَمُ فيه العربية مزاحمة شديدة يخشى منها عليها ، وتحمل كثيراً من أبنائها على الانصراف عنها ، لِمَا تجده من تعقيد فى بعض قواعدها ، فلا بدّ لنا من تذليل هذه القواعد المعقَّدة وتيسيرها ، ولابد لنا من حذف مافيها من حشو يمكننا الاستغناء عنه ، ويجب إذا ظهر أمامنا عمل فى هذا السبيل أن نعمل على الاستفادة منه ، ولايصح أن يكون رائدنا هدمه وتقويضه لاغير ، فكم جنى مثل هذا على محاولات الإصلاح فينا ، وكم نشر فينا من عوامل اليأس فى إصلاح حالنا .

وسيكون نظرى فى عمل هذه اللجنة قائماً على أساس التهذيب والتكميل ، وأرجو أن يكون هذا رائد كل محب للغته ، حتى يتم لنا النهوض بها ، ولا يكون حظنا فى هذه المحاولة كحظنا فى غيرها من محاولات الإصلاح ، معركة من التنابذ والتخاصم تفسد ولا تصلح ، وتهدم ولاتبنى ، ويعمل فيها سوء الظن بكل جديد عمله فى توسيع مسافة الخلاف ، وفى عدم الوصول إلى شىء يصح الاتفاق عليه ، ولولا هذا الظن السىء بكل جديد لأمكننا أن نصل إلى هذه

الغاية التى تقضى على أسباب الخلاف بيننا ، وتعمل على توحيد كلمتنا ، وتجعل التعاون على الإصلاح رائدنا فى كل أعمالنا .

باب الإعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والإعراب المحلّى ، لأن مثل الفتى يعرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل القاضى تقدر فيه حركتا الرفع والجر للثقل ، ومثل غلامى تقدر فيه الحركات الثلاث للمناسبة ، وفى تقدير الحركات وفى الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلّفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة ، أو فى تصحيح إعراب ، كذلك الإعراب المحلى ، فمثل « هذا هُدًى » هذا يبنى على السكون فى محل رفع ، ومثل « يا هذا » مبنى على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب ، وكذلك « ياسيبويه » مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب ، وهذا عناء مضاعف ، وجهد يبذل لغير شىء ، فيجب الاستغناء عن الإعراب المحلى فى المفردات وفى الجمل ، ويُوَفّر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

وإنى أرى أن الذى يمكن فى هذا هو إدماج الإعراب المحلى فى الإعراب التقديرى ، فيستغنى بهذا عن باب البناء كله ، ويوفر على

التلميذ والمعلم والعلم مايبذل من الجهود فى هذا الباب ، وما يجب أن يراعى فى التطبيقات من الفروق بين الإعراب والبناء ، بأن يقال إن هذا مبنى وذاك معرَب ، وإن للبناء ألقابا من الضم والفتح والكسر والسكون ، وللإعراب ألقابا من الرفع والنصب والجر والجزم ، وإن المبنى مبنى على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون فى محل رفع أو نصب أو جر أو جزم ، أو إنه مبنى على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون ولا محل له من الإعراب ، فكل هذا يستغنى عنه ، وكذلك كل ما يتكلف من علل البناء .

فلغة العرب تمتاز على غيرها من اللغات بأنها معرَبة ، أى بأن أواخر كلماتها لا تلازم حالة واحدة ، كما تلازم أواخر لغاتنا العامية السكون ، وهذا الحكم عامّ فى أسمائها وأفعالها وحروفها ، لأن حروف العربية منها ما هو مفتوح الآخر مثل رُبّ ، ومنها ما هو مضموم الآخر مثل مُنْذُ ، ومنها ما هو مكسور الآخر مثل جَيرِ ، ومنها ماهو ساكن الإخر مثل عَنْ . فهى فى جملتها معربة لا تلزم أواخرها حالة واحدة ، ولا شىء فى أن يقال فى إعراب منصوب الآخر منها إنه منصوب بالفتح الظاهر ، وفى إعراب مرفوع الآخر منها إنه مرفوع بالضم الظاهر ، وفى إعراب مجرور الآخر منها إنه مجرور بالكسر الظاهر ، وفى إعراب مجزوم الآخر منها إنه مجزوم بالسكون .

وكذلك أفعال العربية ، لأن منها ما هو مفتوح الآخر أو مضموم أو ساكن ، مثل الفعل الماضى فى « نامَ وناموا ونِمتُ » ومنها ماهو مضموم أو مفتوح أو ساكن ، مثل الفعل المضارع فى « يفهمُ ولن يفهمَ ولم يفهمْ » ومنها ماهو ساكن أو مفتوح ، مثل فعل الأمر فى « إفهمْ وافهَمنّ » ولا شيء أيضا فى أن يقال فى منصوب الآخر فيه إنه منصوب بالفتح الظاهر أو المقدر ، ولا شيء فى أن يقال فى مرفوع الآخر فيه إنه مرفوع بالضم الظاهر أو المقدر ، ولاشيء فى أن يقال فى مجزوم الآخر فيه إنه مجزوم بالسكون ، ولا فى ألاّ يفرقَ فى هذا كله بين أنواع الأفعال الثلاثة .

وكذلك أسماء العربية ، لأن منها ماهو مضموم الآخر ، مثل المبتدإ والخبر فى قولنا « البابُ مفتوح » ومنها ماهو مفتوح الآخر مثل إسم إنّ فى قولنا « إنّ البابَ مفتوح » ومنها ماهو مكسور الآخر مثل المضاف إليه فى قولنا « غلام زيد »

وبهذا لايكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف إلا فى أن كل حرف من الحروف له إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به ، فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع : مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ، والأفعال تنقسم إلى ثلاثة أنواع : ماض ومضارع وأمر ، ولكل من هذه الأنواع

إعراب خاص به ، ويشمل مفردات كثيرة مما يندرج تحته ، أما الحروف فيجرى الإعراب على مفرداتها لا على أنواعها ، لأنه ليس لكل نوع منها إعراب خاص به .

والإعراب التقديرى يأتى فى الكلمة العربية بأن يكون لها حكم فى الإعراب بالنظر إلى نوعها ، ولكن آخرها يكون مخالفا لما يجب لها بالنظر إلى هذا النوع ، كما فى نحو « جاء الفتى » فالفتى فيه فاعل حكمه الرفع ، ولكن آخره ليس مرفوعا ، فيكون رفعه تقديريا . وكما فى نحو « جاء سيبويه » فسيبويه فيه فاعل حكمه الرفع ، ولكن آخره ليس مرفوعا ، فيكون رفعه تقديريا أيضا .

ولا بُدّ من تقدير هذا الإعراب ، ولا يصح عدم تقديره كما ترى لجنة وزارة المعارف ، لأنه إذا كان لا يظهر فى صاحبه فإنه يظهر فى تابعه ، فتقول « جاء هذا الفاضلُ » ورأيت هذا الفاضلَ . ومررت بهذا الفاضلِ » ولا شك أن وجود هذا الإعراب فى التابع يدل على وجوده فى المتبوع .

وعلى هذا يكون إعراب نحو « جاء سيبويه » مثل إعراب « جاء الفتى » كل منهما مرفوع بضم مقدر ، ولا داعى إلى ذكر سبب التقدير فى كل منهما ، لأن هذا فلسفة لا طائل تحتها ، والاشتغال بها فى النحو حشو لا فائدة فيه .

ويكون الإعراب التقديرى فى أربعة أنواع من الكلام : أولها الكلمة التى يكون فى آخرها ألف مفتوح ما قبلها . مثل « رمى ويخشى والفتى » وثانيها الكلمة التى يكون آخرها ياء مكسور ماقبلها. مثل « يرمى والقاضى » ولا يقدر فى هذا القسم إلا الضم والكسر. وثالثها الكلمة التى يكون فى آخرها واو مضموم ماقبلها . مثل « يدعو » ولا يقدر فى هذا القسم إلا الضم والكسر . ورابعها الكلمة التى يكون آخرها حركة لازمة أو سكون لازم . مثل « سيبويهِ » ومنْ » وهذا القسم إذا كانت حركته اللازمة مخالفة لحركة إعرابه كان إعرابه مقدرا ، وإذا كانت حركته اللازمة موافقة لحركة إعرابه كان إعرابه ظاهرا لا مقدرا ، فيقال فى إعراب « نحنُ نفهم » نحن مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة ، ويكون حاله فى هذا قريبا من حال القسم الثانى ، إذ يقدر إعرابه فى بعض الحالات دون بعض ، ولا يقدر إعرابه فى جميع حالاته كما يقدر إعراب القسم الأول .

(٢)

ولا بد من تقدير الإعراب فى الجمل أيضا ، لأنه قد يعطف على الجملة اسم مفرد يراعى فيه إعرابها المقدر ، فيجب من أجل هذا تقدير الإعراب فيها ، ومن ذلك قول الشاعر :

يا رُبَّ بيضاءَ من العَواهجِ أمّ صبىٍّ قد حَبَا أو دارجِ

فجملة قد حبا صفة لصبي مجرورة تقديرا ، وقد عطف عليها دارج بالجر مراعاة لجرها المقدر ، ومنه أيضا قوله تعالى (إنّ الله فالقُ الحبّ والنّوى يخرجُ الحيّ مِنَ الميتِ ومخرجُ الميتِ مِنَ الحيّ) فجملة يخرج الحى خبر ثان لإن مرفوعة تقديرا ، وقد عطف عليها مخرج بالرفع مراعاة لرفعها المقدر .

فإذا قلنا « زيد يحسن » فزيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة يحسن خبر مرفوع بضمة مقدرة ، وكذلك كل جملة تقع خبرا عن مبتدإ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك ، أما الجمل التى لا تقع هذا الموقع فلا يقدر إعراب فيها .

وقد ثبت من هذا كله أن ألفاظ العربية كلها معربة ، ومن الواجب بعد هذا أن ينقل الإعراب من اصطلاحهم إلى اصطلاح آخر ، لأنهم يعرّفون الإعراب بأنه تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، فلا بدّ للإعراب على هذا التعريف من عامل يقتضيه ، فإذا لم يكن هناك عامل لم يكن هناك إعراب ، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال غير معربة عندهم ، لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضى إعرابها ، وقد ذهب الكوفيون إلى إعراب فعل الأمر ، فلم يكن لهم بدّ من تكلف عامل فى إعرابه ، لأنه لا يوجد فى النحو إعراب لا عامل له ، فذهبوا إلى

أنه مجزوم بلام أمر مقدّرة ، لأنه فى رأيهم مقتطع من الفعل المضارع ، فأصل « قُمْ » عندهم « لِتَقُمْ » حذفت اللام للتخفيف ، ويتبعها حرف المضارعة وهو التاء ، وقد اختار ابن هشام هذا المذهب فى كتاب المغنى ، لأن الأمر معنى حقّه أن يؤدّى بحرف ، ولأنه أخو النهى وقد دُلّ عليه بحرف .

فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح ، وأن يعرّف بأنه تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم ، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ولهذا يجىء فى الحروف والأفعال التى يرون أنها مبنية لامعربة ، وهذا الاصطلاح يغنينا عن تكلف العوامل فى بعض المواضع التى جاء الإعراب فيها من غير عامل ، كالمبتدإ الذى يتكلفون له عاملا يسمونه الابتداء ، وكالمضارع المرفوع الذى يتكلفون له عاملا يسمونه التجرد من الناصب والجازم .

على أن هناك ما هو أهم من هذا فى ترجيح هذا الاصطلاح فى الإعراب على اصطلاحهم ، وما يثبت به أن هذا هو معنى الإعراب فى اللغات المعربة ، وهو أن اللغات غير المعربة هى التى تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة ، كما نراه فى لغاتنا العامية التى تنتهى بالسكون دائماً ، ولا يختلف فى هذا أسماؤها وأفعالها وحروفها ، فتكون

اللغات المعربة هى التى لا تلزم أواخر كلماتها حالة واحدة ، بل تارة تكون أواخرها مضمومة ، وتارة تكون مفتوحة ، وتارة تكون مكسورة ، وتارة تكون ساكنة ، على حسب ما جاءت عن أهلها ، ولا شك أن هذا التغير لا يختص به نوع من اللغة المعربة ، بل يتفق فيه إلى حد ما أسماؤها وأفعالها وحروفها ، فيجب أن يشملها كلها اسم الإعراب الذى تمتاز به لغتها .

وقد سبق أن الكوفيين يذهبون إلى أن فعل الأمر معرب لا مبنى ، وهذا يدل على أن كلا من الإعراب والبناء أمر تقديرى ، وأنه لا شىء فى أن ندهب فيه ذلك المذهب الذى يحقق تلك الغاية التى تقصدها وزارة المعارف ، وهى تسهيل قواعد الإعراب ، وقد جاء هذا المذهب أدق من مذهب لجنتها فى باب الإعراب والبناء ، وأعم إصلاحاً منه ، وأقرب إلى الغاية التى تريدها ، كما جاء دليلا على أنها كانت مخطئة حين تناست رجال الأزهر فى هذا العمل ، ولم تضم إلى هذه اللجنة من الشيوخ الأزهريين من يهمه أمر هذه اللغة كما تهمها .

العلامات الأصلية والفرعية للإعراب :

ترى لجنة وزارة المعارف أن تجعل كلا من العلامات الأصلية والفرعية أصلا فى بابه ، وأن يقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية :

(١) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الأسماء .

(٢) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها، وهو الأسماء الخمسة.

(٣) اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح، وهو الممنوع من التنوين.

(٤) اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر، وهو الجمع بالألف والتاء.

(٥) اسم تظهر فيه حركة الفتح وحدها، وهو الاسم المنقوص.

(٦) اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون، وهو المثنى.

(٧) اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون، وهو المجموع بهما.

ويستغنى بهذا عند هذه اللجنة عن الإعراب التقديرى، وعن القول بنيابة علامة عن علامة.

وقد سبق أنه لا يمكن الاستغناء عن الإعراب التقديرى، وكذلك لا يمكن الاستغناء عن القول بنيابة علامة عن علامة، لأن اسم الضم كالمرادف لاسم الرفع، وكذلك النصب مع الفتح، والجر مع الكسر، والجزم مع السكون، فإذا حصل رفع بغير الضم أو نصب بغير الفتح أو جر بغير الكسر أو جزم بغير السكون كان الأقرب إلى الفهم أن يكون ذلك بطريق النيابة، فيكون ما ذهبت إليه اللجنة فى هذا تعسيراً لا تيسيراً، وليس هناك ما يدعو إلى ارتكابه من اختصار فى الإعراب أو نحوه، بل الأبواب هى

الأبواب بحالها ، والعلامات هى العلامات من غير تغيير فيها ، أللهم إلا ذلك التغيير الذى لا طائل تحته .

فيجب أن تبقى علامات الإعراب على حالها ، وأن تكون علاماته الأصلية هى الضمة فى الرفع ، والفتحة فى النصب ، والكسرة فى الجر ، والسكون فى الجزم ، وأن تكون علاماته الفرعية كما هى من غير زيادة أو نقص فيها ، ولكن يجب أن تزاد فيها علامة فى باب النداء ، وقد دعا إليها الاستغناء عن الإعراب المحلى ، لأن المنادى إذا كان مفرداً — أى ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف — ينصب بالضمة وما ينوب عنها من الألف والواو ، فتكون الضمة فى ذلك نائبة عن الفتحة ، ولا غرابة فى أن تنوب الضمة عن الفتحة فى المنادى المفرد ، فقد نابت الكسرة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم ، ونابت الفتحة عن الكسرة فى الاسم الذى لا ينصرف ، ويمكن أن تجعل الفتحة مقدّرة فى المنادى المفرد ، ويكون المانع من ظهورها خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، كما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتاب إحياء النحو ، وإن لم يذهب إلى القول بتقدير الفتحة .

وعلى هذا يقال فى إعراب « يا محمد » محمد منادى منصوب بالضمة نيابة عن الفتحة ، أو يقال محمد منادى منصوب بفتحة

مقدرة ، ويقال فى إعراب « يا زيدان » زيدان منادى منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، ويقال فى إعراب « يا زيدون » زيدون منادى منصوب بالواو نيابة عن الفتحة ، ويقال فى إعراب « يا سيبويهِ » سيبويه منادى منصوب بالضمة المقدرة نيابة عن الفتحة ، ولا بد من تقدير الضمة فى هذا المثال ، لأن ظهورها فى تابعه دليل على أنها مقدرة فيه ، ولهذا قدر الجمهور الضمة فيه أيضاً ، ولا شك أن تقديرهم لها فيه يقرب ما ذهبت إليه من تقديرها فى نحو « جاء سيبويهِ » لأن الذى منع من ظهور الضمة عندهم فى مثل « يا سيبويه » هو حركة البناء الأصلى ، وهذا هو ما ذهبت إليه من إدماج الإعراب المحلى فى الإعراب التقديرى ، فليس فيه إلا طرد ما ذهبوا إليه من هذا فى سائر الإعراب المحلى ، لتكون حالة الكلمات التى تلازم أواخرها حالة واحدة من حركة أو سكون ، كحالة الكلمة التى يلازم آخرها ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، أو ياء مكسوراً ما قبلها ، أو واواً مضموماً ما قبلها .

(٣)

أنقاب الإعراب والبناء :

جعل النحاة للإعراب ألقاباً أربعة : الرفع والنصب والجر

والجزم . وجعلوا للبناء ألقاباً أربعة : الضم والفتح والكسر والسكون . وقد رأت لجنة وزارة المعارف أن هذه التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء دعت إليها الدقة فى الاصطلاح من غير حاجة إليها ، ولهذا رأت ألا يكونَ هناك فرق بين ألقاب الإعراب والبناء .

ولا يخفى أن ماذهبتُ إليه من إنكار الاعراب المحلّى وإدماجه فى الإعراب التقديرى لاتتأتى معه هذه التفرقة ، ولكن لابدّ فيه من أن يبقى الرفع والنصب والجر والجزم ألقاباً للإعراب ، أما الضم والفتح والكسر والسكون وما ينوب عنها فتكون علامات لهذه الألقاب ، ولاشك أن ماذهبت إليه اللجنة من الاكتفاء بلقب واحد لكل حركة قد يمكن فى الإعراب بالحركات ، أما الإعراب بالحروف فلابدّ فيه من اعتبار الرفع مثلا لقب إعراب ، وتكون الألف والواو والنون علامات له فى مواضعها ، وإذا جرى هذا فى الإعراب بالحروف فليجر فى الإعراب بالحركات ، ليجرى القسمان على وتيرة واحدة ، وتكون ألقاب الإعراب غير علاماته فيهما معا ، ولا يكون هناك شىء من التحكم فى التفريق بينهما .

الجملة :

رأت لجنة وزارة المعارف أن تجرى فى النحو على اصطلاح علماء المنطق ، فتسمىَ جزأى الجملة موضوعا ومحمولا ، والموضوع

هو المحدَّث عنه فى الجملة ، وحكمه الضم إلا أن يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث أو المحدّث به ، وله ثلاثة أحوال :

١ — يكون اسما فيضم إلا إذا وقع مع كان أو احدى أخواتها .

٢ — يكون ظرفا فيفتح .

٣ — يكون فعلا أو مع حرف إضافة أو جملةً ، فيكتفى فى إعرابه بأنه محمول .

وترى اللجنة أنها بهذا يسّرت إعراب الجملة ، وقلّلت اصطلاحاتها ، وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدإ واسم كان واسم إنّ فى باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدإ وخبر كان وخبر إن والفعل فى باب المحمول ، وخفّفت على المعلمين والمتعلمين بردّ باب ظن الى الفعل المتعدى .

وإنى أرى أن كلا من تقليل الاصطلاحات وتكثيرها قد يكون تبسيراً فى العلم وتدوينه ، وقد يكون تعسيراً ، فيجب أن يصار إلى كل واحد منهما بقدر الحاجة التى تدعو إليه ، وإلا كان تقليل الاصطلاحات غموضاً فى العلم ، وكان تكثيرها حشواً لافائدة فيه ، وهذه الأبواب التى جمعت فى باب واحد ذات أحكام كثيرة مختلفة ، فمن الواجب أن يقتصد فى جمعها ، لأن الإسراف فيه يؤدى إلى عكس ما نقصده منه .

والذى أراه فى ذلك أن يقتصر على إلحاق باب كان وأخواتها

وباب إن وأخواتها بباب المبتدإ والخبر ، فتجمع هذه الأبواب الثلاثة فى باب واحد ، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعا ، ويعرب خبرها خبرا لهذا المبتدإ منصوبا [1] ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوبا ، ويعرب خبرها خبرا لهذا المبتدإ مرفوعا ، لأن الإعراب فرع المعنى ، وقولهم فى إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها والمنصوب بعد إن وأخواتها إنه اسم لها لا معنى له ، وإنما هو كلام نردده ويقلد فيه آخرنا أوّلنا ، إذ لا معنى لكون اسم كان واسم إن اسما لهما ، وكذلك لا معنى لتسمية خبرهما خبرا لهما ، ولهذا ذكر الصبّان فى حاشيته على الأشمونى أن تسمية المرفوع اسم كان والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة ، لأن زيدا فى مثل « كان زيد قائما » اسم للذات لا لكان ، والأفعال لا يخبر عنها .

فصاحب الخبر في مثل « كان زيد قائما » هو زيد لا كان ، وموقعه فى هذه الجملة موقع المبتدإ المخبر عنه ، فأصدق شىء فى إعرابه أن يقال فى إعرابه إنه مبتدأ ، وأصدق شىء فى إعراب مابعده أن يقال إنه خبر له ، وليست - كان - فى جملتها إلا قيدا فيها ، لأنها تقيد الخبر بمفادها وهو الزمان الماضى ، فكأنك قلت فى ذلك المثال - زيد قائم فى الزمان الماضى .

---

(١) مذهب الكوفيين أن اسم كان باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه

وأمر ذلك فى إنّ وأخواتها أظهر منه فى كان وأخواتها ، لأن مثل « إن زيدا قائم » لا تفيد إن فيه إلا تأكيد ثبوت الخبر للمبتدإ ، فلا يزال المبتدأ فيها مبتدأ على معناه وإن تغير إعرابه ، ولا يزال الخبر خبرا له بإعرابه الذى كان له .

وليست منزلة هذه الأدوات من المبتدإ والخبر إلا كمنزلة أدوات الشرط من فعل الشرط وجوابه ، فإننا حين نعرب فعل الشرط لا نقول إلا أنه فعل شرط ، ولا ننسبه إلى أداته كما ننسب ما بعد كان وإنّ لهما ، وكذلك نقول فى الجواب إنه جواب الشرط ، ولا نقول إنه جواب إنْ وأخواتها ، فإذا أضيف الشرط أو الجواب فى بعض الأحيان إلى هذه الأدوات فإن هذا يكون على طريق التجوز ، لمجاورتهما لها وربطها بينهما ، ولا يدل على أمر حقيقى فى معنى الجملة .

فهذا هو الذى أراه فى اختصار هذه الأبواب ، وقد راعيت فيه ما يجب من موافقة الإعراب للمعنى ، ولم أقصد فيه إلى الاختصار لذاته ، كما قصدته هذه اللجنة ، فلم توفق فى قصدها له .

وعلى هذا يجب أن يغير تعريف المبتدإ بحيث يشمل اسم كان واسم إن ، فيعرّف بأنه الاسم المحدّث عنه فى الجملة الاسمية ، ولا شك أن هذا يشمل اسم كان واسم إن ، ويعرف الخبر بأنه الاسم

المحدّث به فى الجملة الاسمية ، وهذا أيضاً يشمل خبر كان وخبر إنّ .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد كان وأخواتها حال لا خبر ، ويَرِدُ عليهم أنه لا يكون هناك خبر لمرفوعها ، إلا أن يقولوا إن الحال سَدّت مَسدّ الخبر ، ويمكن على قولهم أن يجعل المرفوعَ فاعلا لها ، ويكون حكمها فى هذا حكم سائر الأفعال ، ولا يكون هناك داع إلى تقسيم الأفعال إلى تامة وناقصة .

فيبقى باب الفاعل بعد ذلك منفصلا عن هذه الأبواب ، أما باب نائب الفاعل فيجب أن يلحق بباب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل ، وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع فى مثل « قُضِىَ الأمر » ومصدر مرفوع فى مثل « فإذا نُفِخَ فى الصور نفخةٌ واحدةٌ » وظرف مرفوع فى نحو « صيمَ النهارُ » وهذا الإعراب أولى من إعراب كل منها نائب فاعل ، لأن هذا إعراب لا حظ له من المعنى الذى يُعْرِب عنه ، إذ ليس فى هذا الأسلوب إلا حذف الفاعل لغرض من الأغراض ، وقد بقى المفعول مفعولا فى المعنى بعد حذفه وإن تغير إعرابه ، ولم ينب عنه فى المعنى حتى نقول إنه ناب عنه فى الإعراب ، فلا معنى إذن لدعوى نيابته عن الفاعل ، بل قد يحذف الفاعل ولا يوجد ما ينوب عنه ، كما فى مثل « سُقِط فى أيديهم » فقد ذهبوا فى هذا إلى أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل ، مع أن

الجار والمجرور لا يصح أن يكون فاعلا ، فلا يصح أن يكون نائب فاعل ، ولا شك أن هذا تكلف منهم لا داعي إليه ، وليس من اللازم أن ينوب عن الفاعل شيء بعد حذفه ، كما لا يلزم هذا في حذف المبتدإ ونحوه .

(٤)

وهذا هو تكلُّف جمهورهم في دعوى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في مثل « سُقطَ في أيديهم » ومنهم من يتكلف أن نائب الفاعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وقد ذهب إلى هذا ابن هشام وغيره ، ومنهم من يتكلف أن نائب الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، وقد ذهب إلى هذا ابن درستويه والسُّهيليُّ والرُّندىُّ ، ومنهم من ذهب إلى أن نائب الفاعل حرف الجر وحده في محل رفع ، وقد ذهب إلى هذا الفرّاء ، وقد ذهب أيضاً إلى أن حرف الجر يكون في محل نصب بعد الفعل المبنى للفاعل ، مثل « مررت بزيد » وهذا عندهم مذهب بالغ الغاية في الغرابة ، لأن الحرف لاحظ له في الإعراب أصلا ، ولكنه عندى مذهب يؤيد ما ذكرته من أن أمر الإعراب والبناء أمر تقديرى ، ويجعل ماذهبت إليه من إعراب الجرف إعراباظاهراً مذهبا قريباً سائغاً ، لأنه أقرب من ذلك الإعراب المحلِّىِّ الذى يتكلفه الفراء فيه .

فالمذاهب أربعة فى الجار والمجرور الذى يأتى فى مثل « سُقِطَ فى أيديهم » وهى متكلفة كل التكلف ، والجار والمجرور عندى متعلق بالفعل ، وتعلقه به فى هذا كتعلقه به فى مثل (مررت بزيد) فلا يكون حينئذ نائب فاعل ، ولا يكون للفاعل فيه شىء ينوب عنه ، وإذا بطلت النيابة عن الفاعل فى هذا بطلت فى غيره ، ويكون ما يسموته نائب فاعل مفعولا به مرفوعا ، ويجب أن يتبعه فى هذا إعرابه ، لأن الإعراب فرع المعنى .

ولا شىء فى أن يكون لنا مفعول به منصوب ومفعول به مرفوع ، ولا فى أن يكون لنا مبتدأ مرفوع ومبتدأ منصوب ، ولا فى أن يكون لنا خبر مبتدإ مرفوع وخبر مبتدإ منصوب ، فإن هذا كله لا يبلغ الأمر فيه أكثر من أن يكون مثل الفعل المضارع ، فإن لنا منه فعلا مضارعا مرفوعا ، وفعلا مضارعا منصوبا ، وفعلا مضارعا مجزوما ، وهو فى أحواله الثلاث فعل مضارع ، مع أنه قد تأثر فى لفظه ومعناه بدخول ما يدخل من الأدوات عليه ، كما تأثر المبتدأ والخبر بدخول ما يدخل من الأدوات عليهما ، فليكن المبتدأ والخبر مثل المضارع فى ذلك ، وليكن غيرهما مثله فى ذلك أيضا .

متعلق الظروف وحروف الجر :

قسم النحاة متعلق الظروف وحروف الجر إلى قسمين : أولهما متعلق عامٌّ فى مثل (زيد عندك أو فى الدار) وتقديره كائن أو

استقرّ . والثانى متعلق خاص فى مثل (أنا واثق بك) والأول عندهم واجب الحذف ، وهو الخبر عندهم لا الجار والمجرور ، كما أن المتعلق الخاص هو الخبر لا الجار والمجرور .

وترى لجنة وزارة المعارف أن المتعلق العام لا يقدر ، وأن المحمول هو الظرف أو الجار والمجرور لا المتعلق العام .

وإنى أرى أن الخطب فى ذلك سهل ، وقد ذهب إلى رأيها فى المتعلق العام بعض النحاة ، فهو رأى قديم معروف ، وليس برأى جديد لها .

الضمائر :

ترى لجنة وزارة المعارف إلغاء الضمير المستتر جوازاً أو وجوبا ، فترى فى مثل (زيد قام) أن الفعل محمول ولا ضمير فيه ، فليس بجملة كما يذهب إليه النحاة ، وإنما هو مثل الفعل فى (قام زيد) وكذلك ترى فى مثل (الرجال قاموا) أن الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، وليس بجملة كما ذهبوا إليه ، وكذلك ترى فى مثل (أقوم ونقوم) أن الفعل محمول ، وأن كلا من الهمزة والنون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه .

ولا شك أن اللجنة تناقض فى هذا نفسها ، لأنها ترى الاستغناء عن تقدير الضمير المستتر جوازا أو وجوبا ، ثم ترجع إلى تقديره

فى مثل (أقوم ونقوم) وتجعل فى الهمزة والنون دليلا عليه .

وإذا أمكنها أن تجعل فى الهمزة والنون دليلا عليه فى مثل ذلك ، فماذا تفعل فى مثل (قمْ) وليس فيه ما ينبىء عنه من همزة أو نون ، فلا بد لها من تقديره فى ذلك قطعاً ، وإذا قدرته فيه وجب عليها تقديره فى غيره ، وإلا كان هذا منها تحكما ، وإذا صارت إلى تقدير الضمير المستتر وجوبا وجب عليها أن تقدر الضمير المستتر جوازاً من باب أولى .

والحق أن الواو فى مثل (الرجال قاموا) ليست علامة عدد ، وإنما هى ضمير يربط الخبر بالمبتدأ ، ولهذا يجب فى غير هذا الموضع من المواضع التى لا يمكن أن يجعل فيها علامة عدد ، كما فى نحو (زيد فى داره والزيدان فى دارهما والزيدون فى دارهم) فهو فى هذا ضمير يقصد منه **ربط الخبر بالمبتدإ** ، وهو اسم مضاف إليه وليس علامة عدد .

التكملة :

ترى لجنة وزارة المعارف أن كل مايذكر فى الجملة غير الموضوع والمحمول **يسمى** تكملة ، وأن حكم التكملة أنها تفتح أبداً إلا إذا كانت مضافا إليها أو مسبوقة بحرف جر ، ثم ذكرت أنها تجىء

لبيان الزمان والمكان، ولبيان العلة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان الحالة أو النوع، وقد ظنت أنها جمعت بذلك كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكملة، دون أن تضيع فى هذا غرضاً من أغراضها.

وإنى أرى أنها لم تفعل فى ذلك شيئاً، فقد كانت هذه الأبواب يجمعها قديماً اسم الصلة، فلم تفعل اللجنة إلا أن جمعتها تحت اسم التكملة، ثم اضطرها مابينها من خلاف إلى أن تعود إلى تفريقها فى بيان اختلاف أغراضها، وكذلك يوجب هذا التفريق اختلافُ أحكامها وأحوالها، فيجب أن يخص كل منها بباب تجمع فيه أحكامه، وتبين فيه أحواله، وهذا أوفى بضبطها وتسهيلها من جمعها كلها فى باب واحد، وليس هناك مايدعو إلى جمعها فى هذا الباب، ولا ما يدعو إلى جمعها فى إعراب واحد، بل هناك ما يدعو إلى التمييز بين إعرابها، لاختلاف معانيها وأغراضها، وقد سبق أن الإعراب فرع المعنى.

الأساليب :

ذكرت لجنة وزارة المعارف أن فى العربية أنواعا من العبارات تعب النحاة كثيراً فى إعرابها، وفى تخريجها على قواعدهم، ومن

هذا صيغة التعجب ، فلها صيغتان « ماأجملَ زيداً وأجمِلْ به » وقد رأت أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها ، ثم يتساهل فى إعرابها ، فيقال فى إعراب صيغة التعجب الأولى ما أحسنَ صيغة تعجب ، والاسم بعدها متعجَّب منه مفتوح ، ويقال فى إعراب صيغة التعجب الثانية أحسنْ صيغة تعجب ، والاسم بعدها متعجّب منه مكسور مع حرف الجر .

وإنى أرى أن هذا إعراب ناقص لا يبين معنى الجملتين ، وأنه لاشىء فى أن نختار من إعراب النحاة فيهما أقربه إلى الفهم ، وأدناه إلى تصوير المعنى المراد من اللفظ ، وأسهله فى إعراب صيغة التعجب الأولى أن « ما » فيها مبتدأ بمعنى شىء ، وأحسنَ فعل ماض ، وزيدا مفعول به ، ومعناها على هذا الأعراب شىء عظيم أحسن زيداً . وأسهله فى إعراب صيغة التعجب الثانية أن أحْسِنْ فيها فعل أمر ، وفاعله ضمير المخاطب ، والجار والمجرور متعلق بأحسن ، ومعناها على هذا الإعراب أعْجِب بحسن زيد ، وهذا هو الإعراب التام الذى يبين حقيقة معنى الصيغتين ، ويبين سبب إفادتهما معنى التعجب ، ولا صعوبة فيه أصلا .

ولم يبق بعد هذا شيء مما رأته لجنة وزارة المعارف فى تيسير قواعد الإعراب ، وقد وجهت إليها هذا النقد فى الأعداد السابقة من مجلة الرسالة ، فلم يتحرك واحد من أعضائها للرد عليه ، لأنها قد أخذت فيه بما لا يمكنها أن تدافع عنه ، ولا أدرى مايسكتها وقد سلكت فى نقدها سبيل الإنصاف ، وذهبت مذهبا يقصد إلى غايتها فى إصلاح قواعد الأعراب ، ويذهب فى هذا إلى أكثر مما ذهبت إليه ، ويصيب القواعد القديمة بما لم تُصَبْ به من يوم أن دَوَّنها الأقدمون من النحاة .

وسيكون ماذهبت إليه من هـــذا فخراً جديدا للأزهر الذى تناسته وزارة المعارف فى هذا الإصلاح ، وظنت أنها تقدر أن تقوم به من غير أن يشاركها فيه ، وسيكون مذهبا نحويا جديدا تباهى به مصر فى عهد الفاروق نحاة البصرة والكوفة فى عهد الرشيد والمأمون ، ويقف به الأزهر مجدِّداً مجتهداً فى النحو ، وينفض به عنه غبار التقليد الذى تراكم عليه حتى أنهكه ، ووصل به إلى درجة من الجمود لا يحمد عليها .

وأما حظى من هذا المذهب فإنى أدخره للمستقبل ، فسيأتى يوم يمكننى أن أصرح فيه بأنى صاحب هذا المذهب ، وآمن فيه على نفسى مما يمكن أن يصيبها بمخالفة المألوف فى النحو من يوم وضعه

مصطفى

وتدوينه، وأجد فيه من رجال الأزهر من يقدِّر هذه الآراء التى ذهبت إليها فى تيسير قواعد الإعراب، ويوازن بينها وبين ماجاءت به لجنة وزارة المعارف، فيجد أنها لا تؤخذ بشىء من المآخذ التى أخذ بها، وأنها يجب أن يهتم بأمرها كما اهتمت وزارة المعارف بعمل لجنتها، فإنها لم تكد تتناول تقريرها حتى أخذت فى عرضه على رجال العلم فى دار العلوم وغيرها، ولم يضق صدرها بمخالفته للمألوف فى النحو، وهذا أمر تستحق الحمد والثناء عليه، وإنى أدعو الله أن يرزق الأزهر مثله من سعة الصدر، والأخذ بحسن الظن.

(٥)

تطبيقات :

انتهيت فيما سبق من ذكر مؤاخذاتى على اقتراحات لجنة وزارة المعارف فى تيسير قواعد الإعراب، وكان سبيلى فى هذا مخالفاً لسبيل غيرى فى مؤاخذاته عليها، لأنى قصدتُ إلى ما قصدتْ إليه من تيسير قواعد الإعراب، فهدمت من عملها لأبنى أحسن منه، وأبطلت من رأيها لأصل إلى الرأى الذى يتعذر على أعداء الإصلاح هدمه، فتعلو به كلمة الإصلاح، وينكمش لقوته أعداء التجديد.

وقد بلغنى من بعض أصدقائى أن عضواً من أعضاء هذه اللجنة

ذكر له أنه مُعجَب بطريقة نقدى لاقتراحاتهم ، ولا أدرى ما يمنعه من الجهر بهذا الرأى على صفحات مجلة الرسالة ، لأن مقصدنا جميعاً الإصلاح ، وغايتنا الوصول إلى ما تريده وزارة المعارف من تيسير قواعد الإعراب ، ولا يهم بعد هذا شخص الذى يصل إلى ذلك الغرض .

وإنى أريد الآن أن أوضح ما ذهبت إليه بتطبيقات تبين سبيله فى الإعراب ، وتظهر أنه مذهب مُطّرِد لا يتخلف فى شىء ، ورأى مستقيم لا شذوذ فيه ولا اضطراب .

التطبيق الأول :

ألاَ إنَّ قلبي لدَى الظاعنينَ حزينٌ فمَنْ ذا يعزِّى الحزينا

(ألا) أداة استفتاح مجزومة بالسكون الظاهر .

(إن) حرف توكيد منصوب بالفتح الظاهر .

(قلبي) قلب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره .

(لدى) ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على آخره متعلق بحزين مقدم عليه .

(الظاعنين) مضاف إلى لدى مجرور بالياء نيابة عن الكسرة

(حزين) خبر المبتدإ مرفوع بالضم الظاهر .

(فمن ذا) الفاء للتفريع منصوب بالفتح الظاهر ، ومن خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، وذا اسم موصول مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره .

(يعزى) فعل مضارع مرفوع بصمة مقدرة على آخره ، وفاعله ضمير مستتر جواز تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول (١) .

(الحزين) مفعول به منصوب بالفتح الظاهر .

التطبيق الثانى :

ببذلٍ وحِلم سادَ فى قومه الفتى وكونُكَ إيّاهُ عليك يسيرُ

(ببذل) الباء حرف إضافة مجرور بالكسر الظاهر ، وبذل مجرور بالكسر الظاهر ، وهما متعلقان بساد مقدمان عليه .

(وحلم) الواو حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر ، وحلم معطوف على بذل مجرور بالكسر الظاهر .

---

(١) لاداعى إلى ذكر أنها لا محل لها من الاعراب ، وإنما يعنى باعراب الجمل التى يجب تقديره فيها

(ساد) فعل ماض منصوب بالفتح الظاهر .

(فى قومه) فى حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر ، وقوم مجرور بالكسر الظاهر ، وقوم مضاف وضمير الغيبة مضاف إليه مجرور بالكسر الظاهر .

(الفتى) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره .

(وكونك) الواو حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر ، وكون مبتدأ مرفوع بالضم الظاهر ، وضمير الخطاب مضاف إليه مبتدأ ثان مجرور بكسرة مقدرة على آخره من حيث إنه مضاف إليه ، ومرفوع بضمة مقدرة على آخره من حيث إنه مبتدأ .

(إياه) خبر المبتدأ الثانى منصوب بفتحة مقدرة على آخره .

(عليك) على حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر ، وضمير الخطاب مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، وهما متعلقان بيسير مقدمان عليه .

(يسير) خبر المبتدإ الأول مرفوع بالضم الظاهر .

التطبيق الثالث :

يُغْضِى حياءً ويغضَى من مهابته
فما يُكلَّم إلاَّ حين يبتسمُ

(يغضى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو .

(حياء) مفعول لأجله منصوب بالفتح الظاهر .

(ويغضى) الواو حرف عطف منصوب بالفتح الظاهر ، ويغضى فعل مضارع محذوف الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره

(من مهابته) من حرف إضافة مجزوم بالسكون الظاهر ، ومهابة مجرور بالكسر الظاهر ، وهما متعلقان بيغضى ، وضمير الغيبة مضاف إلى مهابة مجرور بالكسر الظاهر .

(فما) الفاء للتفريع منصوب بالفتح الظاهر ، وما نافية مجزومة بالسكون الظاهر .

(يكلم) فعل مضارع محذوف الفاعل مرفوع بالضم الظاهر ، ومفعوله ضمير مستتر جوازا تقديره هو .

(إلا) أداة استثناء مجزومة بالسكون الظاهر .

(حين) ظرف زمان منصوب بالفتح الظاهر متعلق بيكلم .

(يبتسم) فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهر ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل مضافة إلى حين مجرورة بكسرة مقدرة .

وفى هذه التطبيقات الثلاثة كفاية لبيان اطراد ذلك الإعراب الجديد ، ولبيان ما فيه من الاختصار والتيسير .

(٦)

رد على رد :

قرأت ما كتبته السيدة الفاضلة « أمينة شاكر فهمى » فى الرد على اقتراحاتى فى تيسير قواعد الإعراب ، فلم أجد فيه إلا ثورة منها عليها لا لشىء إلا لأنها تخالف ما ألفته من الإعراب القديم ، ومثل هذا لا يعد ردا صحيحا ، لأن هذا شأن كل جديد ، ولا يصح أن يرد كل جديد لذاته ، ولا أن يقبل كل قديم لذاته ، وإلا كنا كمن يقول: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون .

فهى تقول « لقد تتبعت بشغف واهتمام مقالات الأستاذ الفاضل « أزهرى » عن تيسر قواعد الإعراب ، إلى أن تم بحثه فى عملية التيسير والتغيير ، فدهشت جدا لما جاء فى مقاله الأخير من تطبيق ، وما كنت أظن أن موجة التبديل والتحوير تطغو يوما على اللغة وتمسخها بهذا الشكل الذى ينكره كل مخلص للعربية ، نعم إننا نعيش فى عصر السرعة التى وفدت الينا من أمريكا ، ولكن غريب أن تطغى السرعة على قواعد اللغة والإعراب ، فتختصره بهذه الصورة

التى يقدمها الأســـتاذ « أزهرى » فى بحثه الأخير ، فقد اختصر وحذف منه حتى كدت لاأتعرفه ، وخيل الىّ أننى أقرأ لغة أجنبية ، وغريب أن يتأثر الأزهريون بحياة السرعة الأجنبية ، فيستعملوها حتى فى اللغة ، وهم حماتها من كل اعتداء »

فليس فيما تقوله السيدة أمينة فى هذا شىء من الرد علىّ ، وإنما هو استفزاز للثورة على هذا التجديد لأنه تجديد ، وتعصب للقديم لأنه قديم ، وستجد السيدة الفاضلة فى عدد الرسالة الذى نشر فيه مقالها ردا قيما للأستاذ الكبير « ساطع الحصرى » على ما اشتبه عليها من الفرق بين اللغة العربية وقواعد إعرابها ، إذ ظنت أن فى الاعتداء على قواعد الإعراب اعتداء على اللغة نفسها ، فاللغة العربية شىء وقواعدها (الإعراب) شىء آخر ، لأن اللغة بوجه عام تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية ، أما قواعدها فتتولد من البحوث التى يقوم بها العلماء ، وتتبدل بتبدل النظريات التى يضعونها ، فهى من الأمور الاجتهادية التى يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام ، ولا يجوز لنا أن نتقبلها من غير مناقشة وتفكير ، بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها ، ونطيل التفكير حولها ، لنكشف فيها مواطن الخطأ والصواب ، ونسعى فى إصلاحها وفقا للطرق المنطقية

المتبعة فى البحوث العلمية بوجه عامّ .

ويجب على الأزهر أن يضع هذا نصب عينيه فى عصرنا ، وأن يتأثر بهذه السرعة التى ترى هذه السيدة الفاضلة أنها وفدت الينا من أمريكا ، مع أنها من أصول ديننا ، ومن العادات الصالحة التى أخذ بها أسلافنا، وقد رأت الشفاء بنت عبدالله رضى الله عنها فتيانا يقصدون فى المشى ، ويتكلمون رُوَيدا ، فقالت : ماهذا ؟ قالوا : نُسّاك. فقالت : كان والله عمر إذا تكلم أسمع ، وإذا مشى أسرع ، وإذا ضرب أوجع ، وهو والله ناسك حقا .

ويعلم الله أنى لم أفعل بما جئت به من مذاهب جديدة فى الإعراب إلا أنى قضيت بها على مافيه من حشو لا داعى اليه ، كما فى تقسيم الكلام الى معرب ومبنى ، فإن هذا حشو فى النحو لا يدعو اليه إلا ما تكلفوه من نظرية العامل فى الإعراب ، ولو جعلنا العمل فيه للمتكلم لا للعامل لم يكن هناك فرق بين ماسموه معربا ، وما سموه مبنيا ، ولأمكننا أن نجعل الكلام العربى كله معرباً ، ولاستغنينا بهذا عن ذلك الحشو الكثير فى الكلام على الإعراب والبناء ، وفى تطبيقات الإعراب والبنا ، ، وفى تطبيقات الإعراب التى نجريها على أساس ذلك الحشو ، وليس فى هذا اعتداء ما

على اللغة العربية ، وقد ذهب الفرّاء إلى القول بإعراب الحروف إعراباً محلّيا ، ومعنى هذا أنها تتأثر عنده بالعوامل كما يتأثر غيرها ، وهذا مذهب غريب جدا فى الإعراب ، ولم أصل فيما ذهبت إليه من إعراب الحروف إلى ماذهب اليه من أنها تتأثر بالعوامل كغيرها ، فهل تعدى الفراء بذلك على اللغة العربية ؟ وهل اتهمه أحد بهذه التهمة التى تكال جزافاً فى عصرنا ؟ أللهم إنه لم يتهمه أحد بذلك ، لأن أهل عصره كانوا من العلم بحيث لا يصل فيهم التعصب للرأى إلى هذا الحد .

وكذلك ما ذهبت إليه فى الإعراب المحلّى والتقديرى ، فإنه لا يوجد هناك مايدعو إلى الفرق بينهما ، ولا مايمنع من إدماج الإعراب المحلى فى الإعراب التقديرى ، وقد ذهبوا إلى تقدير بعض الحركات من أجل حركة البناء فى مثل « ياسيبويهِ » فلم أفعل إلا أن طردت هذا فى ذلك الباب كله ، وجعلت الإعراب المحلى إعراباً تقديريا ، لأن الفرق بينهما من الحشو الذى لا يصح وجوده فى هذا العلم ، بل لا يصح وجوده فى العلوم كلها .

والحق أن كل ماذهبت إليه فى تيسير قواعد الإعراب من القوة بحيث يتعذر رده ، ولولا تعنت هذا العصر وجموده وجحوده

لكان له شأن عظيم بيننا، ولوجد من الإنصاف مايؤثره على مذهب القدماء فى الإعراب، ولكنى لايهمنى هذا الجمود والجحود، لأنى إنما أكتب فى الإصلاح لأرضى نفسى، وأقوم بما أعتقده واجبا علىّ، ولايجنى هذا الجمود والجحود إلا على الأمة التى ترضى به، ولاتحاول التخلص منه بعد أن صار بها إلى ماصارت إليه.

وقد ادعت هذه السيدة الفاضلة أنى تناقضت فى مقالى الرابع حين ذكرت أن الحرف لاحظ له أصلا من الإعراب، ولو رجعت هذه السيدة إلى هذا المقال لوجدت أنى لم أرجع عما ذهبت اليه من إعراب الحرف، لأن ماذكرته من ذلك كنت حاكياً فيه قول الجمهور فى الرد على الفرّاء، حين ذهب إلى القول بالإعراب المحلى فى الحرف، فلم يكن هذا من قولى حتى أعدّ به مناقضاً لمذهبى فى إعراب الحروف.

وإنى أحمد الله على أن هذا هو مبلغ الرد علىّ فيما ذهبت إليه فى تلك الاقتراحات، وإن هذا ليزيدنى يقينا بها، واطمئنانا إليها، وثقة فيها، واعتقاداً بأنها ستجد فى المستقبل من يعرف لها قدرها.

آراء أخرى فى النحو

(١)

المبتدأ الذى لا خبر له :

لا شك فى أنه يوجد فى علومنا ما يحتاج إلى التمحيص ، ولقد درست النحو فى هذه السنة فجريت فيها على عادتى فى الدرس ، وآثرت فيها تمحيص المسائل على ترديدها كما ذكرها المؤلفون ، وقد دعانى هذا إلى أن أقف وقفة عند مسألة المبتدإ الذى لا خبر له ، وهو الذى أشار إليه ابن مالك فى ألفيّته بقوله :

وأوّلٌ مبتدأ والثانى فاعلٌ اغنى فى أسارٍ ذانِ

فإنهم يذكرون فى إعراب هذا المثال أن « سار » مبتدأ و « ذان » فاعل سَدّ مَسَدَّ الخبر .

وفى هذا الإعراب المشهور خطأ من وجهين : أولهما أن هذا الوصف ليس مبتدأ فى المعنى ، والإعراب فرع المعنى عندهم ، لأن المبتدأ فى الجملة الاسمية هو الاسم المحدَّث عنه أو المسند إليه أو المحكوم عليه ، والخبر هو المحدَّث به أو المسند أو المحكوم به ، والوصف فى ذلك المثال جار عندهم مجرى الفعل ، فهو محدَّث به

ومسند ومحكوم به، لا محدّث عنه ولا مسند إليه ولا محكوم عليه.

والثانى أنه كلما كان هناك مبتدأ وجب أن يكون هناك خبر، فلا يمكن أن يوجد مبتدأ لا خبر له، كما لا يمكن أن يوجد خبر لا مبتدأ له، وكما لا يمكن أن يوجد كل من الفعل والفاعل من غير وجود الآخر، لأنه لا يُعقل وجودُ محدَّث عنه أو مسند إليه أو محكوم عليه من غير وجود محدث به أو مسند أو محكوم به، وبالعكس، ولا يمكن أن يَسُدّ الفاعل الذى يذكر بعد ذلك الوصف الذى يعرب مبتدأ مَسَدّ الخبر، لأن الفاعل مسند إليه، والوصف إذا كان مبتدأ يقتضى مسنداً لا مسنداً إليه، والخبر مسند فلا يَسُدُّ المسند إليه مَسَدّه.

وقد يقال إنه ليس معنى المبتدإ هو المسند إليه أو نحوه، وإنما هي تسمية اصطلاحية بمعنى الاسم العارى عن العوامل اللفظية، فيكون ذلك الوصف مبتدأ بهذ المعنى، وإن كان مسنداً لا مسنداً إليه، والجواب أن هذه التسمية الاصطلاحية يجب مراعاة المعنى فيها، لأن الإعراب فرع المعنى عندهم، فلا يسمى مبتدأ فى الإعراب إلا وهو محدَّث عنه فى المعنى، كما لا يسمى فيه فاعل إلا وهو فاعل فى المعنى، ولا يسمى فيه مفعول إلا وهو مفعول فى المعنى، ولا يسمى فيه حال إلا وهو حال فى المعنى، وهكذا.

وإنى أرى أن ذلك الوصف لا يجب أن يُعْرَب مبتدأ ، لأن الذى دعاهم إلى إعرابه مبتدأ أنه عارٍ عن العوامل اللفظية ، ولا يجب أن يعرب كل اسم عار عن العوامل اللفظية مبتدأ ، فقد استثنوا من هذا اسم الفعل ، فلم يعربوه مبتدأ مع أنه اسم عار عن العوامل اللفظية ، وإنما يذكر فى إعراب ذلك الوصف أنه اسم فاعل مثلا مرفوع لتجرده من العوامل ، كما يذكر فى إعراب الفعل المضارع أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، ويعرب المرفوع بعده على أنه فاعل فقط أو نائب فاعل ، ولا يذكر فى إعرابه أنه سَدّ مَسَدّ الخبر ، لأنه ليس هناك مبتدأ حتى يكون هناك ما يسُدّ مسدّ خبره ، وبهذا يستقيم جعل ذلك الوصف مسنداً ، وجعل مرفوعه مسنداً إليه ، ولا يكون معنا جملة كل من ركنيها مسند إليه ، ولا يكون فيها ركنها الثانى وهو المسند ، كما يلزم هذا فى إعرابهم لذلك الوصف بأنه مبتدأ لا خبر له[1].

رد على رد :

قرأت ما كتبه الأستاذ أبو حجّاج فى رد ما ذهبت إليه فى إعراب المبتدأ الذى لا خبر له ، فوجدته أولا لم يحاول رد إعرابى ،

---

(١) نشر هذا البحث بالعدد «٣٠٢» . من مجلة الرسالة (٢٧ من صفر سنة ١٣٥٨ هـ — ١٧ من إبريل سنة ١٩٣٩ م)

بشيء ، وهذا كسب عظيم لذلك الإعراب الجديد ، وكنت أحب أن يبطل الأستاذ أبو حجاج إعرابي هذا قبل أن يحاول تسويغ إعرابهم ، وإذا لم يكن إعرابي باطلا — وهو ما أرجوه بفضل الله — فإني كنت أحب أيضاً أن يوازن بين الإعراب القديم والإعراب الجديد ، ليرى كيف يستقيم أمر المبتدإ على إعرابي ، فيكون مسنداً إليه دائماً ، كما يستقيم ذلك في الفاعل ونائب الفاعل واسم كان واسم إنّ ، ويرى كيف يضطرب أمره في إعرابهم فيكون تارة مسنداً إليه ، ويكون تارة مسنداً ، مع أنه موضوع على أن يكون مسنداً إليه لا مسنداً ، وبهذا يرجح إعرابي على إعرابهم ، ولا يعيبه أنه متأخر وإعرابهم متقدم ، لأن مثل هذا لا وزن له في عصرنا ، وكم من متأخر رجح متقدماً .

ووجدته ثانياً يحاول تسويغ إعرابهم بما أنكرته عليهم ، فهو يسلم ما ذكرته من أنهم لم يسموا الشيء فاعلا إلا إذا كان فاعلا في المعنى ، وهكذا ، ثم يدعي أنهم كذلك لا يسمون الاسم مبتدأ إلا إذا كان مبتدأ في المعنى ، أي إلا إذا كان اسما مجرداً عن العوامل اللفظية وهو إما مُخبرٌ عنه أو وصف رافع لما يغني عن الخبر ، ولا يخفى أن هذا قياس مع الفارق كما يقولون ، لأن ما سلمه في الفاعل

مثلا أنهم لا يسمون الشيء فاعلا فى الاصطلاح إلا إذا كان فاعلا فى الواقع ، وما قاسه فى المبتدإ هو أنهم يسمون الاسم مبتدأ فى الاصطلاح لأنه مبتدأ فى الاصطلاح ، وهذا مصادرة ظاهرة ، وهو عين ما أنكرته عليهم، لأنه اصطلاح يلزم عليه إخراج بعض ما يسمى مبتدأ عن كونه مسنداً إليه ، مع أن هذا هو وضعه الذى يجب أن يراعى فى اصطلاحه ، وإلا كان اصطلاحاً باطلا لاقيمة له

والحق أن الوصف فى ذلك جار مجرى الفعل ، والفعل لا يصلح أن يكون مبتدأ ، فكذلك ما يجرى مجراه لا يصلح أن يكون مبتدأ، وهذا هو الحق فى اسم الفعل ولو ذهبنا إلى أنه موضوع للدلالة على معنى الفعل لا على لفظه ، لأن الخلاف فى هذا يشبه أن يكون لفظياً ، ولأن الفعل لا يصلح لفظه ولا معناه لأن يكون مبتدأ ، وليس هذا الحكم مختصاً بلفظه فقط .

وقد ذهب صاحب التصريح إلى أن اسم الفعل يعرب مبتدأ على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل ، وهو مذهب غير صحيح عندى ، وما أظن أحدا سبقه إليه ، لأن الفعل لا يصلح لفظه ولا معناه لأن يكون مبتدأ ، فكذلك مايدل على معناه من اسم الفعل ونحوه ، ولأنهم قصروا المبتدأ الذى لاخبر له على الوصف المعنوى ، وهو

مادل على ذات ومعنى قائم بها ، ولهذا أخرجوا منه المصدر لأنه يدل على المعنى ولا يدل على الذات ، وقد استثنوا من هذا الحكم المصدر المؤوّل بالوصف ، لأنه فى حكم الوصف ، ولا شك أن اسم الفعل مثل المصدر فى أنه لايدل على ذات ومعنى قائم بها ، فلا يصلح أن يكون مبتدأ مثله ، وماكان أحراهم وقد سلّموا هذا فى اسم الفعل أن يسلموه فى ذلك الوصف ، لأنه يجرى فى ذلك مجرى الفعل أيضا ، ولهذا يعربون مابعده فاعلا أو نائب فاعل ، كما يعربون مابعد الفعل واسم الفعل [1] .

(٢)

الواو التى حيرت النحويين :

اضطرب النحويون اضطرابا كبيراً فى الواو التى تأتى فى بعض صيغ التحذير ، كما فى قول الشاعر :

فلا تصحب أخا الجهل وإيّاكَ وإيّـــاهُ

وهى الواو الداخلة على المحذَّر منه فى قوله (وإياه) فقد اتفقوا على أن هذه الواو للعطف ، مع أن معنى صيغه التحذير ينبُو عن

(١) نشر هذا فى العدد — ٣٠٤ — من مجله الرسالة (١١ من ربيع الأول سنة ١٣٥٨ هـ ١ من مايو سنة ١٩٣٩) .

هذا ويجافيه ، لأن واو العطف تقتضى مشاركة المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم ، فلو كانت الواو فى ذلك للعطف لكان المعنى فى البيت وأحذرك وأحذره ، فيكون كل منهما محذَّراً ، ولا يكون الأول محذرا والثانى محذراً منه

ولكن النحويين لا يستعصى شىء عليهم إذا بعدوا عن الصواب فى الحكم ، لأنهم يفتحون باب التكلُّف فى التأويل على مصراعيه ، حتى يدخل الخطأ به فى باب الصواب ، ويستساغ به عندهم ماليس بمستساغ ، لأن اللغة العربية فى أصلها لغة الفطرة والسليقة ، فلا يجرى أمرها على التعقيد والتكلُّف ، ولا يقبل فيها من التأويل إلا القريب الظاهر .

فلما ذهبوا إلى أن تلك الواو فى صيغة التحذير للعطف اضطربوا فى تأويلها ، فمنهم من ذهب إلى أن الأصل فى قولك « إياك والشرَّ » اتَّقِ نفسك أن تدنوَ من الشر والشرَّ أن يدنوَ منك ، ثم يحذف منه على التدريج حتى يجعل « إياك والشر » ومنهم من يذهب إلى أن الأصل فيه « احذر تلاقى نفسك والشرَّ » ، فحذف الفعل ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى ، فصارت الجملة نفسَكَ والشرَّ ، ثم حذف المضاف الثانى وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل ، وهناك

تكلُّفات لهم غير هذه التكلفات ، ولكن هذا التكلف الأخير هو الذى اختاروه منها ، لانه أقلها تكلُّفا عندهم

والحق أن هذه الواو ليست للعطف كما فهموا خطأ ، لأن واو العطف تقتضى دخول المعطوف فى حكم المعطوف عليه كما سبق ، فيكون العامل فى المعطوف عليه بحيث يصح تسليطه فى اللفظ والمعنى على المعطوف ، ولهذا ذهبوا فى نحو قول الشاعر :

إذا ماالغانيات بَرَزْنَ يوما وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

إلى أن العيون مفعول لفعل محذوف تقديره وكحلن العيون ، وبعضهم يؤوِّل زججن بمعنى زيَّنَّ ليصح تسليطه على الحواجب والعيون معا

والواو فى قولك « إيَّاكَ والشرَّ » لايصح تسليط عامل ماقبلها على مابعدها ، لأنه لايصح أن تقول « وأحذرُ الشر » كما تقول « أحذرك » لأن الشر محذرٌ منه لا محذِّر كالمخاطب ، ولو أنك قلت « أحذرك الشر » من غير واو لكان ضمير الخطاب مفعولا أول ، والشر مفعولا ثانيا ، ومقام المفعول الثانى من الأول كمقام المفعول من الفاعل ، فلا يصح عطف أحدهما على الآخر ، كما لايصح عطف المفعول على الفاعل .

وكان على النحويين أن يعرضوا صيغة التحذير على معان أخرى للواو غير معنى العطف ، وإن لم تكن مشهورة بينهم مثلها ، وللواو استعمالات أخرى غير العطف : منها أن تكون زائدة، كقول الشاعر :

فما بالُ من أسعى لأجْبُرَ عظمَهُ
حِفاظا وينوى من سفاهته كَسْرى

فالواو فى قوله « وينوى » زائدة ، لانه حال ، والمضارع المثبت لايقترن بالواو ، ومثلها الواو فى قول الشاعر :

ولقد رَمَقْتُكَ فى المجالس كُلِّها
فإذا وأنت تعين من يبغينى

فالواو فى قوله (فإذا وأنت) زائدة ، لأن مابعد إذا الفجائية لايقترن بالواو ، ومن الواو الزائدة أيضا قوله تعالى (حَتَّى إذا جاءوها وفُتِحتْ أبوابُها) وقوله (فلمَّا أسلما وتَلَّهُ للجبينِ ، وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ) .

ومنها أن تكون بمعنى باء الجر ، كالواو فى قولهم « أنت أعلم وما لُكَ » وفى قولهم « بعت الشَّاءَ شاةً ودرهماً » فالواو بمعنى باء الجر ، وإن كانت فى اللفظ للعطف، فهى تقتضى التشريك فى الإعراب

فقط ، ولا تقتضى الشريك فى الحكم ، لأن معنى القول الاول أنت أعلم بمالك ، ومعنى القول الثانى بعت الشاء شاة بدرهم

ولا شك أنه من القريب جداً أن تجعل الواو التى ترد فى صيغة التحذير داخلة على المحذَّر منه زائدة لاعاطفة ، لأنك تقول « إياك والشر » كما تقول « إياك الشر » سواء بسواء ، وهذه هى علامة الزيادة فى الحروف الزائدة ، فيكون إعراب الصيغتين واحدا ، وضمير الخطاب فيها مفعول أول ، والشر مفعول ثان

وكذلك من القريب جداً أن تجعل هذه الواو بمعنى من الجارَّة ، فيكون معنى قولك « إياك والشر » إياك من الشر ، وتسكون الواو للعطف فى اللفظ فقط ، كالواو فى قولهم « أنت أعلم وما لُكَ » وقولهم « بعت الشاءَ شاةً ودرهماً » لأنه إذا ساغ جعل الواو بمعنى باء الجر فى هذين المثالين ساغ جعلها بمعنى من الجارَّة فى صيغة التحذير

ولا شك أنه ليس فى حمل هذه الواو على هذين الاستعمالين شىء من تكلف تلك التأويلات ، بل الأمر فيها ظاهر لايحتاج إلى تقدير محذوف ، ولا يحوج إلى شىء من التأويل ، ولا يخرج على الأساليب العربية التى تجرى على الفطرة والسليقة ، ولا تنحرف نحو التعقيد والتكلف[١] .

---

(١) نشر هذا بالعدد ٤٢٥ من مجلة الرسالة (٢ من شعبان سنة ١٣٦٠ هـ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤١) .

(٣)

أو الناصبة ليست عاطفة :

تنصب « أو » الفعل المضارع بنفسها عند الكوفيين ، وبأن مضمرة وجوباً بعدها عند البصريين ، وهى تارة تكون بمعنى « إلى » كما فى قول الشاعر :

لأستسهلنَّ الصعب أو أدركَ المُنى
فما انقادت الآمال إلا لصابرِ

وتارة تكون بمعنى « إلا » كما فى قول الشاعر :

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما

فهى فى البيت الأول بمعنى « إلى » وعلى هذا يكون معناه ، ليكونن منى استسهال للصعب إلى إدراك المنى ، لأن الآمال لاتنقاد إلا لمن يصبر على تحمل الصعاب فى سبيلها ، فهناك صعاب يستسهلها أولا ، ثم يكون بعدها إدراك المنى ، ويجتمع الأمران فى ذلك اجتماع السبب والمسبَّب .

ولكن النحويين لا يرضون إلا أن تكون « أو » عاطفة مع كونها ناصبة ، ويجعلون المعطوف عليه مصدراً متصيَّداً من الكلام السابق ، ويكون تقدير البيت على هذا — ليكونن منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى .

ولا شك أن هذا تكلف من تكلفاتهم فى ذلك العلم ، مع أنه ليس هناك ما يدعو إلى حمل « أو » الناصبة على « أو » العاطفة ، ومع أن أو العاطفة لها معان غير معنى أو الناصبة ، فحمل الثانية على الأولى قد يفسد المعنى المراد منها ، كما فى البيت الأول ، فإن تقديره مع حملها على العطف ليكونن منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى ، ولا شك أن « أو » فى هذا التقدير متمحضة للعطف ، فيجب أن تحمل على معنى من معانيها الواردة فى قول ابن مالك فى ألفيته :

خَيِّرْ أَجِزْ قَسِّم بأوْ وأبْهِمِ
واشْكُكْ وإضرابٌ بها أيضاً نُمِى
وَرُبَّمَا عاقبتِ الواو إذا
لم يُلفِ ذو النطق لِلَبْسٍ منفذا

ولا شك أنه لا يدخل فى هذه المعانى شىء من معنى « أو » الناصبة ، لأنها تكون بمعنى « إلى » أو « إلا » ولهذا يكون تقدير ذلك البيت على العطف تحريفاً لمعناه ، وخروجاً به عن معنى « إلى » المقصود منه [١] .

---

(١) نشر هذا بالعدد ٣٩٨ من مجلة الرسالة (٢١ من المحرم سنة ١٣٦٠ هـ ١٧ من فبراير سنة ١٩٤١ م) بعنوان (تحريف معنى بيت بالنحو)

رد على رد :

فهم صديق الأستاذ الفاضل إبراهيم أبو الخشب أن ما ذكرته من أن « أو » الناصبة ليست عاطفة يدخل فيما يؤثر عن علمائنا من أن نُكت النحو كالورد تُشمُّ ولا تُدْعَك ، والحقيقة أن ما ذكرته لا يدخل فى باب النكت النحوية ، لأنه من صميم مسائل النحو .

وقد ذكر أن المعانى التى ذكرها ابن مالك فى قوله (لِخَيِّرٍ أَبِحْ الخ) إنما هى لأو المتمحضة للعطف ، وهى غير « أو » الناصبة ، وهذا أمر معروف لم يأت فيه بجديد ، ولكنا حين نحمل قول الشاعر (لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) على معنى ليكونن منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى نكون قد خرجنا بأو الناصبة إلى « أو » المتمحضة للعطف ، فكيف تحمل الأولى على الثانية مع أن كلا منهما له معنى يخالف معنى الآخر .

وليس بحق ما ذكره من أن معنى البيت على العطف المحض ، وأن معناه ليكونن منى استسهال للصعب أو إدراك للمنى ، لأن هذا يجعل ما بعد « أو » الناصبة داخلا فى حكم ما قبلها من إثبات ونفى وقسم وشك وتخيير ونحو ذلك ، مع أن المضارع المنصوب بعد « أو » لا يدخل فى حكم ما قبله بهذا الشكل ، ويظهر هذا ظهوراً واضحاً

فى نحو قولنا « لا أكلمك أو أرضى عنك » فإن « أو » فيه بمعنى إلى ، ولا يصح تقدير العطف فيها ، لأنه يقدر عليه — لا يكون منى كلام أو رضا عنك — فيكون الرضا داخلا فى حكم النفى ، مع أنه ليس داخلا فيه ، وقد قال ابن الناظم فيما نقله الصبان عنه فى حاشيته على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : وإنما نصب المضارع بعد « أو » هذه ليفرقوا بين « أو » التى لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها فى الشك مثلا ، و « أو » التى تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها فى ذلك ، فإن ما قبلها محقّق الوقوع حتى يحصل ما بعدها [١] .

(٤)

هل تتكرر ما لنفى النفى :

ذكر ابن عَقيل فى شرحه لألفية ابن مالك أنه يشترط فى عمل « ما » عمل ليس ألا تكون مكررة ، فإن تكررت بطل عملها ، نحو « ما ما زيد قائم » فالأولى نافية ، والثانية نفت النفى ، فصار الكلام إثباتاً .

وقد انفرد ابن عقيل فيما أظن بذلك الشرط فى عمل « ما » عمل ليس ، وكان عليه قبل أن يشترطه أن ينظر هل العربية تجيز تكرر

(١) نشر هذا بالعدد ٤٠٢ من مجلة الرسالة (١٩ من صفر سنة ١٣٦٠ هـ ١٧ من مارس سنة ١٩٤١ :)

ما لنفى النفى أولا تجيزه ؟ وإنى لا أذكر أنه مَرَّ علىَّ فى منظوم كلام أو منثوره مثل ذلك الاستعمال ، وإنما يتكرر حرف النفى للتأكيد لا لنفى النفى ، كما فى قول الشاعر فى تكرار ما :

لا يُنْسِكَ الأسَى تأسِّياً فما ما مِنْ حِمامِ أحدٌ معتصَما

وكما فى قول الآخر فى تكرار لا :

لا لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنها أخذتْ علىَّ مواثقاً وعهوداً

ولا يعقل أن تقول العرب فى الإثبات « ما ما زيد قائم » فتأتى به على طريق نفى النفى ، ولا تقول فيه من أول الأمر « زيد قائم » وقد قامت لغتهم على مراعاة الدقة فى الأسلوب ، فلا يزيدون فيها ولا ينقصون ، ولا يتركون الاستعمال المألوف إلا لسبب من الأسباب.

وقد قال بعض طلابى فى الدرس : إنه يجوز أن يكون أصل ذلك الأسلوب أن شخصاً قال « ما زيد قائم » فتردّ عليه بقولك « ما ما زيد قائم » .

فأجبته بأنى إذا رددت عليه بهذا أكون مخطئاً فى نظر البلغاء ، لأنه حينئذ يكون منكراً لقيام زيد ، فيجب أن أرُدَّ عليه بكلام مثبَت مؤكَّد هكذا « إن زيداً قائم » ولا يصح أن أرد عليه بتسليط نفى على نفيه من غير استعمال تأكيد ، وهذا أمر معروف فى علم المعانى .

وقد قال بعض العلماء : إن ذلك الأسلوب لم يرد مثله عن العرب، ولكنه يصح لنا أن نقوله ، وهذا يكفى فى تسويغ كلام ابن عقيل .

فأجبته بأن موضوع علم النحو كلام العرب لا كلامنا ، فلا يصح أن يراعى فيه إلا ما يجرى على قياسهم ، ولا يخرج على مألوف استعمالهم.

وقد ورد أسلوب نفى النفى فى كلام العرب على طريق آخر مقبول ، وهو الذى يدخل فيه الاستفهام الإنكارى على النفى لأجل نفيه ، لأن الاستفهام الإنكارى يفيد النفى ، ونفى النفى إثبات ، كما فى قوله تعالى (أليسَ اللهُ بكافٍ عبدهُ) فهو بمعنى الله كافٍ عبده ، ولكنه يفيد هذا على أبلغ وجه وأحسن أسلوب ، وقد قام الإنكار فيه مقام التأكيد اللازم فى الرد على إنكارهم كفاية الله عبده ، بل هو أقوى من التأكيد فى اقتلاع الإنكار من أنفسهم

ومن ذلك الأسلوب أيضاً قول الشاعر :

ألستمْ خير من ركب المطايا وأندى العالَمينَ بطونَ راحِ

ومن أجل هذا كان هذا البيت أمدح بيت قالته العرب ، ولا شك أن الفرق كبير بينه وبين ذلك الأسلوب الذى أجازه ابن عقيل ، ولا يمكن أن يقاس أحدهما على الآخر [1]

---

(١) نشر هذا فى العدد ـ ٣٠٦ ـ من مجلة الرسالة (١٥ من ربيع الأول سنة ١٣٥٨ هـ ـ ١٥ من مايو سنة ١٩٣٩)

(٥)

بين البصريين والكوفيين فى نواصب المضارع :

نواصب المضارع حروف عشرة : وهى أنْ ، ولنْ ، وإذَنْ ، وكَيْ ، ولام كَيْ ، ولام الجحود ، وحتى ، وأوْ ، والفاء الواقعة فى جواب نفى أو طلب ، والواو الواقعة بعد نفى أو طلب وتكون بمعنى مع .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه النواصب العشرة تنصب المضارع بنفسها ، وهو مذهب لا التواء فيه ولا تعقيد ، ولا يُحَمِّل هذه النواصب ما لا تحتمله من المعانى ، ولا يوقعنا بهذا فى تكلُّفات تشوه جمال علم النحو ، وتجعل منه غذاء قبيحاً لنفوسنا وعقولنا ، لأن العقل الذى يتربى بين هذه التكلفات لا يكون هو العقل الصالح الذى نقصده من التعليم ، بل يكون عقلا معقّداً ملتوياً ، لا يفهم الأشياء على وجهها الصحيح ، ولا يقصدها من أقرب الطرق ، بل يقصدها من أبعدها وأصعبها ، فيصعب عليه الوصول إلى الحق وإن كان سهلا واضحاً ، لأنه لم يعتد السير فى الطرق السهلة ، وإنما اعتاد السير فى الطرق المعقّدة الملتوية ، وما أشقى الأمة التى تصاب بمثل هذه العقول ، وما أبعدها عن التقدم والنهوض .

أما البصريون فقد قسموا هذه النواصب إلى قسمين : قسم ينصب المضارع بنفسه : وهو أنْ ولنْ وإذَنْ وكَيْ . وقسم ينصبه بأن مضمرة بعده ، وهو النواصب الستة الباقية ، وقد اضطرهم هذا إلى أن يبحثوا لها عن أعمال أخرى غير النصب ، لأن ما بعدها لا بدّ أن يؤوّل مصدراً بأن المضمرة بعدها ، وهذا المصدر لا بد له من إعراب يُعْرَب به ، وقد وقعوا بهذا فى تكلّفات لم يقع فيها الكوفيون ، لأنهم لم يتكلفوا مثلهم تقدير أنْ بعد هذه الحروف

وهذا هو بيان ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف فى هذه النواصب :

فأولها أنْ ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى أنها تنصب المضارع بنفسها ، ولكن هناك خلاف بينهم فى جواز إهمالها ، فالبصريون يجيزونه بخلاف الكوفيين ، وقد حملوا عليه قول الشاعر :

يا صاحبيّ فدتْ نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رَشَداً
أن تحملا حاجةً لى خفّ محملُها ... وتصنعا نعمةً عندى بها ويدا
أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُمَا
منّى السلامَ وألاّ تُشعِرَا أحدا

فقد أهمل « أن » فى قوله (أن تقرآن) وإن كان قد أعملها فيما

قبله وفيما بعده ، وهذا إما أن يكون من باب الجمع بين اللغات ، ولا شيء فى أن يستعين الشاعر بغير لغته ليستقيم الوزن له ، وإما أن يكون من يهمل « أن » من العرب يهملها جوازاً لا وجوباً ، فلا يَطَّرد عنده إعمالها كما يطرد عند غيره .

والكوفيون يمنعون إهمال « أنْ » ويحملون ماورد منها مهملا على « أن المخففة من الثقيلة ، وهذا الخلاف ليس هو الخلاف المقصود من هذا البحث .

وثانيها : لَنْ ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى أنها تنصب المضارع بنفسها ، وهناك خلافات أخرى فيها لا داعى فى هذا البحث إلى ذكرها .

وثالثها : كَىْ ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى أنها تنصب المضارع بنفسها ، ولكن هناك خلاف بينهم فى أنها تنصب المضارع دائماً أولا ، فذهب الكوفيون إلى الأول ، وذهب البصريون إلى الثانى ، وقد استدلوا بما ورد عن العرب « كَيْمَهْ » بمعنى لِمَه ، وبقول حاتم :

وأوقدتُ ناري كَىْ لِيُبْصرَ ضوءُها
وأخرجتُ كلبي وهْو فى البيت داخلهْ

وبقول الآخر :

كَيْ لِتقضيَنى رُقَيّةُ ما وعدتنى غيرُ مُختَلَسِ

لأن كى لو كانت ناصبة فيهما للزم الفصل بينها وبين منصوبها بلام الجر ، ولا يصح الفصل بلام الجر بين الفعل وناصبه

ولا شك أن هذا لا يحتجُّ به على الكوفيين ، لأن اللام التى تدخل على الفعل ليست بلام الجر عندهم ، وسيأتى هذا فى لام كى ولام الجحود ، وإنما ذلك مذهب البصريين ، فلا يصح أن يحتج به على الكوفيين ، لأن اللام عندهم فى مثل هذا زائدة مؤكدة لكى ، وليست عندهم حرف جر ، أما كى الداخلة على « ما » الاستفهامية فى « كيْمَهْ » فقد قال الكوفيون إن أصلها « كى تفعل ماذا » ولا يخفى ما فى هذا من التكلف ، والظاهر عندى أن مذهب الكوفيين خاص بكى الداخلة على الفعل ، أما كى الداخلة على الاسم فلا خلاف فى أنها حرف جر ، وهذا الخلاف مثل الخلاف السابق فى « أنْ » فليس هو الخلاف المقصود من هذا البحث أيضاً

ورابعها : إذَنْ ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فى أنها تنصب المضارع بنفسها ، ولكنهم اختلفوا فى أنها حرف أو اسم ، فذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وذكروا أن الأصل فى

« إذن أكرمك » إذا جئتنى أكرمك ، فحذفت الجملة وعوِّض عنها التنوين وأضمرت أنْ ، وقد اختلف فى تأويل « أن » المضمرة وما دخلت عليه عند صاحب هذا القول ، فقيل إنه فاعل لفعل محذوف، وتقديره — إذا جئتنى وقع إكرامك ، وقيل إنه مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره فإكرامك حاصل ، وقد اختار الرضى أنها اسم ، وأن أصلها إذْ ، فحذفت الجملة المضاف إليها وعوِّض عنها التنوين ، وفتح ليكون فى صورة ظرف منصوب ، وقصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة بعد أن كان مختصاً بالماضى ، ولا شك أن كلا من القولين تكلُّف ظاهر ، والحق أن (إذن) فى سائر استعمالاتها بمعنى (إن) الشرطية فهى حرف مثلها ، وقد تستعمل بعد لو وإنْ توكيداً لهما، والحرف إنما يؤكَّد بحرف مثله ، ومن ذلك قول كُثَيِّر :

عجبت لتركى خطة الرشد بعد ما
بَدَا لِىَ من عبد العزيز قبولُها
لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها
وأمكننى منها إذَنْ لا أقيلها

وقول قريط :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذُهل بن شيبانا

إذنْ لقام بنصرى معشر خشنٌ عند الحفيظة إنْ ذو لوثة لانا

وهذا الخلاف ليس هو الخلاف المقصود من هذا البحث أيضاً.

وخامسها : لام كيْ ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنها تنصب المضارع بنفسها ، وذهب البصريون إلى أنها تنصبه بأن مضمرة بعدها جوازاً ، فهى تفيد عند الكوفيين أن ما بعدها سبب لما قبلها، وشأنها فى هذا شأن فاء العطف التى تفيد السببية ، ولكن فاء العطف تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها ، وهذه اللام قد تكون زائدة عندهم ، كما فى قوله تعالى (إنَّما يريدُ الله لِيذهبَ عنكمُ الرجسَ) فيكون ما بعدها فى محل نصب مفعولا ليريد ، وشأنه فى هذا شأن الجملة التى تنصب على المفعولية فى باب ظن وأخواتها ، وهذا أمر ظاهر لا تكلُّف فيه .

أما البصريون فإنهم لما ذهبوا إلى الناصب (أنْ) بعدها جعلوها حرف جر ، وتكلفوا تأويل مصدر بعدها ليجرُّوه بها ، ويفرُّوا بهذا من دخولها صورة على الفعل ، مع أنها عندهم من حروف الجر المختصة بالدخول على الاسم ، وقد استغنى الكوفيون عن كل هذا التكلف ، ولا يعترض عليهم بظهور (أنْ) أحياناً بعدها ، لأنهم يجعلونها زائدة لا مصدرية ناصبة ، ولا شك أن صحة حذفها

دليل على أنها زائدة ، وقد ذهب ابن كيسان والسيرافيُّ إلى أنه يجوز أن يكون الناصب بعد هذه اللام (أنْ) أو (كيْ) لأنه يصح إظهار كل منهما بعدها ، والحق أنه لا داعى إلى تكلُّف تقدير شيء منهما ، لأن الكلام يستقيم من غير تقديرهما .

وسادسها : لام الجحود ، وهى تنصب المضارع بنفسها عند الكوفيين ، وهى عندهم لام زائدة قولا واحداً ، والفعل بعدها خبر لكان قبلها ، ولا شك أن صحة حذف هذه اللام تؤيد قولهم بزيادتها .

أما البصريون فذهبوا إلى أن لام الجحود حرف جر ، وتكلفوا نصب المضارع بعدها بأنْ مضمرة وجوباً ، ثم اختلفوا بعد هذا فيها ، فذهب بعضهم إلى أنها لمحض الزيادة ، وهؤلاء يلزمهم الإخبار بالمصدر المؤوَّل عن اسم الذات ، وهو ممتنع عند النحويين ، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة لتقوية العامل ، وعلى هذا يكون خبر كان متعلَّق الجارِّ والمجرور ، كما فى قوله تعالى (وما كانَ اللهُ ليعذبَهُمْ) فتقديره وما كان الله مريداً لعذابهم ، ويَرِدُ على هؤلاء أن حرف الجر الزائد والشبيه به لا يحتاجان إلى متعلق ، وأن المتعلق هنا كون خاصٌّ لا يجوز حذفه باتفاق النحويين ، وأن لام الجحود يراد منها

تأكيد النفى قبلها، فإذا كانت لتقوية العامل لم تفد تأكيد النفى، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة لتقوية العامل إذا قدر متعلق الجار والمجرور مريداً أو نحوه، وتكون أصلية إذا قدر مستعدا أو نحوه، ويَرِدُ عليهم أيضاً أن هذا يخرج بها عن أصلها من كونها لتأكيد النفى.

وقد تمسك البصريون بقول الشاعر:

سموتَ ولم تكن أهلا لتسمو ولكنَّ المضيع قد يصابُ

فهذه لام جحود لوقوعها بعد كون منفى، وهى فيه لام جر متعلقة بأهلا، والحق أن هذه اللام ليست لام جحود، لأن الفعل الذى دخلت عليه مثبت، ولام الجحود تقتضى نفى الفعل الذى تدخل عليه، كما تقتضى نفى الفعل الذى قبلها، فهى لام كى وليست لام جحود.

وسابعها: أوْ، وهى تنصب المضارع عند الكوفيين بنفسها، وتكون بمعنى «إلى»، كما فى قول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى

فما انقادتِ الآمال إلا لصابرِ

وتكون بمعنى إلا، كما فى قول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزت قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما

وتكون بمعنى لام التعليل كما فى البيت الأول ، لأنها تصلح فيه للتعليل .

أما البصريون فيذهبون إلى أن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، ولهذا ذهبوا إلى أنها حرف عطف ، مع أنه ليس هناك ما يدعو إلى جعلها عاطفة ، لأنه ليس فى اللفظ معطوف ولا معطوف عليه ، ولكنهم يتكلفون هذا حين قدَّروا (أنْ) بعدها ، لأنها تؤول مع الفعل بمصدر ، وهذا المصدر لابدَّ له من إعراب يعْرَب به ، ولا يخفى أن (أو) العاطفة لها معان غير معانى (أو) الناصبة ، فلا يصح حمل إحداهما على الأخرى ، فالمعنى فى البيت الأول مثلا على أنه يكون منه استسهال للصعب إلى إدراك المنى ، وليس المعنى فيه على أنه يكون منه أحدهما كما تقتضيه أو العاطفة ، ولو قدر فيه عطف لقدرت الواو أو الفاء أو ثم دون أو ، لأن المعنى على الجمع بين الأمرين ، وإن كان الثانى منهما يحصل بعد الأول .

وثامنها : حتى ، وهى تنصب المضارع عند الكوفيين بنفسها ، وتكون بمعنى (إلى) كما فى قوله تعالى : (لنْ نبرحَ عليهِ عاكفينَ حتى يرجعَ إلينا موسى) وتكون بمعنى لام التعليل ، كما فى قوله

تعالى : (ولا يزالونَ يقاتلونكمْ حتى يردُّوكمْ عنْ دينكمْ) وتكون بمعنى إلا ، كما فى قول امرئ القيس :

واللهِ لا يذهب شيخى باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

فالمعنى ولكن أبير ، لأن الاستثناء منقطع .

أما البصريون فيذهبون إلى أن المضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبا بعدها ، ولهذا جعلوها حرف جر ، ليجرُّوا بها المصدر المؤوَّل من أنْ والفعل ، ولا يخفى أن هذا تكلُّف لا داعى إليه ، وأنه لا يمكن تقديره فى بيت امرئ القيس ، لأن تقديره ولكن أبير ، وهذا يقتضى أن يبقى الفعل من غير تأويل بمصدر .

وتاسعها : فاء السببية ، وهى تنصب المضارع عند الكوفيين بنفسها ، والبصريون يذهبون إلى أنها تنصبه بأنْ مضمرة وجوبا بعدها ، وقد اضطرهم هذا إلى أن يجعلوها عاطفة ، ليعطفوا بها المصدر المؤول من أنْ والفعل ، مع أنه ليس فى اللفظ معطوف ولا معطوف عليه ، وإنما هو تكلُّف لذلك المصدر المؤوَّل الذى يجعلونه معطوفا ، وتكلُّف لمصدر متوهم يجعلونه معطوفاً عليه ، كما سبق فى أوْ ، على أن ما بعد هذه الفاء يخالف حكمه حكم ما قبلها ، لأن ما قبلها إما نفى أو طلب ، وما بعدها خبر مثبت ، فلا يصح أن

يعطف ثانيهما على الأول ، لأن العطف يقتضى الاشتراك فى الحكم ، وهذا كما فى قول الشاعر :

ياناقُ سِيرى عنقاً فسيحَا إلى سليمانَ فنستريحَا

فعلى تقدير العطف يكون المعنى ليكن منك سير فاستراحة ، فتكون الاستراحة داخلة فى الطلب ، مع أن ما بعد هذه الفاء واقع فى جواب الطلب وليس بطلب ، وكذلك إذا وقعت بعد النفى يكون ما بعدها واقعاً فى جواب النفى وليس بنفى ، ولهذا فرقوا بينها وبين العاطفة فى نحو قولك (ما تأتينا فتحدثنا) فإذا رفعت الفعل بعدها كانت عاطفة ، وكان المعنى عليها ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان منفيان ، وإذا نصبت الفعل بعدها كانت للسببية ، وكان المعنى عليها ما تأتينا محدِّثا ، فيكون المنفى اجتماع الفعلين ، ويجوز أن يكون المعنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول ، وإذا كان هذا هو الفرق بين الفاءين لم يصح حمل إحداهما على الأخرى .

وقد تنبه الرضى لضعف مذهب البصريين ، فاعترض عليه بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ، ثم اختار أنها للسببية وليست للعطف ، ولكنه وافق البصريين فى تقدير أن

بعدها ، وقد جعل المصدر المؤوَّل بها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، ولا شك أن هذا تكلف لا داعى إليه ، لأنها إذا لم تكن عاطفة لم يكن هناك ما يدعو إلى تقدير أنْ بعدها ، ولا ما يدعو إلى تأويل الفعل بمصدر يجعل مبتدأ محذوف الخبر .

وعاشرها : الواو التى بمعنى مع ، وهى تنصب المضارع عند الكوفيين بنفسها ، والبصريون يذهبون إلى أنها تنصبه بأنْ مضمرة وجوباً بعدها ، وقد اضطرهم هذا إلى أن يجعلوها حرف عطف ، ليعطفوا بها المصدر المؤوَّل على المصدر المتوهم كما سبق فى فاء السببية ، مع أن المعنى فيها على المصاحبة لا على العطف ، لأنه لا يقصد منها التشريك فى الحكم ، ولهذا يختلف المعنى فى قولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، إذا رفعت ما بعدها وجعلتها للعطف ، وإذا نصبت ما بعدها وجعلتها للمصاحبة ، فإذا جعلتها للعطف يكون النهى عن كل من أكل السمك وشرب اللبن ، وإذا جعلتها للمصاحبة يكون النهى عن الجمع بينهما ، فإذا حملتها على العطف وجعلت تقديرها لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن خرجت بها من النهى عن الجمع بينهما إلى النهى عن كل منهما ، فيضيع المقصود من نصب الفعل بعدها وجعلها للمصاحبة .

وبهذا يكون مذهب الكوفيين فى نواصب المضارع أوضح من مذهب البصريين ، فيجب أن نأخذ به فيها ، ولا يصح أن نتعصب لمذهب البصريين فى كل مسائل النحو ، بل يجب أن نسلك فى ذلك سبيل الإنصاف ، وأن يكون الحق رائدنا ، لا التعصب الأعمى الذى أضعف عقولنا .

على أنه لا يفوتنى أن أذكر أن الذى حمل البصريين على مذهبهم فى إضمار « أنْ » بعد لام كَيْ وما بعدها هو أن هذه الحروف تدخل على الأسماء والأفعال ، والحروف المشتركة لا تعمل فى الاسم ولا فى الفعل ، وإنما تعمل الحروف المختصة ، كما عملت حروف الجر فى الاسم ، وكما عملت الجوازم فى الفعل ، لأن الأولى مختصة بالدخول على الاسم ، والثانية مختصة بالدخول على الفعل ، فشأن لام كَيْ وما بعدها كشأن حروف الاستفهام فى أنها لا تصلح للعمل ، ولهذا قدَّروا النصب بأنْ مضمرة بعدها ، وجعلوا بعضها حرف جر أو حرف عطف كما سبق .

والحق أن من الحروف المشتركة ما يعمل كما تعمل الحروف المختصة ، فمنها ما عمل فى الفعل ، ومنها ما عمل فى الاسم ، ومما عمل فى الفعل إذَنْ ، فقد عملت فيه النصب مع أنها لا تختص بالدخول

عليه ، لأنها تدخل على الاسم فى قولك « إذَنْ عبدالله يأتيك » وقد ذهب الخليل إلى أن النصب بإضمار أنْ بعدها لعدم اختصاصها ، ولكنه تفرد بهذا دون جمهور البصريين ، ومما عمل منها فى الاسم « ما » النافية ، أعملها الحجازيون عمل ليس ، ولغة تميمٍ على إهمالها ، وهو القياس عند سيبويه لعدم اختصاصها ، ولكن السماع أتى بالأمرين معاً ، فقال تعالى (ما هذا بشراً) وقال (ماهُنَّ أمهاتهمْ) وقد قرأ ابن مسعود (ما هذا بشرٌ) ونقل عن عاصم (ما هُنَّ أمهاتُهُم) بالرفع [1] .

(٦)

علم النحو بين الصبغة الأدبية والفلسفية : لم تكن العرب فى جاهليتها أمة فلسفة ومنطق ، وإنما كانت أمة بلاغة وفصاحة ، وكان علماؤها شعراءها وخطباءها وكتّابها ، وأرباب البلاغة والفصاحة فيها ، فلما جاء الإسلام ونقل العرب من البداوة إلى الحضارة أخذ العلم ينتشر بينها ، ويحل عندها محل الشعر والخطابة فى جاهليتها ، ولكنها لم تتخلص مع هذا من تأثرها بهما ، ولم يسلم

(١) نشر هذا بجريدة السياسة الأسبوعية .

علمها من التأثر بالصبغة الأدبية التى كان لها المحل الأول عندها ، فاصطبغ علمها بصبغة الأدب ، وكان فى أول أمره أحاديث وأخباراً تنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وغيرهم ، يصاغ ما فيها من العلوم والأحكام فى عبارات مختارة ، وأسلوب يجرى الكلام فيه على سُنّة البلغاء ، فيرسل إرسالا ، ولا يعنى فيه ببيان علة أو سبب ، ولا يلتفت فيه إلى بحث أو تدقيق .

وقد سار حال العلوم الإسلامية على هذا المِنْوال إلى أن نقلت علوم الفلسفة إلى اللغة العربية ، فأخذت الفلسفة تغزو علوم الدين والأدب ، وأخذ أسلوبها المنطق يغزو طريق التعليم والتأليف ، إلى أن تمت لها السيطرة على علومنا كلها ، ولم تتخلص منها العلوم التى ترجع إلى مجرد النقل والسماع ، ولا تتأثر مسائلها بحكم العقل ، فلم يكن للفلسفة فيها مجال ، ولم يكن لما تُعْنى به من البحث عن العلل والأسباب فيها محل ، ولكنها أبت إلا أن تصبغها أيضاً بصبغتها ، وإن جاءت فيها متصنَّعة متكلفة ، وظهرت فيها ضعيفة مُهلْهَلة .

وكان علم النحو من العلوم التى لا مجال فيها لهذه الفلسفة ، لأنه نقل محض ، وسماع صرف ، ولكنها غزته أيضاً فيما غزته من هذه العلوم ، وكان أبو الحسن الرُّمَّانىُّ أول من أدخلها فى هذا العلم ،

وهو على بن عيسى بن على بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بالإخشيدى وبالورّاق ، وقد توفى سنة أربع وثمانين وثلثمائة من الهجرة ، وبشاركه فى لقب الرمانى اثنان من علماء النحو : أولهما أبو الحسن على بن عبدالله ابن محمد بن رُمّانَ التونسى . وثانيهما أبو عبدالله أحمد بن على الشرابىّ ، وكلاهما كان متأخراً عن أبى الحسن الرمانى الإخشيدى ، وقد تأثر أبو الحسن فى ذلك بمذهبه فى الاعتزال لأنه كان من المعتزلة ، فتأثر مثلهم بمذاهب الفلسفة ، وأخذ بأسلوبها فى البحث والتأليف ، وكان لهذا أثره فى دراسته النحوية ، وجمعه فيها بين النحو والمنطق ، فانحرف بها عن سَنَنِ من كان قبله فى دراسته فى النحو ، وسلك فيها أسلوباً أنكره عليه كثير من علماء النحو ، وقد قال أبو حيّان التوحيدى عنه : لم يُرَ مثله قط علماً بالنحو ، وغزارة بالكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجا للعويص ، وإيضاحاً للمُشكِل ، مع تألُّه وتنزُّه ، وعفاف ونظافة ، وكان يمزج النحو بالمنطق ، حتى قال الفارسى : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شىء : قلت : النحو ما يقوله الفارسى ، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق ، وهذه

مؤلفات الخليل وسيبويه ومُعاصريهما ومن بعدهما بدهر ، لم يعهد فيها شيء من ذلك[١].

ولله دَرُّ الفارسى فى هذا التعقيب على أبى الحسن الرمانى ، وقد كانا إمامين فى النحو معاصرين ، وكان كل منهما يسلك فيه سبيلا يخالف سبيل الآخر ، فالرمانى يحاول أن ينحرف به عن سَنَنٍ من قبله إلى ذلك السنن الذى يبعده عن غايته ، ويخرجه عن أحضان الأدب إلى أحضان الفلسفة ، والفارسى يعمل على إبقائه بين أحضان الأدب ، ويرى أن ما يحاوله الرمانى ليس فى شيء من النحو.

وقد عقد ابن الأثير موازنة بين علم النحو وعلم البيان يمكننا أن نعرف منها حظ علم النحو من الفلسفة ، فقال فى كتاب المثل السائر : هل علم البيان جارٍ من الفصاحة والبلاغة مجرى علم النحو أم لا ؟ الجواب عن ذلك أنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذاك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره ، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً قُلِّد فى ذلك ، كما قُلد فى رفع الفاعل ونصب المفعول ، وأما علم البيان من الفصاحة والبلاغة فليس كذلك ، لأنه استنبطت أقسامه بالنظر وقضية العقل من غير

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٤٤

واضع اللغة، ولم يفتقر فيه إلى التوقيف منه، بل أخذتْ ألفاظ ومعانٍ على هيئة مخصوصة، وحكم لها العقل بمزية من الحسن لا يشاركها فيها غيرها، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أى لغة كانت من اللغات يعلم أن إخراج المعانى فى ألفاظ حسنة رائقة يلذُّها السمع ولا ينبو عنها الطبع خير من إخراجها فى ألفاظ قبيحة مستكرهة ينبو عنها السمع، ولو أراد واضع اللغة خلاف ذلك لما قلّدناه. فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً، والمفعول منصوباً، فالجواب عن ذلك أنا نقول: هذه الأدلة واهية لا تثبت على محكّ الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدَّوْا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التى دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هى التى ذكروها[1].

وذلك الذى رآه ابن الأثير من جواز العكس فى رفع الفاعل ونصب المفعول قد وقع فى بعض اللغات، لأن بعض العرب يجيز

---

(١) المثل السائر ص ٢٨ و٢٩

هذا فى نحو « خرق الثوبُ المسمارَ » كما هو معروف فى النحو ، وقد أجاز بعضهم فى إنَّ وأخواتها أن ينصب فيها الاسم والخبر معاً ، ومن هذا قول الشاعر :

إذا اسوَدَّ جُنحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ
خطاكَ خِفافاً إنَّ حرّاسنا أسْدَا

ومنه قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهُذَلىُّ :

لكنهُ شاقهُ أنْ قيل ذا رجبٌ يا ليتَ عدةَ حول كلهِ رجبا

وهذا البيت يرويه النحويون (ياليت عدة حول كله رجب) بالرفع ، وهو خطأ أوقعهم فيه بعدهم بعلم النحو عن أصله من الأدب ، لأن هذا البيت من قصيدة مطلعها :

ياللرِّجالِ ليومِ الأربعاء أمَا نيفكُّ يحدث لى بعد النُّهى طرَباً ،

وقد جاء خبر هذه القصيدة فى كتاب الكامل للمبرد وشرحه رغبة الآمل للمرصفى (١) .

وإذا كان هذا شأن مسائل النحو — يجوز فيها الشىء وضده ولا يقف الإعراب فيها عند حد — فكيف يلتمس لها من الفلسفة أسباب ثابتة لا تتغير ؟ وكيف يطلب لها منها علل تدور معها

(١) رغبة الآمل جـ ٧ ص ٢١٤

وجوداً وعدماً ؟ ولا شك أن ابن الأثير قد خطا بعد الفارسى خطوة أخرى فى شأن هذه الفلسفة النحوية ، لأن الفارسى قد اقتصر على إنكار الاشتغال بهذه الفلسفة ، أما ابن الأثير فقد حكم بأنها ضعيفة واهية .

وهذا هو الذى استقر عليه رأى المتأخرين فى هذه الفلسفة ، وقد اصطلحوا على تسمية عللها بالنكات النحوية ، ومن قولهم فى ضعفها : إن نكات النحو كالورد تشمّ ولا تُدعك . يعنون أنها لا تقوى على البحث ، ولا تحتمل التدقيق ، فشأنها فى هذا كشأن الورد ، إذا اقتصر فيه على الشم بقيت رائحته ، وإذا دُعِكَ ذهبت رائحته بسرعة ، لأنه ضعيف لا يقوى على الدعك ، وإنما يؤخذ برفق ولطف .

وقد ذكر الشيخ الخضرى نحو هذا فى بيان نكتة إعراب الفعل المضارع ، فقال فى حاشيته على شرح ابن عَقيل لألفية ابن مالك : وإنما أعرب المضارع لشبه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لا لتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى « ما أحسن زيداً » وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو « لا تعن

بالجفا وتمدح عمرا » ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلا فيه ، بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه ، كأن يقال فى النهى عن كليهما « ومدحِ عمرو » بالجر ، وعن الأول فقط « ولك مدح عمرو » وعن مصاحبتها « مادحا عمرا » فكان إعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم ، هذا ما اختاره فى التسهيل فى علة إعرابه ورَدّ ماعداه ، لكنه عورض بأن الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً ، نحو « ماصام زيد واعتكف » يحتمل ماصام وما اعتكف ، وما صام وقد اعتكف أىْ معتكفاً ، ، وما صام ولكن اعتكف ، فلو كانت علة الإعراب توارد المعانى لأعرب هذا أيضاً ، وأجيب بأنه نادر ، ولك أن تقول : هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الإعراب ، لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها كما سمعته ، ولا كذلك المضارع ، لأنه لا تميز مع وجوده بغير الأعراب كما هو جلىٌّ — فتدبَّرْ — وبعد فالعمدة فى هذه الأحكام السماع ، وهذه حِكَمٌ تلتمس بعد الوقوع ، لا تحتمل هذا البحث والتدقيق [١]

ولعل الشيخ الخضرى يعنى بهذا أن إغناء تلك الأدوات عن الإعراب فى الماضى مثل إغناء الاسم عن الإعراب فى المضارع ، فلا يكفى إغناء هذه الأدوات عن إعراب الماضى ، كما لا يكفى إغناء

---

(١) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ ص ٣٠

الاسم عن إعراب المضارع ، وللإعراب مزيته فى الدلالة على هذه المعانى بالإيجاز ، لأنه لايحتاج معه إلى لفظ يدل عليها ، بل يكفى وحده فى إفادتها

ومن تلك النكات الضعيفة ماذكروه فى بناء الفعل الماضى، فقد ذهبوا إلى أنه لايسأل عن علة بنائه ، لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وإنما يسأل عن كونه لم يسكّن مع أن الأصل فى المبنى السكون ، والجواب عن هذا أنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ، والأصل فى المُعْرَب الحركة ، ولا يَرِدُ على هذا أن الذى يقع صفة ونحوها هو الجملة ، لأن الفعل هو المقصود منها ، وإنما بنى على الفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل ، ولا يخفى أن هذه علل ضعيفة لا يصح الاشتغال بها ، ولا يليق أن يُعْنَى بها فى تعليم أو تأليف ، وليت شعرى لم لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضى ؟ مع أنهم ذكروا فيما سبق أنه لم يعرب لعدم توارد المعانى التركيبية عليه ، فيكون لبنائه علة ، وهى علة عدم إعرابه ، وليت شعرى لم كان الفعل ثقيلا حتى يبنى على الفتحة لتعادل خفتها ثقله ؟ مع أن الفعل يتألف من حركات وسكنات مثل ما يتألف الاسم والحرف ، ويدور بخفة على اللسان كما يدور كل منهما عليه ، ولافرق بين الأنواع الثلاثة من هذه الناحية .

ولا أحبُّ بعد هذا أن أطيل فى بيان ضعف تلك النكات ، لأنهم متفقون على ضعفها ، ولكنهم مع هذا لا يتركون الاشتغال بها ، بل يجعلون بحثها هو المقصود الأهم فى النحو ، لأن الاشتغال بها فى زعمهم لا يخلو من فائدة تحريك الأذهان ، وتعويد المتعلمين البحث عن العلل والأسباب ، فلا يأخذون مسائل النحو قضايا مسلَّمة ، بل يعرفون علة كل مسألة ، ونكتة كل قضية ، ويؤمنون بها عقلا ، كما يؤمنون بها سماعاً ، فلا يخرجون أسَراء التقليد فى النحو ، ولا يقبلون فيه كل ما يلقى إليهم ولو لم يكن صحيحاً ، كما هو شأن كل من يأخذ الأمور بالتقليد .

ولاشك أنهم يناقضون بهذا أنفسهم ، لأنهم قد اتفقوا على ضعف هذه النُّكات ، وإذا كانت ضعيفة فإن العقل لا يمكنه أن يذعن لشىء بها ، فيكون الاشتغال بها عبثاً ، بل يكون فيه الضرر كل الضرر ، لأنه يعوِّد العقل الاحتفال بما لا يصح الاحتفال به ، ويجعله يهتم بما لا يصح الاهتمام به ، فيفسد بهذا قياس الأشياء عنده ، ولا يمكنه أن ينظر إلى كل شىء بما يستحقه ، وهذا إلى أنه يبعد بعلم النحو عن ثمرته من تربية المَلَكةِ الأدبية الصحيحة ، وتقويم اللسان تقويماً عربياً مقبولا ، وإشاعة اللطف والخفة فى التعليم بالأدب إذا ثقل

الأمر فيه بمحض النحو ، حتى تتهذب برقة الأدب أذواق النحويين ، وتلطف به طباعهم ، ويجمعوا بهذه الطريقة بين العلم والأدب ، فلا يأخذوه نحواً محضاً ، وعلماً ثقيلا لا لطف فيه ولا ظَرْف ولا خفَّة .

وقد جاءت أمثلة لهذه الدراسة اللطيفة فى بعض الكتب القديمة فى الأدب ، وإنى أذكر منها هنا مثالا مما جاء فى كتاب الكامل للمبرد ، لنحذو فى دراسة النحو حذوه ، ونجرى فيه على منواله :

قال فى باب اللام التى للاستغاثة والتى للإضافة : إذا استغثت بواحد أو بجماعة فاللام مفتوحة ، تقول : « يا للرِّجالِ ويالَلقومِ ويا لَزيدٍ » إذا كنت تدعوهم ، وإنما فتحتها لتفصل بين المدعوِّ والمدعوِّ له ، ووجب أن تفتحها لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح ، فكسرت مع المظهر ليُفْصَل بينها وبين لام التوكيد ، تقول « إنَّ هذا لَزيدٌ » إذا أردت أن هذا زيد ، وتقول : « إنَّ هذا لِزيدٍ » إذا أردت أنه فى ملكه ، ولو فتحت لا لتبست ، فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها ، فقلت « إنَّ هذا لَكَ ، وإنَّ هذا لأنت » إذا أردت لام التوكيد ، لأنه ليس ههنا لبس ، وذاك أن الأسماء المضمرة على غير لفظ المظهرة ، فلهذا أجريتها على الأصل ،

والاستغاثة تردها إلى أصلها من أجل اللبس، والمدعوُّ له فى بابه، فاللام معه مكسورة، تقول « يا لَلرِّجالِ لِلماء، ويالَلرِّجالِ لِلعجبِ، ويا لَزيدٍ لِلخطب الجليلِ ». قال الشاعر :

يا للرِّجالِ لِيومِ الأربعاء أما ينفكُّ يبعث لى بعد النُّهى طرَبا

وقال آخر :

تكنُفنى الوشاةُ فأزعجونى فيا لَلنَّاسِ للواشى المطاعِ

وفى الحديث : لَمَّا طعن العِلْجُ أو العبد عمر بن الخطاب رضوان الله عليه صاح « يا لَلهِ، يا لَلمسلمين » وتقول « يا لِلعجب » إذا كنت تدعو إليه، و(يا) لغير العجب، كأنك قلت « يا لَلنَّاسِ لِلعجب » وينشد هذا البيت :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحين على سِمْعانَ من جارِ

(فيا) لغير اللعنة، كأنه قال : ياقوم لعنةُ الله والأقوامِ كلهم (١).

فقد ذكر المبرد فى هذا الباب مسائل من النحو فى هذا الأسلوب المقبول، لأنه أسلوب أدبى لا يتخلله ضعف ولا حشو، وليس فيه شىء من التكلف والتعقيد، كالذى نراه فى أسلوب الشروح

(١) رغبة الآمل من كتاب الكامل ج ٧ ص ٢١٣ — ٢١٦

والحواشى التى ألّفها المتأخرون ، وهو مع هذا لا يخلو من بحث وتعليل ، ولكنه تعليل قوى مقبول ، وهذا إلى أنه لم يَسُق ماذكره من ذلك علماً صرفاً ، ولم يجعله نحواً محضاً ، بل مزجه بشىء من طريف الشعر والتاريخ ، ترويحاً للنفس ، وقضاء لحق النحو من الأدب .

ومن ذلك ما ذكره أبو علىّ القالى فى النوادر تحت هذا العنوان : مجلس فى لا جَرَمَ وتفسيرها والوجوه فيها (١) .

وقد سار فيه أبو علىّ على منهاج المبرد فى باب الاستغاثة ، فجمع فيه بين النحو والأدب والبحث والتدقيق ، وتنقل من مسألة إلى مسألة تتصل بها ، ويدعو أمرها إلى معرفتها ، ليتجدد بهذا نشاط الطالب ، ولا يعتريه السأم بالتزام أسلوب واحد .

فإذا أردنا أن نصلح النحو وجب أن نرجع به إلى هذه الصبغة الأدبية ، وأن نعدل عن دراسته بالصبغة الفلسفية التى انحرفت به عن سبيله ، ليصير علماً ترتاح إليه النفس ، وتقبل على دراسته بجِدّ ونشاط ، وتتحقق فى دراسته ثمرته التى تقصد منه (٢) .

---

(١) النوادر ص ٢١٠ — ٢١٢

(٢) نشر هذا بالسياسة الأسبوعية .

(٧)

باب الاشتغال فى النحو تكلف وفضول : الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّرٌ به ، وقد سمى هذا اشتغالا لأن العامل الظاهر قد اشتغل عن نصب الاسم السابق بنصب ضميره أو ملابسه ، وهذا نحو « زيداً أكرمته ، وزيداً أكرمت أخاه ، وزيداً مررت به » فيقدر فى الأول أكرمت زيداً أكرمته ، وفى الثانى عظمت زيداً أكرمت أخاه ، وفى الثالث جاوزت أو لابست زيداً مررت به ، ويجوز رفع زيد فى الأمثلة الثلاثة على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره .

ولا يخفى أنهم فى حالة النصب يتكلفون تقدير العامل قبل الاسم المنصوب تكلفاً ، ولا سيَّما فى المثال الثانى والثالث ، لأن العامل المقدر فيهما غير العامل المذكور ، والمقدر فى الثالث متعدٍّ والمذكور لازم ، فكيف مع هذا يفسر أحدهما الآخر ، على أن الواقع فى الثانى قد يخالف هذا التقدير ، لأنه قد يكون بين زيد وأخيه

ما لا يلزم معه أن يكون إكرامه تعظيما له ، أما الثالث فإن تقدير المجاوزة أو الملابسة فيه بعيد كل البعد عن قصد المتكلم ، لأنه إنما يقصد التحدث عن مروره بزيد ، ولا يقصد التحدث عن مجاوزته أو ملابسته له ، فتقدير العامل فيه بهذا المعنى فيه تكلف غير مقبول .

والحقيقة أن المعنى واحد فى باب الاشتغال عند رفع الاسم قبل العامل وعند نصبه ، ولهذا جاز التقديران فيه على السواء إذا لم يكن هناك ما يوجب أحدهما أو يرجحه ، ولا شك أن المتكلم عند الرفع يقصد الحكم على الاسم السابق بالجملة بعده ، فكذلك يكون قصده عند النصب ، ويكون الاسم المنصوب مبتدأ محكوماً عليه كما يكون مبتدأ محكوماً عليه عند رفعه ، ولا داعى إلى تكلف مالا يقصده المتكلم من تقدير ذلك العامل ، ولا شك أنه لا يمنع من جعل ذلك الاسم المنصوب مبتدأ إلا التزامهم فى المبتدإ أن يكون اسماً مرفوعا مجرداً عن العوامل اللفظية ، وهذا غير مسلَّم لهم كما سبق ، لأن المبتدأ قد يكون اسم منصوباً بعد إنَّ وأخواتها ، فليكن اسماً منصوباً فى هذا الباب أيضاً ، وليلحق هذا الباب بباب المبتدأ ، وبهذا لا نحتاج إلى ما يسمى باب الاشتغال ، ويكون ذكره فى النحو مما جاء فيه من التكلف والفضول .

وقد يَرِدُ على ذلك أن الاسم المنصوب قد يلى ما يختص بالفعل

كأدوات الشرط والتحضيض والاستفهام ، نحو « إنْ زيداً لقيته فأكرمْهُ ، وهَلاَّ بكرًا ضربته ، وأين زيدًا وجدته » فلا يجوز رفع الاسم السابق فى هذه الحالة ، بل يجب نصبه على تقدير الفعل ، لأن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل ، وحينئذ لا تصح دعوى الابتداء هنا .

والجواب عن هذا أن من النحويين من نازع فى اختصاص بعض هذه الأدوات بالدخول على الأفعال ، فقد ذهب الجمهور إلى أن « إذا » الشرطية تختص بالدخول على الجملة الفعلية ، ولهذا ذهبوا فى نحو قوله تعالى « إذا السماءُ انشقَّتْ » إلى أن السماء فاعل لفعل محذوف ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت ، وكذلك الأمر فى « إن » الشرطية فى نحو قوله تعالى (وإنْ أحدٌ منَ المشركينَ استجارَكَ) فتقديره عندهم وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وقد خالفهم الأخفش فى هذا ولم يقدر فعلا ، بل أعرب كلا من السماء وأحد مبتدأ ، وجعل الجملة بعده خبراً له ، فيكون كل من « إذا وإن » داخلا عنده على جملة اسمية لا فعلية .

فيمكن أن يجرى هذا المذهب هنا أيضاً ، فيعرب الاسم المنصوب مبتدأ فى الحال التى يلى فيها ما يختص بالفعل عندهم ، كما أعرب مبتدأ

عند الأخفش فى حال الرفع إذا ولى ما يختص بالفعل أيضا ، ولا شك أن الأخفش يفرُّ فى هذا من تقدير قريب لا تكلف فيه ، أما باب الاشتغال فالفرار فيه بذلك من تقدير متكلَّف كل التكلُّف ، وليس لأحد أن يزعم أن مذهب الأخفش ضعيف لا يصح القياس عليه ، لأن دعوى ضعفه مبنية على أنه غير مذهب الجمهور ، وليس كل ما يذهب إليه الجمهور يكون قوياً ، كما أنه ليس كل ما يذهب إليه غيرهم يكون ضعيفا .

وعلى هذا يكون لنا مبتدأ واجب الرفع ، وهو المبتدأ العارى عندهم من العوامل اللفظية ، والمبتدأ الواقع بعد كان وأخواتها ، والمبتدأ الذى يقع بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية .

ويكون لنا مبتدأ واجب النصب ، وهو المبتدأ الذى يقع بعد « إنّ » وأخواتها ، وبعد أدوات الشرط ونحوها .

ويكون لنا مبتدأ جائز الرفع والنصب ، وهو المبتدأ الذى يسبق فعلا ناصباً لضميره أو ملابسه ولا يقع بعد ما يوجب رفعه أو نصبه .

ويكون لنا مبتدأ واجب الجر ، وهو المبتدأ الذى يقع بعد رُبَّ أو يكون مضافاً إليه أو نحوه ، ولكنه يكون مرفوعا تقديرا .

(٨)

أسماء الأفعال أفعال سماعية لا أسماء : قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، وقد اختلفوا فى بعضها هل هو اسم أو فعل ، ومما اختلفوا فيه ما سَمَّوه أسماء الأفعال ؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها أفعال .

وقد عَرَّفوا أسماء الأفعال بأنها ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا ، وهذا كشَتَّانَ بمعنى افترق ، وصَهْ بمعنى اسكتْ ، وأوَّهْ بمعنى أتوجَّع ، والأول اسم فعل ماض ، والثانى اسم فعل أمر ، والثالث اسم فعل مضارع ، فاستعمالها كاستعمال الأفعال فى كونها عاملة غير معمولة ، وبهذا لا تدخل فيها المصادر النائبة عن أفعالها ، نحو « سَقْيًا لك » لكونها معمولة ، وقد اختلف من ذهب إلى أنها أسماء فى مدلولها ، فذهب بعضهم إلى أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، فهى تدل على لفظ الفعل الذى يدل عليهما لا عليهما ، وفائدة وضعها وعدم الاستغناء عنها بمسماها قصد المبالغة ، لأن « أفٍّ » بمعنى أتضجر كثيرا جدًّا ، و« هَيْهاتَ »

بمعنى بَعُدَ جداً ، وذهب بعضهم إلى أنها تدل على معنى الفعل لا لفظه ، فهى تدل مثله على الحدث والزمان ، ولكن دلالتها عليهما بالمادة لا بالصيغة كالفعل ، وذهب بعضهم إلى أن مدلولها المصادر النائبة عن أفعالها .

والكوفيون على أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، لأنها تنوَّن تارة ولا تنوَّن تارة أخرى ، ولأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، ولأن الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ، ونحو ذلك .

وذهب بعض النحويين إلى أن ماسبق استعماله من أسماء الأفعال فى ظرف أو مصدر فهو باقٍ على اسميته ، نحو « رُوَيْدَ زيداً ، ودُونك » وما عدا هذا فهو فعل .

وذهب بعض آخر إلى أن أسماء الأفعال قسم رابع من أقسام الكلمة يسمى خالفة الفعل ، لأنه يخلفه وينوب عنه فى الدلالة على معناه .

والصحيح عندهم من هذه المذاهب هو مذهب جمهور البصريين ، لأن من أسماء الأفعال ما هو على حرفين أصالة مثل « صَهْ » ولأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، ولأن منها ما يخالف أوزان

الأفعال ، مثل « نَزَالِ وقرقار » ولأن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد .

ويختلف إعراب أسماء الأفعال على هذه الأقوال ، فالكوفيون على أنها أفعال لا موضع لها من الإعراب قولا واحداً ، ومن ذهب إلى أنها أسماء يذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو القول المشهور ، ويَرِدُ عليه أن الأسماء لم يعهد فيها ألاَّ يكونَ لها موضع من الإعراب ، ويذهب بعضهم إلى أن موضعها رفع بالابتداء ، وقد أغنى مرفوعها بعدها عن خبرها ، ويَرِدُ عليه أن هذا الإعراب خاصٌّ عندهم بالوصف ، وهو مشروط أيضاً بتقدم نفي أو استفهام ، على أنه قد سبق بيان ضعف هذا الإعراب ، ويذهب بعضهم إلى أنها في موضع نصب بفعل مضمر ، وظاهر هذا القول وما قبله أنهما يجريان في مثل « عَلَيْكَ وإلَيْكَ » ولا يخفى بعدهما فيه .

ومن يوازن بين إعراب أسماء الأفعال على هذه الأقوال يجد إعراب من ذهب إلى أنها أسماء مضطرباً متكلَّفاً ، وهذا إلى أن دلالتها على معاني الأفعال تبعد القول باسميتها ، لأن دلالة لفظ على معنى لفظ تجعله مرادفاً له ، والمترادفان يجب أن يتفقا في الاسمية والفعلية ، فإن قيل إنها تدل على لفظ الفعل لا على معناه ، فالجواب

أن من ذهب إلى دلالتها على لفظ الفعل يجعلها دالة عليه من حيث دلالته على معناه ، لا من حيث كونه مطلق لفظ ، على أن الألفاظ إنما توضع للدلالة على المعانى لا على الألفاظ ، فالحق أن اسم الفعل يدل على معنى الفعل لا على لفظه .

وبهذا يكون مذهب الكوفيين أقرب المذاهب فى أسماء الأفعال ، فتكون أفعالا حقيقية لا أسماء ، ولكنها أفعال سماعية لا تجرى على قياس الأفعال المشهورة ، لأنها تدل على الحدث والزمان بمادتها لا بصيغتها ، والأفعال المشهورة تدل على الحدث والزمان بصيغتها لا بمادتها ، ولا يقدح فى هذا ورود بعضها على حرفين ، ولا عدم اتصال الضمائر البارزة بها ، ولا مخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، ولا عدم لحوق نون التوكيد للطلبى منها ، ولا لحوق التنوين بآخرها ، لأنها أفعال سماعية لا تجرى على قياس الأفعال المشهورة ، على أن من الأفعال المشهورة ما يشاركها فى بعض هذه الأمور ، لأن « نِعم وبئس » مثلا ليستا على أوزان الأفعال المشهورة ، ولا تتصل بهما الضمائر البارزة ، وأما لحوق التنوين بها فيكفى أيضاً فى أمره أن التمييز به إنما هو بين الأسماء والأفعال المشهورة ، لا بين الأسماء وهذه الأفعال السماعية ، على أن المعوَّل عليه فى التمييز بين الأسماء

والأفعال إنما هو الدلالة على الحدث والزمان وعدمها ، أما هذه العلامات من التنوين وغيره فإنها قد تتخلف فيهما ، لأنها ليست من ذاتيّاتهما .

وبهذا تكون الجمل المركبة من هذا الفعل السماعيّ وفاعله جملا فعلية تدل على ما تدل عليه الجمل الفعلية من التجدد ، وهو الحصول بعد العدم ، ولا تدل على ما تدل عليه الجمل الاسمية من الدوام والثبوت ، وهذا هو ما يجب فى دلالتها ، ليستقيم أمرها فى هذا مع ما تدل عليه هذه الأفعال السماعية من الحدث والزمان ، ومع مشاركتها فى هذا سائر الأفعال .

وبهذا لا يعتاص الأمر على الطالب كما يعتاص عليه الآن ، لأنه ينظر فيجد أن « آمين » مثلا بمعنى « استجب » ثم يجد أنهم يحكمون على « استجب » بأنها فعل أمر ، ولا يحكمون هذا الحكم على « آمين » مع أنهما يدلان على معنى واحد ، والأحكام فى هذا تعتمد المعانى لا الألفاظ ، فإذا حكمنا على كل منهما بأنه فعل أمر استقام أمامه وضعهما ، ولا يؤثر عليه بشىء اختلاف إعرابهما ، لأنه لا يلزم اتحاد الإعراب فى نوع من الأنواع ، ولكن يلزم اتحاد الحكم على المترادفين ، فيكونان فعلين أو اسمين ، ولا يكون أحدهما فعلا والآخر اسماً .

المحاولة الرابعة لتجديد النحو

تذليل اضطراب الإعراب والقواعد

هذا النحو

اختار الأستاذ أمين الخولى المدرس بكلية الآداب من كليات جامعة فؤاد الأول هذا العنوان لمحاضرة له فى تيسير النحو ، ألقاها فى الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٩٤٢ م ، ونشرها بالمجلد السابع من مجلة كلية الآداب (يولية سنة ١٩٤٤ م) وهى مجلة تصدر آخر كل سنة دراسية .

وقد اطلعت على هذه المحاضرة بهذا المجلد ، فوجدتها تقع فى أربعين صفحة من صفحات هذا المجلد (٢٩ — ٦٨) وهذه هى خلاصة ما جاء فيها :

نواميس اجتماعية : ذكر هنا أنهم كانوا يكفرون من يفتى بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع طلقة واحدة ، ثم شاء الله وقضت نواميس الكون الاجتماعية بعد هذا أن يصبح منع التطليق ثلاثاً بلفظ واحد قانوناً معمولا به فى المحاكم ، وإنها لظاهرة مطَّردة فى حياة الكائنات المعنوية كلها ، وقد عرفتها الدنيا فى شواهد جمة مما له صلة بالتدين والاعتقاد وغيره ، إذ تعدُّ الفكرة حينًا ما كافرة تحرَّم وتحارب ، ثم تصبح مع الزمن مذهبا بل عقيدة وإصلاحا .

وعلى هذا الأساس يجب أن يجرى موضوع « هذا النحو » النحو والفقه : ثم ذكر أن للنحو أصولا كأصول الفقه وأصول القانون ، وأن النحاة قد ربطوا أصولهم بأصول الفقه بل حملوها عليها ، فيذكر ابن الأنبارى حين يعدُّ علوم الأدب أنه ألحق بها علم أصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطَّرْد إلى غير ذلك على عَدِّ أصول الفقه ، فإن بينها من المناسبة مالا يخفى ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما[1].

ويذكر السيوطى أن صنيعه فى كتابه « الاقتراح فى أصول النحو » صنيع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع ، وأنه رَتَّبه على نحو ترتيب أصول الفقه فى الأبواب والفصول والتراجم ، ثم يقول فى ثناياه : هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة . ثم يذكر أن ابن جِنِّى وضع كتابه « الخصائص » فى هذا المعنى ، وسماه « أصول النحو » ونقل عنه أنه قال فيه : إعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن — صاحب أبى حنيفة — جمعوها منها بالملاطفة والرفق[2].

(١) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ط مصر ١٢٩٤ هـ ص ١١٧
(٢) الاقتراح فى أصول النحو ط الهند ص ٢ ، ٤ ، ٣٨

اللغة والشريعة فى الحياة : ثم ذكر أن كلا من الشريعة واللغة مظهر قديم من مظاهر حياة الجماعات البشرية ، وهما متصلتان بالحياة العاملة اتصالا وثيقاً ، وربما كانت اللغة فى هذا المعنى أشد وثاقة ، لأن بعض التشريع قد يغنى عنه القانون الخلقى ، ولا غنى لجماعة متقدمة عن اللغة ، وكل منهما يتأثر بالحياة ووقائعها ، لأن الشريعة تعتبر العُرْف ، وهو تركز اجتماعى بطىء التكوين والتغيير ، فهى إن لاءمت الزمان والمكان وجعلت أحكامها تناسبهما ، إلا أنها فى ذلك بطيئة الخطى ، أما اللغة فهى أشد مظاهر الحياة لينا ، وأطوعها للتغير ، وقد خضعت فى قديمها لعوامل التهذيب ، ولاتزال إلى يومنا تخضع لها .

صنيع أصحاب الفقه اليوم : ثم ذكر أن حال عصرنا قد ألجأ أصحاب الفقه إلى صنوف من التدرُّج والمسايرة ، فكانت لهم فى هذا محاولات آخرها وأوسعها صنيع لجنة الأحوال الشخصية التى مضت عليها أعوام تباشر عملها ، وقد أخرجت منه ما أصدرته الحكومة قانونا ، وقد اعتمدت هذه اللجنة فى عملها دستورا يجب أن يتخذ دستورا للتجديد النحوى .

دستور شرعى للتجديد النحوى : ثم ذكر أن هذه اللجنة اعتمدت هذه الأصول فى عملها :

١ — أن الشريعة جاءت لمصالح العباد ، وأن الدين يُسْر ، وأن المشقة تجلب التيسير ، وأنه كثيراً ما أخذ المتأخرون بالقول المرجوح واعتمدوه لتغير الزمان أو لأنه أرفق بالناس ، وعلى هذا الأساس سارت اللجنة على النظام الآتى .

٢ — أن تجمع الآراء من الكتب الفقهية كلها ، بل من غير كتب الفقه أيضا ، ككتب السُّنَّة والتفسير ، ولا تعتمد على المنصوص عليه منها صراحة فحسب ، بل تعتمد على المنصوص وعلى ما يؤخذ منه ومن علله ، وعلى القواعد العامة المذهبية ، والقواعد التى أقرها جمهور الفقهاء .

٣ — ألاَّ تتقيدَ بمذهب واحد فى مسألة بعينها ، بل ينتزع حكم المسألة الواحدة من مذهبين أو أكثر ، ولا تتقيد بما نص على أنه القول الأصح أو الأرجح فى مذهب من المذاهب ، بل يؤخذ بالمرجوح وبه يفتى ويقضى .

٤ — أن تتخير أكثر الأقوال ملاءمة للمصلحة العامة ، مراعاة لما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعى .

فإذا كان مثل هذا قد عمل به فى الفقه وله من القدسية الدينية ماله ، فإنه يجب أن يعمل بمثله فى النحو ، وأن يتبع ما يأتى فى تهذيبه :

١ — ملاحظة التيسير والرفق ، لأن البلوى بالنحو مثل البلوى بالفقه إن لم تكن أعم وأشمل ، لأن كثيرا من الناس يمكنهم الاستغناء عن المحاكم الفقهية ، وليس فيهم شخص لا يعرض للمشكلات اللغوية الكلامية .

٢ — جمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية حيثما وجد ، والتوسع فى فهمه دون وقوف عند نصوصه

٣ — عدم التقيد بمذهب واحد فى مسألة بعينها ، وعدم التقيد بالأفصح أو الأرجح أو الأصح .

٤ — تخيُّر ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعى .

اعتدال جامد : ثم وصف ما اقترحه من ذلك بأنه خطوة محافظة فى الإصلاح ، لأنه لم يذهب إلى ماذهب إليه بعض الباحثين من إلغاء النحو وإعرابه بالوقف على أواخر الكلمات ، بل يلزم أصول النحو بنصها ، ويقف عند منطوقها ، ويبتغى الإصلاح من عباراتها ، فهو اعتدال جامد ، أوهو أكثر من ذلك حقا ، فلا يخشى عليه اعتراض معترض .

حياتنا اللغوية : ثم ذكر أن حياتنا اللغوية فى عصرنا إنما هى نتيجة لماض طويل تعرضت فيه اللغة لعوامل ومؤثرات اجتماعية متنوعة ، فلا بد لمن يريد فهم المنهج النحوى فهما صحيحاً أن يدرس هذا الماضى كله ، وهذا ماسيعنى بدرسه فى المستقبل درساً وافياً ، أما الآن فهو يرجو أن يزيل صعوبات ذاتية يعرض لها متعلم العربية ، ولا يُعْنى إلا بغير المتخصصين فى علوم العربية ، لأنه سيترك أولئك المتخصصين يعانون تلك الصعوبات إلى أن يكون القول فى المنهج قولاً علمياً تاريخياً ، يتم به التغيير البطىء لهذا المنهج ، فيغير حينئذ أولئك المتخصصون من أسس مقررات العربية وأصول دراستها بقدر مايستطيعون من ذلك التغيير .

ثم وصف فى إجمال مُوجَز المحاولات التى بذلت فى سبيل إزالة تلك الصعوبات إلى أن وصل إلى محاولة إحياء النحو وتيسيره .

فى تيسير النحو : ثم نظر فيما عملته لجنة وزارة المعارف لتيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، فأخذ أولا على أعضائها أنهم شرطوا على أنفسهم ألاَّ ينتهىَ بهم حب التيسير إلى أن يمسُّوا من قريب أو بعيد أصلا من أصول اللغة ، أو شكلاً من أشكالها ، لأن القرار الوزارى الذى ألِّفت لجنتهم به شرط هذا عليهم ، ثم أخذ ثانياً على اقتراحاتها مايأتى :

١ — أنها ترى وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والمحلىّ ، مع أن الكلمات التى يأتى فيها هذان الإعرابان من المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم والمبنيّات ليست مصدر الصعوبة على القارىء أو المتكلم ، لعدم تغير الحركات عليها باختلاف مواضعها ، وليت اللغة كلها من هذا الصنف ، لأنها لو كانت كلها منه لزالت الصعوبة الأساسية .

ثم إن بيان هذا الإعراب لابد منه لفهم معنى الجملة ، ولمعرفة حركة التابع للكلمة التى لا يظهر إعرابها ، وكل الذى يمكن الاستغناء عنه فى هذا هو تلك الصيغ التى نجمد عليها فى بيان هذا الإعراب .

٢ — رأت اللجنة عدم التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية ، ولا تيسير فى هذا أيضاً ، ولعل فى النص على نيابة بعض العلامات عن بعض راحة ذهنية .

٣ — رأت اللجنة أن يقتصر فى الإعراب على ألقاب البناء ، وقد قال بهذا بعض النحويين ، والأمر أيسر من أن يوقف عنده .

٤ — حاولت اللجنة جمع الجملة بأصنافها تحت تقسيم واحد ينتظم الجملة الفعلية والاسمية ، والجملة الصغيرة والكبيرة ، وهو صنيع يقبل فى المنطق لأنه يبحث فى المعانى ولا شأن له بالألفاظ ، وفى علوم البلاغة لأنها تبحث عن حسن المعانى وتعرض للألفاظ بهذا المقدار ،

ولكنه لا يقبل فى النحو ، لأنه يتحدث عن الصحة واستقامة المعنى الأول ، فيطيل الوقوف عند الألفاظ ، ويبحث فيها عن أدقّ الفروق.

٥ — قالت اللجنة : إن تسمية طرفى الجملة المحدَّث عنه والحديث اصطلاح جديد ، ولكنه قديم يعرفه من اتصل بأوائل كتب النحو ، وأحياناً يجده فى أواسطها ، فى مواضع من المفصَّل للزمخشرى .

٦ — آثرت اللجنة تسمية طرفى الجملة — الموضوع والمحمول — على مافيه من اعتبار معنوى بعيد عن عقل المتعلم ، وعن طبيعة الدرس اللغوى التى تلتزم الألفاظ ، وقد حاولت ضبط إعراب الطرفين فارتكبت صعوبات لا تطّرد ، وليس فيها يُسْر .

٧ — فهى مثلا تقول : إن المحمول يكون ظرفاً فيفتح ، ويكون فعلا إلخ . . . ويكتفى فى إعرابه بأنه محمول . ثم تعود فتقول : يخلو الفعل فى « زيد قام » من الضمير ، وهو محمول . **ولا تقف عند** خلوه من الضمير ، ولكنا نسأل كيف يعرب الفعل فى « قام محمد » دون بيان حال آخره ؟ وهل ترك المسأله مرسلة هكذا يكون تيسيراً للصعوبة أو يكون فراراً منها ؟

وقد قالت فى المطابقة بين الموضوع والمحمول : إذا كان الموضوع مؤنثاً كان فى المحمول علامة التأنيث . وهذا يصح فى الجملة الصغرى لا الكبرى ، إذ تقول « اللجنة أصاب رأيها » فيكون المحمول فى

أصاب ناقضا للقاعدة، وهذا خبر جملة لا يكتفى فى إعرابه بأنه محمول، بل يجب تفصيل إعرابه ليعرف أن المطابقة فيه بين « أصاب » وفاعله، لا بينه وبين المبتدإ.

٩ — قالت اللجنة: إذا كان المحمول متأخر الحقته علامه العدد التى توافق الموضوع، وإذا كان متقدما لم تلحقه. وذكرت أنها أخذت فى ذلك برأى المازنى، فزادت بذلك شيئا جديدا على الضمير هو علامة العدد التى اختارتها، ولكنها أهملت فى هذه العلامة دلالتها على الجنس من ذكورة وأنوثة، وعلى الحال من حضور وخطاب وغيبة، ولم تستفد شيئاً إلا ترك إعرابها، ولو اكتفت بإعرابها فاعلا لكان أيسر، وهو ضرورى لأنها مضطرة إلى بيان الخبر الجملة فى المثال السابق « اللجنة أصاب رأيها » لتبين للمتعلم أن المطابقة فى الجملة الخبرية بين جزأيها، لا بين جزء منها وبين الموضوع أو المبتدإ التى هو خبره.

صعوباتنا اللغوية اليوم: ثم ذكر أن هذه الاقتراحات لا تغنى فى علاج صعوبة ليست شكلية فى صناعة النحويين، بل فى بناء اللغة نفسها وفى سعتها وفى أشياء أخرى من طبيعتها، وللعامل الاجتماعى تأثيره فى تخفيف هذه الصعوبة أو زيادتها، وسيكون

هذا العامل موضع البحث فى دراسة المنهج النحوى فى المستقبل دراسة نظرية تاريخية ، أما هدفنا الآن فهو عملى قريب ، وقد رأت اللجنة أن أهم مايُعَسِّر النحو ثلاثة أشياء :

١ — فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعلّلوا ويسرفوا فى الافتراض والتعليل .

٢ — إسراف فى القواعد نشأ عنه إسراف فى الاصطلاحات.

٣ — إمعان فى التعمق العلمى باعد بين النحو والأدب .

ثم نظر فى هذه الأسباب فوجد أن فلسفة القدماء فى النحو لها نظائر فى الدراسات اللغوية عند الأمم المختلفة ، وليس العيب فى التفلسف ، وإنما العيب أن يكون التفلسف فى الكتب المدرسية ، وملاحظة حازمة من أحد المفتشين تكفى فى وقاية شره .

وأما الإسراف فى القواعد والاصطلاحات فلا ذنب فيه على النحويين ، لأنه شىء اقتضت أكثره طبيعة اللغة وسعتها .

وأما المباعدة بين النحو والأدب فشىء يتصل بطريقة الدرس ، ويكفى فيه أيضا توجيه حازم من الرقابة على المدرسين ، ثم إن الوصل بين النحو والأدب لا يؤثر فى كثرة القواعد وتشعُّب الاصطلاحات وإن هَوَّن فى تجرُّعها ، وخفَّف بعض وقعها على المتعلمين .

والحق أن أسباب تلك الصعوبة إنما هى ثلاثة أشياء أخرى :

١ — أننا نعيش بلغة غير مُعْرَبة ولا واسعة ونتعلم لغة معربة وافرة الحظ من الإعراب، فكأننا نتعلم لغة أجنبية صعبة.

٢ — أن إعراب هذه اللغة لا يسهل ضبطه بقاعدة، بل يسوده الاستثناء، وتتعدد قواعده وتتضارب، فالفتحة تنصب وتجر، والكسرة تجر وتنصب، والحذف يُعْرِب، والإثبات يعرب، والسكون يبنى ويعرب، والفتح والحركات كلها كذلك، والياء تنصب وتجر إلخ، وهذا السبب هو ماسميناه اضطراب الإعراب.

٣ — أن هذه اللغة مع اضطراب إعرابها لا تستقر على قاعدة فى الكلمة الواحدة أو التعبير الواحد، فيجوز فيه النصب والجر، أو يجوز فيه الرفع والنصب والجر جميعاً، وهذا هو ما سميناه اضطراب القواعد.

تدبير لحل هذه الصعوبات: ثم ذكر أن هذه الصعوبات كلها فى جسم اللغة وكيانها، وأن حلها لا بُدَّ أن يمس ذلك منها، فيمس الإعراب الذى هو طابعها، ويمس اضطرابه الذى هو نتيجة تشعبها، ويمس اضطراب القواعد وتعدد الآراء فى الكلمة والتعبير الواحد، وهو نتيجة سعتها وتفرقها.

ولكنا لا يمكننا أن نمس طابعها من الإعراب، فلم يبق أمامنا إلا أن نعالج الأمرين الباقيين: وهما اضطراب الإعراب واضطراب

القواعد، حتى نصل فيهما إلى شيء يخفف تلك الصعوبات على من يستعمل هذه اللغة فى حياته من غير المختصين بدرسها، فنقدم له لغة أقل صعوبة من هذه اللغة، وليس فيها ما فى هذه اللغة من اضطراب الإعراب والقواعد.

الأصل العام لهذا الحل: ثم ذكر **أن الأصل العام** لهذا الحل هو أن ندع النحاة وآراءهم وقواعدهم، ونتجه إلى الأصول التى استخرجوا منها هذه القواعد، فنحاول أن نرجح من منقول اللغويين أوجها تدفع هذه الصعوبات، وتقلل ذلك التعدد، على أن يلاحظ اعتباران فى هذا الاختيار.

١ — تقليل الاستثناء واضطراب القواعد.

٢ — اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا.

ولاشيء فى ملاحظة هذين الاعتبارين، لأنه يوجد من نصوصهم ما يدل على جواز الأخذ بهما، ومن ذلك هذان النصان:

١ — كل ما ورد أن القرآن قرىء به جاز الاحتجاج به فى العربية، سواء أكان متواترا أم آحاداً أم شاذًّا (١).

---

(١) الاقتراح ط الهند ص ١٤، ١٥.

٢ — اللغات على اختلافها كلها حجة ، وقد جاء فى شرح التسهيل لأبى حَيَّان : كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه[٢] .

ثم ذكر أنهم أجازوا ذلك عند الحاجة إليه فى شعر أو سجع ، ولا يمكن أن تكون جدوى هذا السجع خيراً من تخفيف بلايا ذلك الاضطراب عن الصغار ، وخزايا الافتضاح عن الكبار الذين لم يتخصصوا لهذه اللغة .

اضطراب الإعراب : ثم نظر فى اضطراب الإعراب على هذا الأساس فوجد من ذلك فى الأسماء :

١ — الأسماء الخمسة تعرب بالحروف أو الحركات الممدودة ، ومن النحاة من يجعلها من المقصور الملازم للألف ، ومنهم من يعربها بالحركات القصيرة ، فإذا نظرنا فى لغتنا التى نستعملها وجدنا أنا ننطق هذه الاسمين « أب ، أخ » بالواو دائماً ، ووجدنا أنا ننطق هذا الاسم « حم » بالألف دائماً ، وهذا الصنيع ليس بغريب على العربية ، لأنه جاء فى بعض القراءات « تَبَّتْ يدا أبو لهب » فهل لنا أن نقيس على هذا فنجيز فى الأسماء الخمسة ما جاز فى أب ونلزمها

(٢) الاقتراح ص ٧٧ ، ٧٨

الواو مثلها ؟ وقد يكفينا أن نلزمها الألف كالمثنى ، فتقلّ أقسام المعربات .

٢ — المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، ومن النحويين من يلزمه الألف كالمقصور ، ولغتنا المستعملة تلزمه الياء ، والأولى أن نلزمه الألف كالأسماء الخمسة .

٣ — جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ، ومن النحاة من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون مثل حين ، وقد جرت اللغة التى نستعملها على إلزامه الياء ، ولهذا يكون الأولى فيه أن يعرب بالحركات على النون كحين ، أو نلزمه الياء مع فتح النون دائماً ، وهذا من باب التلفيق فى اللغات .

٤ — جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة ، وقد أجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهذا أهون من نصبه بالكسرة .

٥ — مالا ينصرف يجر بالفتحة ، وقد اضطربوا فى منع صرف مالا ينصرف ، وأجازوا صرف الممنوع فى الاختيار رعاية للتناسب واتساق اللفظ ، وقد سبق أن تهوين الأمر على صغارنا وكبارنا غير المتخصصين فى علوم العربية أجدر بالمراعاة من ذلك التناسب اللفظى .

٦ — الاسم المنقوص يظهر النصب على يائه ، ومن النحاة من يسكن ياءه فى النصب أيضاً ، وهذا الإعراب مريح لا اضطراب فيه .

ثم وجد من ذلك فى الأفعال :

١ — الأفعال الخمسة تثبت نونها عند الرفع وتحذف عند النصب والجزم ، وقد جاء حذفها أيضاً عند الرفع فى بعض القراءات (قالُوا ساحران يّظاهَرَا) فيكون الأولى أن تعرب هذه الأفعال بحذف النون فى الرفع أيضاً .

٢ — المضارع المعتل الآخر يحذف آخره فى الجزم ، وقد نقل عن بعض اللغات إبقاء هذه الحروف مع الجازم ، وهذا يكفى فى إبقاء الفعل المعتل دون حذف شىء منه فى الجزم كالرفع والنصب.

اضطراب القواعد : ثم ذكر أن أساس القاعدة الضابطة هو الاطّراد والعموم ، واللغة الفصيحة على كثرة قواعدها تضيف إلى هذا كثرة الاستثناء فيها ، ومن أمثلة هذا أن « لَمْ » تعمل الجزم فى الأفعال ، ولكن هذا لا يَطّرد فيها ولا يثبت ، فهى أحياناً تحمل على « ما أولا » فيرفع الفعل بعدها ، وقد تنصب كما فى قراءة (ألَمْ نشرحَ) ومن ذلك باب الاستثناء ، فهو كثير القواعد لكثرة أدواته ، وهى أحياناً تكون أسماء ، وأحياناً تكون أفعالا ، وأحيانا تكون حروفاً ، إلى غير هذا من تفصيلاتها .

وعلاج هذا الاضطراب يكون بأمرين :

١ — محاولة الاحتفاظ باطّراد القواعد ما أمكن ، فإذا أدى هذا إلى التسوية بين وجه لغوى قوى ووجه أقوى أو إلى الجرى على الأقل قوة لم يكن هناك شيء فى ذلك .

٢ — اختيار ما هو أيسر إعراباً أو أقرب فهماً أو أكثر استعمالا فى حياتنا اللغوية الحاضرة .

فإذا عالجنا الاستثناء بخلا وعدا وحاشا مثلا على هذا الأساس وجدنا أنه يجوز النصب فى المستثنى بها ، ويجوز فيه الجر إذا لم تسبق بما ، فإذا سبقت بما وجب نصب ما بعدها ، ومن هذا نرى أن النصب مشترك فى الأحوال كلها ، فلو ذهبنا إلى أن الاستثناء بخلا وعدا وحاشا له حكم واحد دائماً وهو نصب المستثنى جعلنا القاعدة مُطّردة ، ولم نرتكب أكثر من أننا جعلنا بعض الأحوال المرجّحة مرجوحة .

هو الاعتدال الجامد : ثم ذكر أن ما اقترحه من ذلك كله اعتدال جامد ، قد التزم فيه أصول النحاة التى دَوَّنوها ، وأنه لو شعر بالحرية فى اختيار ما يساير الحياة لفتح أبواباً من التصرف فى النحو لم يفتح منها هنا شيئاً يذكر ، فماذكره من ذلك قد يعده الزمن جمود الا يرضى عشاق التجديد

شبه واهية : ثم ذكر أنه لا يَرِدُ على ذلك إلا شُبَهٌ واهية : منها أنه يخالف لغة القرآن، فاذا أخذنا به باعد بيننا وبين القرآن ولغته، وهذه شبهة واهية، لأن ما اقترحه من ذلك لا يخرج عن قراءة من قراءات القرآن، ولا يضيره أن يخالف بعض القراءات المشهورة

ومنها أنه يبعد التلاميذ عن لغة النصوص الأدبية القديمة، وهذه شبهة واهية أيضاً، لأنه يمكننا أن نقرأ لهم هذه النصوص بتلك الأوجه الميسَّرة أو الموحَّدة من الإعراب

ومنها أن المتكلمين بالعربية فى عصرنا لا يجتمعون على عامية واحدة، بل تفرق بينهم عاميات مختلفة، وهذه شبهة واهية أيضاً، لأنهم يسمعون الفصحى كل حين فى الإذاعة ونحوها ملحونة لحنا فاحشا، فلا يحول هذا اللحن بينهم وبين فهمها، فإذا لم يأخذوا بما تأخذ به فى مصر من تلك الاقتراحات فستكون ما تأخذ به كقراءات القرآن المختلفة، أو يكون على أسوإ الفروض كاللحن الذى يسمعونه كل حين فى الإذاعة ونحوها، أما إذا أخذوا بذلك فسيتم به توحيد ما بيننا وبينهم على لغة سهلة ميسَّرة، والقضاء على تلك العاميات التى تجعل التخاطب بيننا صعبا .

ثم ذكر أنه قد عرض بذلك أصول الحل العملى لاضطراب الإعراب واضطراب القواعد، وبسط من الأمثلة ما يسهل الانتفاع بهذا الأصل، وأنه يخرج على غراره تخفيفات كثيرة، إذا صدقت النية فى الاستجابة لحاجة الحياة، والوفاء بمطالبها .

نقد هذه المحاولة

إذا نظرنا فى هذه المحاولة وجدناها قد انحرفت عن الغاية المقصودة من تيسير قواعد الإعراب ، فإن هذه الغاية تقصد إلى تيسير إعراب لغة بعينها ، وهى اللغة التى جرى عليها الأدباء ، ونقلوها عن أشهر القبائل العربية وأفصحها ، فتيسير إعرابها يكون بمعالجة طريقة تدوين هذا الإعراب ، من غير أن يُمسَّ الإعراب نفسه بشىء ، حتى لا نخرج عن اللغة التى نريد تيسير إعرابها ، ونصير إلى غاية أخرى هى تيسير النطق باللغة على من لم يتخصص لمعرفة علومها ، وهما غايتان مختلفتان ، ولا بد من الغاية الأولى لمن يريد تعلم العربية الفصيحة ، وهى لغة لا غنى لنا عنها بحال من الأحوال ، ولو صارت من اللغات التاريخية التى لا تَمُتُّ بسبب إلى حياتنا اللغوية ، فلنا بها علاقة لغوية لا يمكن إنكارها ، ولنا بها علاقة دينية توجب علينا معرفتها ، وتضطرنا إلى دراستها ، كما تضطر المسلمين فى الهند ونحوه من البلاد التى تبعد الصلة اللغوية بين لغتها وبين العربية .

ولا شك أن هذه المحاولة لها غاية بعيدة هى القضاء على الإعراب ، لأن ما جاء بها من مراعاة الوجوه التى تقرب بينه وبين اللغة التى

نستعملها فى حياتنا لا يكفى فى تخفيف صعوبته ، ولا يكفى فى تخفيف صعوبة اللغة نفسها علينا ، لأن البعد شاسع بين اللغتين من جهة المفردات التى تتألف منها اللغتان ، فلا يصح أن ننحرف باللغة الفصيحة عن أصلها بمحاولة لا تقضى على الشكوى من صعوبتها ، ولا يصح أن نفسدها بحملها على هذه اللغة الفاسدة ، لأنا لا نخرج من هذا إلا بلغة مُلَفَّقة بعيدة عن لغتنا التى نستعملها ، وعن لغتنا التى تربطنا بها تلك الصلة التاريخية ، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات بدلا من لغتين ، ونزيد الصعوبة صعوبة ، ونزيد التعقيد تعقيدا

فهذه المحاولة لا تريد إلا القضاء على اللغة الفصيحة وإعرابها ، لتحل اللغة التى نستعملها محلها ، ويزول هذا الإعراب الذى يضيق به صاحب هذه المحاولة ، ويتمنى أن لو كانت اللغة الفصيحة كلها من باب المقصور ونحوه مما لا يظهر الإعراب فيه ، ويذكر أن ما اقترحه فى هذه المحاولة لا يرضى عشاق التجديد ، لأن الذى يرضيهم هو القضاء على هذا الإعراب .

فلهم فى محاولتهم غايتهم ومقاصدهم من محاولة القضاء على هذا الإعراب ، ولنا فى محاولتنا غايتنا ومقاصدنا من محاولة تيسير تدوينه ، وهى غاية لا تضيق بالعربية الفصيحة ولا بإعرابها ، وإنما تضيق بطريقة تدوين هذا الإعراب ، وتحاول أن تصل فيه إلى تدوين سهل مُيَسَّر على الطلاب .

المحاولة الخامسة لتجديد النحو

إلغاء نظرية العامل

مدخل إلى كتاب الرد على النحاة

نشر الأستاذ شوقي ضيف المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول في هذه الأيام كتاب الرد على النحاة لابن مَضَاء القرطبي، وهو أبو العباس احمد بن عبد الرحمان بن محمد بن مضاء اللَّخمِيُّ المتوفى سنة ٥٩٢ هـ، وقد ابتدأ الأستاذ شوقي هذا الكتاب بمدخل ينقسم إلى قسمين: أولهما في تلخيص فصوله، وثانيهما في بيان وجوه التجديد التي يمكن بناؤها على مافيه من آراء، ولا سيما رأيه في إلغاء نظرية العامل.

إلغاء نظرية العامل: فأما القسم الأول فقد ذكر فيه أن ابن مضاء هاجم في الفصل الأول من كتابه نظرية العامل، وهي النظرية التي أسَّسَ النحاة عليها أصول النحو، وقد افتتح هذا الفصل بقوله: قصدي في هذا أن أحذف من النحو مايستغني النحوي عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادِّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم من وجوه الإعراب لايكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبَّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا «ضرب زيد عمراً» أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه «ضرب» وذلك بيِّن الفساد، وقد صرَّح بخلاف

ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية : وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره .

وبهذا يغنينا ابن مضاء عما أطالوا به فى الكلام على هذه العوامل ، من بيان شروطها وأنواعها ومواضع حذفها وذكرها وتقديمها وتأخيرها ، وما إلى هذا مما لا طائل تحته .

ثم ذكر أن ابن مضاء انتقل من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى فساد نظرية العامل ، فقسم العوامل التى يحذفونها إلى ثلاثة أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى (وإذا قيلَ لهمْ ماذا أنزلَ ربكمْ قالوا خيراً) أى أنزل خيراً ، وقسم حذف والكلام لا يفتقر اليه ، مثل « أزيداً ضربته » فهم يقدرونه أضربت زيداً ضربته على ما هو معروف فى باب الاشتغال ، وهو تقدير لا يدعو إليه إلا ماذهبوا اليه فى نظرية العامل ، من أن كل منصوب لابُدَّ له من ناصب ، وقسم هو أكثر عنتاً من القسم الثانى ، لأنهم يقدرون فيه عوامل محذوفة لو ظهرت لتغير مدلول الكلام ، كتقديرهم فى باب النداء أن المنادى فى مثل « ياعبد الله » مفعول لفعل محذوف تقديره أدعو ، ولو قال المتكلم « أدعو عبد الله »

بدل « ياعبد الله » لصار الكلام خبراً بعد أن كان إنشاء ، ومن هذا مايزعمونه فى الفعل المنصوب بعد الفاء والواو من أنه منصوب بأن مضمرة ، ثم يؤولون أن مع الفعل بالمصدر ويعطفونه على مصدر يتصيدونه مما قبله ، فيقولون فى مثل « ماتأتينا فتحدثنا » إن تقديره مايكون منك إتيان فحديث ، وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم ، لأنه قصد أحد معنيين : إما أنك لاتأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لاتأتينا محدثاً ، وهما جميعاً لايفهمان من تقدير النحاة للعبارة .

ثم ذكر أن ابن رمضاء انتقل من العوامل المحذوفة إلى الضمائر المستترة ، فبدأ باسم الفاعل فى مثل « زيد ضارب عمراً » فإنهم يقدرون فيه ضميراً مستترا ، مع أنه يدل على الصفة وصاحبها ، فلاداعى لأن نبحث عنه فى داخلها مادامت تدل عليه بمادتها وفى ظاهرها ، وكذلك ذهب هذا المذهب فى مثل « زيد قام » فأنكر الضمير الذى يقدرونه فى الفعل ، وقال إنه يدل عليه بمادته كاسم الفاعل ، وآية ذلك أنا نعرف من الياء فى أول المضارع أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الهمزة فى أوله أنه متكلم ، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة ، وبنفس الصورة نعرف فى « قام » أن الفاعل غائب مذكر ، فالفعل حينئذ يدل على الحدث والزمان وعلى الفاعل إذا كان مستترا ، وقد انتهى به ذلك إلى أن ذهب إلى أن الألف والواو والنون فى مثل « قاما وقاموا وقُمْنَ »

ليست ضمائر ، وإنما هى علامات تدل على التثنية والجمع ، كما تدل التاء الساكنة على التأنيث ، ولم يذهب أحد إلى أنها ضمير .

ثم ذكر أن ابن مضاء درس فى الفصل الثانى باب التنازع ، ليصور ما تؤدى نظرية العامل فيه إلى رفض بعض أساليب العرب ، وإلى وضع أساليب نحوية بدلها لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون فى باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، يجتمع فيها عاملان على معمول واحد ، كما فى قول علقمة :

تعفَّقَ بالأرْطى لها وأرادها رجالٌ فبذَّتْ نبلَهُمْ وكِلابُ

وإنما رفضوا هذه الصورة لأنه لا يصح عندهم فى نظرية العامل أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإما أن يكون العامل هو الأول ويضمر فى الثانى ، أو العكس ، بأن يقال « قام وقعدوا إخوتك » أو يقال « قاموا وقعد إخوتك » وقد طبقوا هذا المنهج تطبيقاً واسعاً ، حتى قالوا فى باب ظنَّ وأعلمَ « ظننت وظنَّانى شاخصا الزيدين شاخصين ، وأعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين » ومثل هذا لا يجوز أن يجرى فى الكلام ، لأن العرب لم يستخدموه ، وإنما هو عقل النحاة وتعلقهم بنظرية العامل .

ثم ذكر ان ابن مضاء درس فى الفصل الثالث باب الاشتغال ، فأشار الى اضطرابهم فيه ، وتقسيمهم لصوره إلى ما يجب رفعه ، وإلى

ما يجب نصبه ، وإلى ما يترجح فيه الرفع أو النصب ، وإلى ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وهم يقدّرون فى أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها ، وإنما هى أقيسة النحو التى تقدرها ، ثم وضع فى ذلك قاعدة سهلة تفسر صور الاشتغال كلها ، وهى أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه فى مكان نصب ، وإلا رفع لأنه فى مكان رفع ، مثل « أزيدا ضربته ، وأزيد قام » فإذا عاد عليه ضميران أحدهما منصوب أو متصل بمنصوب والآخر مرفوع أو متصل بمرفوع جاز رفعه ونصبه ، مثل « أعبد الله ضرب أخوه غلامه »

ثم ذكر أن ابن مضاء درس فى الفصل الرابع فاء السببية وواو المعية فرأى أنهما ينصبان المضارع لمعنى يقصده المتكلم ، لا لعامل يقدره فى كلامه ، فإذا قال « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » بالنصب فهو يقصد النهى عن الجمع بينهما ، وإذا رفع فهو يقصد النهى عن أكل السمك فقط ، وإذا جزم فهو يقصد النهى عن كل منهما .

ثم ذكر أن ابن مضاء هاجم فى الفصل الخامس العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا « قام زيد » لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فيقال لأن العرب نطقت به مرفوعا ، ولا يصح أن يجاب بغير هذا من عللهم ، ثم هاجم القياس النحوى فى هذا الفصل أيضاً ، وذلك كقياسهم الفعل

المضارع على الاسم فى الإعراب ، فهو فى رأيه إغراق فى التفسير وبعد فى التقدير ، والحق عنده أن الإعراب أصل فى كل منهما ، ثم هاجم التمارين غير العملية فى هذا الفصل أيضا ، وذلك كقولهم : ابْنِ من البيع على مثال « فُعْل » فإن من الممكن أن يقول شخص « بوع » محتجا بأن الياء سكنت وضم ما قبلها ، فقلبت واو اكمؤن وموسر ، ومن الممكن أن يقول آخر بل هى (بِيع) محتجاً بأن الياء سكنت وضم ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة كبِيض وعِين جمع بيضاء وعيناء ، فكل هذا عنده لا فائدة فيه ، لأنه لا يجرى فى كلام العرب ، وإنما يجرى على ألسنة النحاة .

حاجة النحو إلى تصنيف جديد : وأما القسم الثانى فذكر فيه حاجة النحو الى تصنيف جديد يقوم على أساس ما ذهب اليه ابن مضاء من الغاء نظرية العامل ، وما إلى هذا مما ذهب اليه فى كتابه .

ثم ذكر أنه مما يمكن بناؤه على ذلك أن نجمع من المتجانسات فى النحو ماتفرق بينها نظرية العامل ، فلا نجعل الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبنياً بل نجعله منصوباً حتى نجانس بين نصب المضارع حين تسبقه النواصب وحين تتصل به نون التوكيد ، أو نجعله مبنياً فى الحالين ، وكذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث ، يجب أن نضمه إلى الفعل

المضارع المجزوم ، ولا داعى إلى أن نسمى سكونه مرة جزما ومرة بناء ، وهكذا غير المضارع مما تتجانس أحواله وتفرق بينها نظرية العامل .

ثم ذكر مما يمكن بناؤه على ذلك إلغاء كثير من أبواب النحو وفصوله ، وخير مثال لذلك أبواب نواسخ المبتدإ والخبر ، لأنها أبواب أقيمت على أساس نظرية العامل ، فباب كان يجب أن يُدْمَجَ فى باب الفعل العامّ ، فيعرب مرفوعه فاعلا ومنصوبه حالا ، وهو مذهب الكوفيين فيه ، وباب « ما » وأخواتها يعرب مرفوعه مبتدأ ومنصوبه خبراً للمبتدإ ، فإن خبر المبتدإ قد يجىء منصوباً فى مثل « ضربى العبد مسيئاً » ومثل قول الشاعر :

أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنت ذا نَفَرٍ

فإنَّ قومىَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

وإن كان النحاة يتكلفون تأويل ذلك ، فلا مانع أن يكون الخبر منصوباً فى هذا الباب أيضاً ، وفى باب إنَّ وأخواتها يعرب منصوبه مبتدأ ومرفوعه خبراً للمبتدإ ، وباب ظن وأخواتها يلحق بباب المفعول ، وعلى هذا يكون الأصل فى المبتدإ الرفع ، وقد ينصب فى باب إنَّ ، وقد يجر فى باب رُبَّ أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة ، والأصل فى الخبر أن يرفع ، وقد ينصب فى باب « ما » وقد يجر إذا دخل عليه حرف إضافة زائد .

ثم ذكر مما يمكن بناؤه على ذلك تنسيق كثير من أبواب النحو، ومن خير ما يوضح ذلك الأسماء التى لا تنوَّن، فإنها تدرس فى باب الممنوع من الصرف، وفى باب لا النافية للجنس، وفى باب المنادى، وهذه الأبواب يجب أن يضم بعضها إلى بعض، لنستفيد من ضمها التجانس فى التبويب، وتوحيد التفسير فيها، فإذا حكمنا بأن الاسم الممنوع من الصرف معرب، حكمنا بمثل هذا فى اسم لا والمنادى المفرد، وقد قال بذلك بعض الكوفيين، لأنه يجب أن نبنى هذه الأبواب الثلاثة كلها، أو نعربها كلها.

منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات: ثم أضاف إلى ذلك أصلا ثانياً يمكن الاعتماد عليه أيضاً فى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، وهو منع التأيل والتقدير فى الصيغ والعبارات، وقد سبق هذا الأصل أيضاً فى تلخيص كتاب ابن مضاء، وهو يريحنا من ثلاثة أشياء: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المبنية أو المقصورة أو المنقوصة.

فأما إضمار المعمولات فيقصد بها الفاعل المضمر الذى يقدرونه مستترا جوازا أو وجوبا، فإنه مادام مستترا لا يصح أن نتحدث عنه، ولا يقال إن كل فعل لابُدَّ له من فاعل، لأن هذا مبنى على نظرية العامل، فليس من الضرورى أن يكون لكل فعل فاعل، لأن

الفعل يدل عليه فى مثل ذلك بنفسه ، وإن هذا ليفيدنا كثيرا فى أبواب معروفة من النحو لا يظهر فيها الفاعل ، كالتعجب فى مثل « ماأحسنَ زيداً » فهم يجعلون الفاعل فيه ضميرا يعود على « ما » ويجعلون زيدا مفعولا به ، مع أنه هو المسند إليه فى الواقع ، إذ تستطيع أن تقول « حَسُنَ زيدٌ » فى التعجب من حسنه، كما تقول « ماأحسنَ زيداً » وخير من ذلك أن نجرى مع ابن مضاء فنعرب زيدا مفعولا به ، ولا نتحدث عن الفاعل مادام لم يأت فى العبارة ، وكذلك الأمر فى خلا وعدا وحاشا من أدوات الاستثناء.

وأما حذف العوامل فيكون فى متعلَّق الجار والمجرور ونواصب المضارع وباب الاشتغال ونحو هذا مما سبق عن ابن مضاء ، فيجب الاستغناء عن تقدير العوامل المحذوفة فى هذا كله، ومما تجب الإشارة اليه هنا أنه كثيرا ماتأتى كلمات مفردة تؤدّى بها معانٍ صحيحة ، فيأبى النحويون إلا أن يقدروا فيها محذوفات أيضاً ، كما فى المبتدأ المحذوف الخبر وبالعكس ، وكما فى باب لا النافية للجنس ، وكما فى المصادر النائبة عن أفعالها ، فيجب أن تضم هذه الصيغ فى باب واحد يسمى باب الصيغ الشاذَّة ، أو باب شبه الجملة ، وعلى هذا نقول فى إعراب مثل « لولا دعاؤكم » دعاؤكم شبه جملة ، ونكتفى بهذا ولا نقول إنه مبتدأ خبره محذوف تقديره موجود.

وأما بيان محل الجمل والمفردات المبنية والمقصورة والمنقوصة فيجب الاستغناء عنه فى الإعراب أيضاً ، لأننا لا نفيد منه إلا عناء فى حفظ اصطلاحات لا داعى إليها ، ويكفى فى إعراب الجملة أن نقول إنها خبر أو حال أو نحو ذلك ، وفى مثل « يعجبنى أنك مجتهد » لا نذهب إلى تأويل « أنَّ » وما بعدها بمصدر نجعله فاعل يعجب ، والتقدير يعجبنى اجتهادك ، بل الفاعل فى هذا هو الجملة ، ولا داعى إلى تأويلها بمفرد .

وكذلك المفردات المبنية والمقصورة والمنقوصة يجب أن نكتفى فى إعرابها بأنها مبتدأ مثلا ، ولا داعى إلى تقدير حركة فيها ، كما أنه لا داعى إلى إعراب ما لا تحتاج إلى إعرابه . كما فى أدوات الشرط والاستفهام ، لأنه لا يصح أن نعرب من أجل الإعراب ، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا ، لأن الإعراب ليس غاية تقصد لذاتها .

وهذا هو خلاصة ذلك المدخل إلى كتاب الرد على النحاة ، وقد وقع فى ست وسبعين صفحة من صفحات ذلك الكتاب ، وكان الفراغ منه فى ١٨ من مارس سنة ١٩٤٧م .

نقد هذه المحاولة

إن من ينظر فى هذه المحاولة يجد أنها تقوم على أساس المحاولة الأولى للأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتاب إحياء النحو ، فكلاهما يهتم بالغاء نظرية العامل ، ويجعل لها المقام الأول فى تجديد النحو ، وقد ظهر الآن أن ابن مضاء كان أسبق من الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى الاهتمام بالغاء نظرية العامل ، فلعل هذا من باب توافق الخواطر.

وليس لإلغاء نظرية العامل هذه المنزله الكبيرة فى تجديد النحو ، ولهذا لم يهمنى فى التجديد الذى ذهبت إليه إلا الغاء قيد العامل فى تعريف الإعراب ، ليتسنى لى إلغاء تقسيم الكلام العربى إلى معرب ومبنى ، وإدماج الإعراب المحلى (البناء) فى الإعراب التقديرى ، ولم يهمنى بعدهذا أن يكون للعامل تأثير فى بعض أنواع الإعراب ، أولا يكون له تأثير فى نوع منه .

وكذلك تشارك هذه المحاولة محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى الاهتمام بمنع تقدير العوامل والمعمولات ، وقد سبق بيان ذلك كله فيما دار بشأن المحاولة الأولى بين الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ محمد عرفة .

وقد ذكر الأستاذ شوقى أن إلغاء نظرية العامل يغنينا عن الكلام فى شروط هذه العوامل ومواضع ذكرها وحذفها وتقديمها وتأخيرها وما إلى هذا من أحكامها ، وما أظن أنه يمكننا الاستغناء عن هذا كله ، لأنه من صميم النحو الذى لا يمكن الاستغناء عنه .

وقد ذهب الأستاذ شوقى إلى أن إلغاء نظرية العامل يترتب عليه إمكان التسوية بين المضارع المنصوب بالأداة والمضارع المتصل بنون التوكيد ، فيجعل كل منهما معرباً أو مبنيا ، ولا شك أن هذا لا يمكن مع بقاء تقسيم الكلام إلى معرب ومبنى ، لأن المضارع المتصل بنون التوكيد يدخلى فى قسم المبنى ، فلا يمكن أن يجعل من قسم المعرب ، ولا يمكن أن يدخل شىء من المعرب فى قسم المبنى .

ثم ذكر مما يترتب على ذلك إدماج النواسخ فى باب المبتدإ والخبر ، وهذا هو ما ذهبت إليه قبله فى محاولتى ، ولكنه استثنى من ذلك باب كان وأخواتها ، فأدخله فى باب الفعل العامّ ، وذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون من إعراب اسمها فاعلا ، وإعراب خبرها حالا ، وذلك باطل من وجهين : أولهما أن الخبر فى مثل « كان زيد قائماً » ركن من الجملة ، لأنها لا تتم مع الاقتصار على كان واسمها ، فالخبر يكون حينئذ مسنداً فى الجملة لا حالا ، لأن الحال فضلة فيها يمكن الاستغناء عنها . وثانيهما أن من خبر كان وأخواتها ما لا يصح

إعرابه حالا ، لأنه يكون معرفة فى مثل « كان زيد المنطلق » ولا شك أن المراد هنا الإخبار عن زيد بأنه هو المنطلق ، وليس المراد إثبات شىء إليه فى حال انطلاقه ، وكذلك المراد فى مثل « كان زيد منطلقاً » فهو على معنى الإخبار عن زيد بأنه كان منطلقاً ، لا على معنى إثبات شىء له فى حال انطلاقه .

ثم ذكر مما يترتب على ذلك إدماج الأسماء غير المنوَّنة فى باب واحد ، وهى الأسماء الممنوعة من الصرف واسم لا النافية للجنس والمنادى المفرد ، فتجعل كلها مبنية أو معربة ، ولا شك أنه يَرِدُ على هذا ما ورد على إلحاق المضارع المتصل بنون التوكيد بالمضارع المنصوب .

ثم ذكر مما يترتب على ذلك الاستغناء عن بيان الفاعل فى صيغة التعجب ، لأنهم يعربون الفاعل فى نحو « ما أحسنَ زيداً » ضميراً مستتراً يعود على ما ، مع أن زيداً فى هذا هو الفاعل ، لأنه يمكن التعجب فى ذلك بمثل « حَسُنَ زيد » فيكون فاعلا ، فالأولى أن يقتصر فى الصيغة الأولى على إعراب زيد بأنه مفعول ، ولا يُعْنَى فيها ببيان الفاعل ، ولا شك أنه فى هذا يغفل عن إشكاله بأن زيداً فى هذه الصيغة فاعل فى المعنى وليس بمفعول .

وقد ختم محاولته بأن الإعراب ليس غاية يقصد لذاتها ، فيجب أن يستغنى عن إعراب مالا نحتاج إلى إعرابه من أدوات الشرط

ونحوها ، لأنا إنما نحتاج إلى الإعراب لأجل تقويم لساننا ونطقنا ، فإذا لم يترتب على الإعراب هذه الفائدة يكون الاشتغال به عبثاً ، ولا شك أنه لا يقصد من الإعراب تقويم لساننا ونطقنا فقط ، بل يقصد به أيضاً بيان معانى الكلام ، ولا يتم هذا إلا ببيان مواقع مفرداته فى الإعراب ، فلا يمكن الاستغناء عن إعراب شىء من مفرداته ، لأن هذا يتوقف عليه فهمه على أصله ، وإدراك معناه على كماله .

قواعد النحو الجديد

الكلمة وأقسامها

تعريف الكلمة : الكلمة هى القول المُفْرَد — مثل « محمد ، عالم ، أكْلٌ ، مفهوم » ومثل « أكَلَ ، فَهِمَ ، يأكلُ ، يفهمُ ، كُلْ ، إفهمْ ، نِعْمَ ، بِئْسَ ، هَيْهَاتَ ، أوَّهْ ، صَهْ » ومثل « مِنْ ، إلى ، إنْ ، إنَّ ، إلاَّ ، هَلْ »

أقسام الكلمة : تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام :

١ — الاسم ، وهو الكلمة التى تدل على معناها من غير حاجة إلى تركيبها مع غيرها ولم تدل على زمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل ، وهذا مثل الأمثلة الأولى للكلمة « محمد ، عالم ، أكْلٌ ، مفهوم »

٢ — الفعل ، وهو الكلمة التى تدل على معناها من غير حاجة إلى تركيبها مع غيرها وتدل على زمن ماض أو حاضر أو مستقبل ، وهذا مثل الأمثلة الثانية للكلمة « أكَلَ ، فَهِمَ ، يأكلُ ، يفهمُ ، كُلْ ، إفهمْ ، هَيْهَاتَ ، أوَّهْ ، صَهْ »

٣ — الحرف ، وهو الكلمة التى تحتاج فى دلالتها على معناها إلى تركيبها مع غيرها ، وهذا مثل الأمثلة الثالثة للكلمة ، « مِنْ ، إلى ، إنْ ، إنَّ ، إلاَّ ، هَلْ »

أقسام الفعل : ينقسم الفعل أولا إلى ثلاثة أقسام :

١ — فعل ماضٍ ، وهو الذى يدل على حدث فى زمان مضى وانقطع ، مثل — قامَ وقعد وهَيْهَاتَ ونِعْمَ وبِئْس ولَيْسَ

٢ — فعل مضارِعٌ ، وهو الذى يدل على حدث فى الزمن الحاضر أو المستقبل ، مثل — يقومُ ويعقدُ وينامُ وأوَّهْ

٣ — فعل أمْرٍ ، وهو الذى يدل على طلب حدث فى الزمن المستقبل ، مثل — قُمْ واقعدْ ونمْ وصَهْ وآمينْ

وينقسم ثانيا إلى قسمين :

١ — فعل قياسى ، وهو الذى يجرى على قياس الفعل فى إعرابه ، مثل « قامَ وقعدَ ونِعْمَ وبِئْسَ ولَيْسَ » فى الفعل الماضى ، ومثل « يقومُ ويقعدُ وينامُ » فى الفل المضارع ، ومثل « قُمْ واقْعُد ونَمْ » فى فعل الأمر

٢ — فعل سماعى ، وهو الذى لا يجرى على قياس الفعل فى إعرابه ، مثل « هيهات » فى الفعل الماضى ، وهى بفتح التاء عند الحجازيين ، وبنو تميم يكسرونها ، وبعضهم يضمها ، ومثل « أوَّهْ » فى الفعل المضارع ، ومثل « هَيْتَ » فى فعل الأمر ، وهى يفتح التاء وكسرها وضمها (١)

(١) هيهات بمعنى بعد ، وأوه بمعنى أتوجع ، وهيت بمعنى أسرع .

الإعراب وأقسامه

العامل

تعريف الإعراب : الإعراب هو تصرف أهل العربية فى أواخر كلماتها بين رفع ونصب وخفض وجزم ، لأن الكلمات العربية بعضها مرفوع الآخر ، وبعضها منصوب الآخر ، وبعضها مجرور الآخر ، وبعضها مجزوم الآخر

أقسام الإعراب : وينقسم الإعراب إلى قسمين :

١ — ظاهر ، وهو الذى تظهر فيه علامات الإعراب من الضمة والفتحة والكسرة والسكون

٢ — مقدَّر ، وهو الذى لا تظهر فيه علامات الإعراب بل تقدَّر ، ويكون فى خمسة مواضع : أولها كل اسم أو فعل آخره ألف مفتوح ماقبلها مثل « الفتى ، دعا ، يخشى » وهذا الموضع تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة ، وثانيها كل اسم أو فعل آخره ياء مكسور ما قبلها ، مثل « القاضى ، يرمى » وهذا الموضع تقدر فيه الضمة والكسرة ، وثالثها كل اسم أو فعل آخره واو مضموم ما قبلها ، مثل « سنبو ، يدعو » وهذا الموضع تقدر فيه الضمة والكسرة ، ورابعها كل اسم يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون

مثل «سيبويهِ، أنتَ، نحنُ هُمْ» وهذا الموضع تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة إذا لم تكن ظاهرة فيه، وخامسها كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم مثل «أبي» وهذا الموضع تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة.

علامات الإعراب

أواخر الكلمات العربية إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، وللرفع علامة أصلية وهى الضمة، وثلاث علامات فرعية: وهى الألف والواو وثبوت النون، وللنصب علامة أصلية وهى الفتحة، وأربع علامات فرعية: وهى الألف والياء والكسرة وحذف النون، وللجر علامة أصلية وهى الكسرة، وعلامتان فرعيتان: وهما الياء والفتحة، وللجزم علامة أصلية وهى السكون، وعلامتان فرعيتان: وهما حذف حرف العلة وحذف النون.

فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى ستة مواضع: أولها الاسم المفرد، مثل «جاء محمدٌ» وثانيها جمع التكسير، مثل «ذهب الرجالُ» وثالثها جمع المؤنث السالم، مثل «أقبلت الهنداتُ» ورابعها الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء، مثل «ينجحُ المجتهد» وخامسها الفعل الماضى الذى اتصل به واو جماعة، مثل «المجتهدون نجحوا» وسادسها الحرف المرفوع الآخر، مثل «مُنذُ»

وأما الألف فتكون علامة للرفع فى موضع واحد، وهو المثنى، مثل « جاء المحمدانِ ».

وأما الواو فتكون علامة للرفع فى موضعين: أولهما جمع المذكر السالم، مثل « جاء المحمدون » وثانيهما الأسماء الخمسة، مثل « جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال ».

وأما ثبوت النون فيكون علامة للرفع فى كل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، مثل « ينجحان، ينجحون، تنجحين ».

وأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ستة مواضع: أولها الاسم المفرد، مثل « رأيت محمداً » وثانيها جمع التكسير، مثل « أكرمت الرجالَ » وثالثها الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم تتصل به نون النسوة، وإذا اتصلت به نون التوكيد، مثل « لن يسقطَ المجتهدون، لينجحَنَّ المجتهدون » ورابعها الفعل الماضى الذى لم يتصل بآخره شىء غير تاء التأنيث، مثل « كتبَ محمد » وخامسها فعل الأمر إذا اتصل به نون التوكيد، مثل « اجتهدَنَّ يا محمد » وسادسها الحرف المنصوب الآخر، مثل « رُبَّ ».

وأما الألف فتكون علامة للنصب فى موضع واحد، وهو

الأسماء الخمسة ، مثل « رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال » .

وأما الياء فتكون علامة للنصب فى موضعين : أولهما المثنى ، مثل « أكرمت المحمدَيْنِ » وثانيهما جمع المذكر السالم ، مثل « أكرمت المحمدِينَ » .

وأما الكسرة فتكون علامة للنصب فى موضع واحد ، وهو جمع المؤنث السالم ، مثل « رأيت الهنداتِ » .

وأما حذف النون فيكون علامة للنصب فى موضع واحد ، وهو كل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ودخل عليه ناصب ، مثل « لن يسقطا ، لن يسقطوا ، لن تسقطى »

وأما الكسرة فتكون علامة للجر فى أربعة مواضع : أولها الاسم المفرد المنصرف (المنوّن) مثل « مررت بمحمدٍ » وثانيها جمع التكسير المنصرف ، مثل « مررت برجالٍ » وثالثها جمع المؤنث السالم ، مثل « مررت بالهنداتِ » ورابعها الحرف المجرور الآخر ، مثل « جَبْرٍ » .

وأما الياء فتكون علامة للجر فى ثلاثة مواضع : أولها المثنى ، مثل « مررت بالمحمدَيْنِ » وثانيها جمع المذكر السالم ، مثل « مررت بالمحمدِينَ » وثالثها الأسماء الخمسة ، مثل « مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال » .

وأما الفتحة فتكون علامة للجر فى موضعين : أولهما الاسم المفرد غير المنصرف ، مثل « مررت بأحمدَ » وثانيهما جمع التكسير غير المنصرف ، مثل « صليت بمساجدَ » .

وأما السكون فيكون علامة للجزم فى خمسة مواضع : أولها الفعل المضارع الصحيح الآخر إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شىء ، مثل « لم يسقطْ مجتهد » وثانيها الفعل المضارع إذا اتصل به نون النسوة ، مثل « الوالداتُ يرضعْن » وثالثها الفعل الماضى إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، مثل « اجتهدْت » ورابعها فعل الأمر إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به نون توكيد ولا ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مخاطبة ، مثل « اجتهدْ » وخامسها الحرف المجزوم الآخر ، مثل « إنْ » .

وأما حذف حرف العلة فيكون علامة للجزم فى موضعين : أولهما الفعل المضارع المعتل الآخر إذا دخل عليه جازم ، مثل « لم يرْمِ زيد » وثانيهما فعل الأمر المعتل الآخر ، مثل « إرمِ يازيد » .

وأما حذف النون فيكون علامة للجزم فى موضعين : أولهما الفعل المضارع إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ودخل عليه جازم ، مثل « لم يسقطا ، لم يسقطوا ، لم تسقطى »

وثانيهما فعل الأمر إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، مثل « اجتهدا ، اجتهدوا ، اجتهدى » .

أقسام الجملة وأجزاؤها

أقسام الجملة : تنقسم الجملة إلى قسمين :

١ — جملة اسمية ، وهى التى تتركب من مبتدإ وخبر ، مثل « المجتهدُ محبوبٌ » .

٢ — جملة فعلية ، وهى التى تتركب من فعل وفاعل ، مثل « نجحَ المجتهدُ » .

أجزاء الجملة : للجملة أجزاء أصلية تسمى أركانها : وهى فى الجملة الاسمية المبتدأ والخبر ، وفى الجملة الفعلية الفعل والفاعل ، ولها أجزاء غير أصلية تسمى مُكمِّلات : وهى المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، والحال والتمييز ، والمستثنى ، والمنادَى ، والمضاف إليه ، والجارُّ والمجرور ، والتوابع الأربعة : وهى النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

إعراب الحروف

تنقسم الحروف من جهة الإعراب إلى أربعة أقسام :

١ — حروف مرفوعة دائما ، مثل « مُنْذُ »

٢ — حروف منصوبة دائما ، مثل « رُبَّ ، إنَّ ، أنَّ ، لعلَّ ، لَيْتَ ، كأنَّ ، سَوْفَ »

٣ — حروف مجرورة دائما ، مثل « جَيْرِ »

٤ — حروف مجزومة دائما ، مثل « إنْ ، عَنْ ، مِنْ ، فِى ، إلَى ، أجَلْ ، نَعَمْ »

إعراب الأفعال

إعراب الفعل الماضى : ينصب الفعل الماضى بالفتح الظاهر إذا لم يكن آخره ألفا ولم يتصل به واو جماعة ولا ضمير رفع متحرك مثل « استقامَ »

وينصب بالفتح المقدر إذا كان آخره ألفا ، مثل « دَعا ، رَمى ، استلقى » .

ويرفع بالضم الظاهر أو المقدر إذا اتصل به واو جماعة ، مثل « ذهبُوا ، سَعَوْا »

ويجزم بالسكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، مثل « نجحْتَ ، تزوجْنَ »

إعراب الفعل المضارع : يرفع الفعل المضارع بالضم الظاهر إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء ، مثل « يفهمُ »

ويرفع بالضم المقدر إذا كان آخره ألف أو واو مضموم ماقبلها أو ياء مكسور ما قبلها ولم يتصل بآخره شيء ، مثل « يخشى ، يدعُو ، يرمِي »

وينصب بالفتح الظاهر إذا اتصل به نون التوكيد ، مثل « لَيفهَمَنَّ » وإذا دخل عليه ناصب ولم يكن آخره ألفا ، مثل « لن يلعبَ ، لن يرميَ ، لن يلهوَ »

وينصب بالفتح المقدر إذا دخل عليه ناصب وكان آخره ألفا ولم يتصل بآخره شيء ، مثل « لن يَعْرى »

وينصب بحذف النون إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، مثل « لن يلعبا ، لن يلعبوا ، لن تلعبي »

ويجزم بالسكون إذا اتصل به نون النسوة ، مثل « الوالدات

يرضعْنَ » وإذا دخل عليه جازم وكان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء ، مثل (لم يلعبْ)

ويجزم بحذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة ولم يتصل بآخره شيء ، مثل (لم يخشَ ، لم يرمِ ، لم يدعُ)

ويجزم بحذف النون إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، مثل (لم يلعبا ، لم يلعبوا ، لم تلعبي)

ويجزم بحذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة ولم يتصل به شيء ، مثل (إسْعَ ، إرْمِ ، أدْعُ)

إعراب فعل الأمر : يجزم فعل الأمر بالسكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء أو اتصل به نون النسوة ، مثل (تزوَّجْ ، تزوَّجْنَ يانسوة)

ويجزم بحذف النون إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، مثل (إجْتهِدَا ، إجْتهِدُوا ، إجْتهِدِي)

وينصب بالفتح إذا اتصل به نون التوكيد ، مثل (افهمنَّ)

المبتدأ والخبر المرفوعان

تعريف المبتدإ والخبر : المبتدأ هو الاسم المحدَّث عنه فى الجملة الاسمية ، والخبر هو الجزء المحدَّث به فى الجملة الاسمية ، مثل « زيد قائم ، كان زيد قائما ، إن زيداً قائم ، زيداً مررت به ، رُبَّ كريمٍ لقيته » .

رفع المبتدإ والخبر : يرفع المبتدأ والخبر إذا لم تدخل عليهما « كانَ » أو إحدى أخواتها ، أو « إنَّ » أو إحدى أخواتها ، مثل « الصدقُ محمودٌ » .

مطابقة الخبر للمبتدإ : يجب أن يطابق الخبر المبتدأ فى خمسة أشياء : الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، مثل « محمد قائم ، هند قائمة ، المحمدان قائمان ، الهندان قائمتان ، المحمدون قائمون ، الهندات قائمات » .

ويستثنى من وجوب المطابقة فى الإفراد والتثنية والجمع الخبر إذا تقدم وكان وصفا معتمداً على نفى أو استفهام ، فإنه يجب أن يكون مفرداً دائماً ، ولا يطابق المبتدأ إلا فى التذكير والتأنيث ، مثل - أقائم محمد ، أقائمة هند ، أقائم المحمدان ، أقائم المحمدون (وهذا الإعراب أولى من الإعراب السابق فى موضوع المبتدإ الذى لا خبر له) .

أقسام الخبر ، ينقسم الخبر مطلقا إلى قسمين :

١ — خبر مفرد ، مثل « الظلمُ قبيحٌ » .

٢ — خبر غير مفرد ، مثل « محمدٌ فى المدرسة » .

وينقسم غير المفرد إلى أربعة أقسام :

١ — خبر جملة مركبة من فعل وفاعل ، مثل « زيدٌ قام أبوه » .

٢ — خبر جملة مركبة من مبتدإ وخبر ، مثل « الظلمُ مرتعُهُ وخيمٌ » .

٣ — خبر شبه جملة جارٌ ومجرور ، مثل « محمدٌ فى المدرسة » .

٤ — خبر شبه جملة ظرف زمان أو مكان ، مثل « الكتاب فوقَ القِمَطْر ، الصومُ غَداً » .

المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب

يرفع المبتدأ وينصب الخبر إذا دخلت عليهما « كان » أو إحدى أخواتها ، مثل « كان محمدٌ مسافراً ، يكون الطائع فائزاً ، كُنْ مجتهداً » وتعرب كان فى هذه الأمثلة فعلا ناقصاً ، والفعل الناقص هو الذى لا يحتاج إلى فاعل فى الكلام ، ويعرب المرفوع بعدها مبتدأ ، ويعرب المنصوب بعدها خبراً ، وجملة « كن قائما » اسمية ، ويظهر هذا إذا قيست بجملة « قم » .

ومن أخوات كان ـ أصبح ـ مثل « أصبح البردُ شديداً » ومنها ـ أمسى ـ مثل « أمسى الجوُّ دافئاً »

ومنها ـ أضحى ـ مثل « أضحتِ السماءُ صافيةً » .

ومنها ـ باتَ ـ مثل « بات محمودٌ ساهرًا » .

ومنها ـ ظَلَّ ـ مثل « ظل إبراهيمُ مجتهدًا » .

ومنها ـ صارَ ـ مثل « صار الطينُ إبْريقًا » .

ومنها ـ لَيْسَ ـ مثل « ليس الظلمُ حَسَنًا » .

ومنها ـ مازالَ ـ مثل « مازال الإنسانُ عَجُولاً » .

ومنها ـ ما فَتِئَ ـ مثل « ما فتِئ الطالبُ مجتهدًا » .

ومنها ـ ما بَرِحَ ـ مثل « مابرح الطلابُ يستذكرون » .

ومنها ـ مادامَ ـ مثل « اقتصدْ مادُمْتَ حَيًّا » .

المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع

ينصب المبتدأ ويرفع الخبر إذا دخلت عليه (إنَّ) أو إحدى أخواتها ، مثل (إنَّ اللهَ غفورٌ) .

ومن أخوات إنَّ ـ أنَّ ـ مثل « إعلمْ أنَّ الصومَ فرض » .

ومنها ـ كأنَّ ـ مثل « كأنَّ زيداً أسَدٌ » .

ومنها ـ لكنَّ ـ مثل « العجلة محبوبةٌ لكنَّها ضارَّةٌ » .

ومنها ـ لَيْتَ ـ مثل « ليت الشبابَ يعودُ » .

ومنها ـ لَعَلَّ ـ مثل « لعل الشفاءَ قريبٌ ».

ومنها ـ لا ـ النافية للجنس ، مثل « لا رجلَ فى الدارِ ».

المبتدأ الذى يرفع وينصب

المبتدأ الذى يرفع تارة وينصب أخرى هو المبتدأ الذى يقع بعده فعل يعمل النصب فى ضميره أوملابسه أو يتعلق به جارٌّ لضميره أو ملابسه ، مثل « زيد أكرمته ، زيد أكرمت أخاه ، زيد مررت به ، زيد مررت بأخيه ».

وهذا المبتدأ له ثلاثة أحوال :

١ — جواز الرفع والنصب ، وهذا إذا لم يقع بعد مايوجب رفعه أو نصبه ، مثل « زيدٌ أكرمته » فيجوز فيه الرفع ، ويجوز فيه النصب « زيداً أكرمته ».

٢ — وجوب الرفع ، وهذا إذا وقع بعد مايوجب رفعه ، مثل « خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمروٌ ».

٣ — وجوب النصب ، وهذا إذا وقع بعد مايوجب نصبه ، مثل « إنْ زَيْداً لقيته فأكرمْهُ » وتعرب « إنْ » فيه أداة شرط ، وشرطها جملة « زيداً لقيته » فيكون الشرط هنا جملة اسمية .

إعراب الفاعل

تعريف الفاعل : الفاعل اسم يذكر قبله فعل أو وجده أو قام به، مثل « أكلَ عليٌّ، ماتَ بَكْرٌ » .

إعراب الفاعل : الفاعل مرفوع دائما ، ولا بد أن يكون قبله فعل يسند إليه ، وهو إما اسم ظاهر ، مثل « جاء الأميرُ » أو ضمير بارز أو مستتر ، مثل « زيدٌ ماسافر إلا هُوَ ، محمد نجحَ » فالفاعل فى المثال الأول ـ هو ـ مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، والفاعل فى المثال الثانى ضمير مستتر فى « نَجَحَ » تقديره هو يعود على محمد

ويجب إلحاق تاء تأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ، مثل « كتبتْ سعادُ » ويجوز إلحاقها بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا ، مثل « طلعت الشمس » ويجب إلحاقها بالفعل إذا كان الفاعل ضميرا يعود على مؤنث ولو كان مجازيا ، مثل « الشمس طلعتْ » .

إعراب المفعول به

تعريف المفعول به : المفعول به هو كل اسم يذكر قبله أو بعده فعل وقع عليه ، وليس كل فعل له مفعول به ، بل الفعل الذى يكون

له مفعول به هو الفعل المتعدِّى ، ويقابله الفعل اللازم ، وهو الذى لا يتعدى إلى مفعول به .

المفعول به المنصوب : ينصب المفعول به إذا لم يحذف فاعله لغرض من الأغراض ، مثل « أكل محمدٌ الطعامَ ، يزرعُ الفلاحُ الأرضَ » وقد ينصب الفعل مفعولين ، مثل « أعطيت الفقيرَ درهماً ، ظننت إسماعيلَ مسافراً » والمفعولان فى المثال الثانى أصلهما مبتدأ وخبر « إسماعيلُ مسافرٌ » ومثل « ظَنَّ » فى نصبها المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها أخواتها . وهى « حَسِبَ ، وخَالَ ، وزعمَ ، ورأى ، وعلمَ ، ووجدَ ، واتخذَ ، وجعلَ ، وسمعَ » .

المفعول به المرفوع : يرفع المفعول به إذا حذف فاعله لغرض من الأغراض ، وفى هذه الحالة يحوَّل فعله من صورته الأصلية إلى صورة أخرى ، فإذا كان الفعل ماضيا ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ، مثل « أُكِلَ الطعامُ » وإذا كان الفعل مضارعا ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخره ، مثل « تُزْرَعُ الأرضُ » .

ويعطى الفعل مع المفعول به المرفوع حكم الفعل مع الفاعل ، من جهة تذكيره إذا كان مذكرا ، وتأنيثه إذا كان مؤنثا ، وغير هذا من الأحكام ، مثل « وُلِدَتْ بنتٌ ، فُهِمتْ مسألةٌ ، الأرضُ سُقِيَتْ » والمفعول به فى المثال الأخير ضمير مستتر تقديره هى

اعراب المفعول المطلق

تعريف المفعول المطلق : المفعول المطلق هو كل مصدر يذكر بعد فعله لتأكيده أو لبيان نوعه أو عدده ، وقد ينوب عن المصدر ما يضاف إليه ونحوه مما ينوب عنه .

المفعول المطلق المنصوب : ينصب المفعول المطلق بعد فعله إذا لم يحذف فاعله ، مثل « جلست جلوساً ، أو جلوسَ الأمير ، أوجلستين » ولا يلزم فى فعله أن يكون متعديا كما يلزم فى المفعول به، وقد يذكر بعد فعل يرادف فعله ، مثل « جلست قعودا »

المفعول المطلق المرفوع : يرفع المفعول المطلق بعد فعله إذا حذف فاعله ، وفى هذه الحالة يحول فعله من صورته الأصلية إلى الصورة التى سبقت فى المفعول به عند رفعه ، ويعطى حكمه فيما سبق أيضاً ، مثل « جُلِسَ جلوسٌ ، يُجْلَسُ جلوسان »

وحكم الفعل فى التذكير والتأنيث ونحوهما فى رفع المفعول المطلق كحكمه فى رفع المفعول به .

إعراب المفعول فيه

تعريف المفعول فيه : يسمى المفعول فيه ظرفا أيضا ، وهو كل

اسم يدل على زمان الفعل أو مكانه ، وبهذا ينقسم إلى قسمين : ظرف زمان وظرف مكان .

المفعول فيه المنصوب : ينصب المفعول فيه إذا لم يحذف فاعله، مثل « عملت شهراً ، جلست مكانَ الأمير » وكل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، سواء أكانت معيَّنة أم مُبْهَمة ، أما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما ، وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة ، مثل « يمين ، خلف » ونحوهما

المفعول فيه المرفوع : يرفع المفعول فيه إذا حذف فاعله ، مثل « عُمِلَ شَهْرٌ ، يصامُ رمضانُ » وإنما يرفع المفعول فيه عند حذف فاعله إذا لم يكن ملازما للنصب على الظرفية ، فإذا كان ملازما للنصب على الظرفية مثل « عِنْدَ » بقى على نصبه عند حذف فاعله

وحكم الفعل فى تغيير صورته وفى التذكير والتأنيث ونحوهما عند رفع المفعول فيه كحكمه فى رفع المفعول به

إعراب المفعول من أجله

تعريف المفعول من أجله : المفعول من أجله كل مصدر قلبي يذكر لبيان سبب فعل قبله ، ولابُدَّ أن يكون فاعلهما واحدا ، مثل

« قمت إجلالاً للأمير » فإن فاعل القيام والإجلال واحد

إعراب المفعول من أجله : ينصب المفعول من أجله دائما ، مثل « صليت شكراً لِلهِ ، قعدت الْجُبْنَ عن الحرب ، جئت ابتغاءَ معروفك » ويجوز جره باللام ، فتقول « صليت لشكرِ الله » ولكنه إذا جُرَّ لا يقال له مفعول لأجله

إعراب المفعول معه

تعريف المفعول معه : المفعول معه كل اسم يذكر بعد واو الْمَعِيَّةِ لبيان مُصاحِب فعل قبله

إعراب المفعول معه : ينصب المفعول معه دائما ، مثل « استوى الماءُ والخشبةَ ، جاء الأميرُ والجيشَ »

وينقسم المفعول معه إلى قسمين : قسم لا يصح إسناد الفعل الذى قبله إليه ، كما فى المثال الأول ، وقسم يصح إسناد الفعل الذى قبله إليه ، كما فى المثال الثانى ، وهذا القسم يصح جعل الواو فيه للعطف لا للمعية ، فيشارك ما قبله فى إعرابه كما سيأتى فى العطف ، ولكنه لا يقال له فى هذه الحالة مفعول معه .

إعراب الحال

تعريف الحال : الحال كل اسم مُبيِّن لهيئة اسم تقدَّمه . ويسمَّى الاسم الذى يبين الحال هيئته صاحب الحال

إعراب الحال : ينصب الحال دائماً ، مثل « جاء محمد راكباً » وصاحب الحال فى المثال هو الفاعل ، ومثل « ركبت الفرسَ مُسْرَجاً » وصاحب الحال فيه هو المفعول ، ومثل « هذا بعْلى شيخاً » وصاحب الحال فيه هو الخبر ، ومثل « مررت بمحمد جالساً » وصاحب الحال فيه هو المجرور

إعراب التمييز

تعريف التمييز : التمييز كل اسم يدل على بيان إبهام ذات أو نسبة ، فالأول مثل « اشتريت عشرين ثوباً » والثانى مثل « طاب محمد نفساً » وبهذا ينقسم التمييز إلى قسمين : تمييز ذات ، وهو ما أتى مبيِّنا لاسم يدل على مقدار من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة . وتمييز نسبة ، وهو ما أتى مبيِّنا لنسبة فعل إلى فاعل أو مفعول أو خبر إلى مبتدإ

إعراب التمييز : ينصب التمييز دائماً إذا كان تمييز ذات مبيِّنا لعدد ، مثل « اشتريت عشرين ثوباً » وإذا كان تمييز نسبة محوَّلا عن

فاعل أو مفعول ، مثل « طاب محمدٌ نفساً ، فجَّرْنا الأرضَ عيونا » فالأول محول عن الفاعل ، لأن أصله طابت نفس محمد ، والثانى محول عن المفعول ، لأن أصله فجَّرْنا عيونَ الأرض

ويجوز نصب التمييز وجره بمن إذا كان تمييز ذات مبينا لغير عدد ، مثل « عندى قَفِيزٌ بُرًّا ، أو من بُرٍّ » وإذا كان تمييز نسبة غير محول عن فاعل أو مفعول ، مثل « ما أحسنَهُ رجلاً أو من رجلٍ »

إعراب المستثنى

تعريف المستثنى : المستثنى كل اسم يذكر بعد « إلاَّ » أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء ، وهى « غير ، وسوى ، وسواء ، وخلا ، وعدا ، وحاشا » مثل ـ قام القومُ إلاَّ زيداً ـ وما قبل إلا يقال له مستثنى منه .

إعراب المستثنى بعد إلا : ينصب المستثنى بعد « إلا » دائماً إذا كان الكلام تامًّا مُثْبتًا ، مثل « قام القوم إلا زيداً » والكلام التام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه ، والكلام المثبت هو الذى لم يسبق بنفى أو نهى أو استفهام

ويجوز نصبُ المستثنى بعد « إلا » على الاستثناء أو إعرابُه بدلا

من المستثنى منه إذا كان الكلام تاما غير مثبت ، مثل « ماقام القومُ إلا زيداً ، أو إلا زيدٌ » ورفعه على أنه بدل من المستثنى منه

وإذا كان الكلام غير تامٍّ كان المستثنى على حسب العوامل ، مثل « ماقام إلا زيدٌ ، مارأيت إلا زيداً ، ومامررت إلا بزيدٍ »

إعراب المستثنى بعد غير وسوى وسواء : يجر المستثنى بعد غير بإضافتها إليه دائماً ، مثل « قام القومُ غَيرَ زيدٍ » وتنصب غير دائماً فى الكلام التامِّ المُثْبتِ على أنها حال ، ويجوز نصبها وإعرابها بدلا من المستثنى منه فى الكلام التام غير المثبت ، وتكون على حسب العوامل فى الكلام غير التام . وحكم المستثنى بعد سوى وسواء كحكم المستثنى بعد غير ، وإعراب سوى وسواء كإعراب غير

حكم المستثنى بعد خلا وعدا وحاشا : ينصب المستثنى بعد « خلا وعدا » دائماً إذا وقعا بعد « ما » مثل « قام القومُ ماخلا زيداً ، أو ماعدا زيداً » ويجوز نصبه وجره إذا لم يقعا بعد « ما » مثل « قام القوم خلا زيداً أو زيدٍ ، وعدا زيداً أو زيدٍ »

ويجوز نصب المستثنى وجره بعد « حاشا » مثل « قام القوم حاشا زيداً أو زيدٍ » ولا تقع حاشا بعد « ما » كما تقع خلا وعدا بعدها

إعراب المنادى

تعريف المنادى : المنادى هو الاسم المطلوب إقباله بأداة من أدوات النداء ، وهى « يا ، وأيَا ، وهَيَا ، وأىْ ، والهمزة »

إعراب المنادى : ينصب المنادى بالفتحة وما ينوب عنها إذا كان نكرة غير مقصودة ، مثل قول الأعمى « يارجلاً خُذْ بيدى » أو كان مضافا ، مثل « يامجيب السائل » أو شبيها بالمضاف ، وهو كل اسم اتصل به شىء من تمام معناه ، مثل « يالطيفا بالعباد » وينصب بالضمة وما ينوب عنها إذا كان عَلَماً ، مثل « يامحمدُ » أو نكرة مقصودة ، مثل « يارجلُ » تريد رجلا معيَّنَا ، ويجوز جعله فى هذه الحالة منصوبا تقديرا لخوف التباسه بالمضاف الى ياء المتكلم

إعراب المضاف اليه

تعريف المضاف إليه : المضاف اليه هو ثانى اسمين منسوب أولهما إلى ثانيهما . ويقال لأولهما مضاف ، كما يقال لثانيهما مضاف إليه .

إعراب المضاف إليه : يجر المضاف إليه دائماً ، مثل « جاء ابن الأمير » والإضافة فى المثال على معنى اللام ، وقد تكون الإضافة على معنى « مِنْ » مثل « عِندى ثوبُ خَزٍّ » وقد تكون على معنى فى ، مثل ، مَكرُ الليلِ »

وكما يجب جر المضاف إليه يجب ترك تنوين المضاف إذا كان منوَّنا ، وحذف نونه إذا كان مثنى أو جمع مذكَّر سالما ، مثل (جاء طالبَا علمٍ ، وطالبُو علمٍ)

إعراب الجار والمجرور

حروف الجر : تدخل حروف الجر على الأسماء فتجرُّها ، ومن حروف الجر « مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلى ، وفى ، ورُبَّ ، والباء ، والكاف ، واللام ، ومُذْ ، ومُنْذُ »

ومنها أيضا حروف القَسَمِ الثلاثة ، وهى « الواو ، والباء والتاء »

حرف الجر الأصلى والزائد والشبيه بالزائد : حرف الجر الأصلى هو الذى لا يستغنى عنه فى الكلام ويحتاج إلى متعلَّق يتعلق به ، مثل « سرت من القاهرة » وحرف الجر الزائد هو الذى يستغنى عنه فى الكلام ولا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ، مثل « ما جاءنا من

بشير » لأنه يمكن الاستغناء عن الجارّ فيه ، فتقول ـ ما جاءنا بشيرٌ ـ وحرف الجر الشبيه بالزائد هو الذى لا يستغنى عنه فى الكلام ولا يحتاج إلى متعلق يتعلق به ، مثل « رُبَّ لاقطة لساقطة » فإن « رُبَّ » فيه حرف جر شبيه بالزائد ، وليس بزائد ، لأنه لا يستغنى عنه فى الكلام ، وليس بأصلى ، لأنه لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به .

إعراب التوابع

تعريف التابع وإعرابه : التابع هو اللفظ المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدّد ، فهو يشارك متبوعه فى رفعه ونصبه وجره وجزمه .

وهو أربعة أنواع : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل

تعريف النعت وتقسيمه : النعت هو التابع الذى يقصد به بيان صفة متبوعه أو مُلابِسه ، وبهذا ينقسم إلى قسمين :

(١) نعت حقيقى ، وهو الذى يقصد به بيان صفة متبوعه ، مثل « جاء علىٌّ الشاعرُ » ويجب أن يشارك متبوعه فى إعرابه ، وفى تذكيره وتأنيثه ، وفى إفراده وتثنيته وجمعه ، وفى تعريفه وتنكيره .

(٢) نعت سَبَبِىّ ، وهو الذى يقصد به بيان صفة ملابس متبوعه ، مثل « جاء زيدٌ الشاعرُ أبوه » ويجب أن يشارك متبوعه

فى إعرابه ، وفى تعريفه وتنكيره ، ولا يجب أن يشاركه فيما عدا ذلك ، لأنه يجب إفراده ولو كان متبوعه مثنى أو جمعا ، ولأنه يتبع ملابس متبوعه فى تذكيره وتأنيثه ، ولا يتبع فيهما متبوعه .

تعريف العطف وتقسيمه : العطف هو التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف يجعله تابعاً له أو يقصد به بيان متبوعه ، وبهذا ينقسم إلى قسمين :

(١) عطف نَسَقٍ ، وهو الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف يجعله تابعاً له ، ويسمى هذا الحرف حرف عطف . وحروف العطف هى « الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتّى ، وأوْ ، وأمْ ، وبَلْ ، ولا ، ولكِنْ » .

(٢) عطف بيان ، وهو التابع الذى يقصد به توضيح متبوعه ، مثل « جاء زيد أخوك » .

تعريف التوكيد وتقسيمه : التوكيد هو التابع الذى يقصد به رفع احتمال فى متبوعه ، وهو ينقسم إلى قسمين :

(١) توكيد لفظى ، وهو ما يكون بإعادة لفظ المتبوع بعينه ، مثل « جاء زيدٌ زيدٌ »

(٢) توكيد معنوى ، وهو ما يكون بلفظ النفس والعين وكلّ وجميع وكافّة وأجْمَع ونحوها

تعريف البدل وتقسيمه : البدل هو التابع الذى يكون جزء متبوعه أو معنى قائما به ، وهو ينقسم إلى قسمين :

(١) بدل بعض من كل ، وهو الذى يكون جزء متبوعه ، مثل « أكلت الرغيفَ ثُلُثَهُ »

(٢) بدل اشتمال ، وهو الذى يكون معنى قائماً بمتبوعه ، مثل « نفعنى زيدٌ علمُهُ »

المعرفة والنكرة

تعريف المعرفة والنكرة : المعرفة كل اسم يدل على مُعَيَّن ، مثل « محمد » والنكرة كل اسم يدل على غير معين ، مثل « رجل »

أقسام المعرفة : وتنقسم المعرفة إلى ستة أقسام :

(١) العَلَم ، وهو ما دل على معين بنفسه ، مثل « محمد ، ثعالة »

(٢) اسم الإشارة ، وهو ما دل على معين بالإشارة إليه ، مثل « ذا ، ذى . ذان ، تان ، هؤلاء »

(٣) الضمير ، وهو ما دل على معين بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة ، مثل « أنا ، أنتَ ، هوَ » .

(٤) اسم الموصول ، وهو ما دل على معين بقرينة جملة تذكر بعده تسمى صلة ، مثل « الذى ، التى ، اللذان ، اللتان ، الذين ، اللاتى »

(٥) الاسم المقرون بأل ، مثل « الرجل »

(٦) الاسم المضاف إلى واحد من هذه الأقسام الخمسة ، مثل « أخو محمدٍ »

خاتمة

سيجد عشاق التجديد فى هذا الكتاب تجديدا نحويا يطفر بالنحو من طور الجمود إلى طور التجديد، طور لم يصل إليه فيما طرأ عليه من أطوار، ولم ير مثله منذ ألف سيبويه فيه كتابه، وسيفرحون حين يجدونه تجديدا قائما على دعائم قوية، مؤيدا بالأدلة الناهضة، وسيعدونه فتحا جديدا فى ميدان التجديد، بعد محاولات كثيرة كانت لا تعتمد على مثل ما اعتمد عليه، فكانت تثير أعداء التجديد عليها، ولا تقوى على الصمود لمعارضتهم لها، لأنها لا تعتمد على أدلة ترد معارضتهم عليهم، وتظهر للناس عجزهم، فيسىء ذلك إلى التجديد والمجددين، ويجعل الناس يظنون أن دعوتهم إلى التجديد جعجعة لا طِحْن لها، وأقوال ليس لها أفعال تؤيدها.

وسيكون الذين قاموا قبلى أو بعدى بمحاولاتهم فى تجديد النحو أشد فرحا بذلك من غيرهم، لأنى إذا كنت قد نقدت محاولاتهم، فإنى مضيت فى الطريق الذى فتحوه، وقصدت إلى الغاية التى أرادوها، حتى وصلت إليها بالطريق الذى فتحته بعدهم، وأصبت به الغاية التى أرادوها من تجديد النحو، وتيسير قواعد الإعراب، وبعث روح

الحياة فى هذا العلم الذى أماته الجمود ، وانحرف به عن غايته من إظهار المعانى ما قام عليه من النكات الضعيفة ، والعلل الواهية ، حتى رأيناه يذهب فى واد ، وتذهب تلك المعانى التى وضع من أجلها فى واد آخر ، وإذا كانوا قد حادوا عن هذه الغاية ببعض العثرات ، فلهم فى هذا فضل السبق فى محاولة تجديد النحو ، والتقدم إلى فتح باب الاجتهاد فيه ، وستذكر محاولاتهم مع محاولتى ، حين يدرك الناس فضل ذلك التجديد ، ويوازنون بينه وبين نحو سيبويه ، فيجدونه أوضح منه منهجا ، وأقرب منه إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة .

وإما إخوانى الأزهريون فإنهم سيسرهم أن واحدا منهم وصل إلى هذا التجديد فى النحو قبل أن يصل إليه غيرهم ، وقد تتابعت فيه محاولات التجديد من غيرهم فى سنين متواليات ، وقامت وزارة المعارف المصرية بتأليف اللجان فيه بعد اللجان ، وكم ترك الأول للآخر ، ومن جدّ وجد ، ولأن نكون نحن السابقين فى ميدان التجديد خير من أن نكون ذيولا فيه ، وكفى مافات منا من تهاون نجنى الآن ثماره ، ونمشى به وراء غيرنا ، نقلده فى خطواته ، ونحاكيه فى ابتكاراته ، ونعيش ذيولا له بعد أن كنا رؤوسا .

وهناك فريق يتعصب تعصبا أعمى لكل ما هو قديم ، ويصر على تعصبه له بعد أن أخذه الجديد من كل ناحية ، وبعد أن غرق إلى أذقانه فى أساليب التجديد فى معيشه ، حتى استباح فيه ما لم يكن يبيحه لنفسه ، وقد لقيت من هذا الفريق عنتا ، ولكن الله سلمنى من عنته ، وحفظنى من الشر الذى أراده ، لى حتى قضيتها ثلاثين سنة فى جهاد كريم ، وخدمة متواصلة للعلم والدين ، وإذا كان هذا الفريق لا يرضيه هذا الجهاد ، فإنه يكفينى أن أجد الرضا عنه من العالم الإسلامى ، لا فى مصر وحدها ، بل فى الأقطار الإسلامية كلها ، وما أحرى هذا الفريق أن يرعى هذا الزمن الطويل فى الجهاد ، وأن يعرف أن حفظ الله فيه إنما كان بصدق النية ، والإخلاص فى العمل ، وإرادة ثوابه تعالى دنيا وأخرى ؟

دليل الكتاب

الموضوع

٣ خطبة الكتاب
٥ المحاولة الأولى لتجديد النحو ـ كتاب إحياء النحو
(٦) التعريف بكتاب إحياء النحو (٩) حد النحو (١٤) أصل الإعراب (٢١) معانى الإعراب (٢٨) الفتحة ليست علامة إعراب (٣٥) العلامات الفرعية للإعراب (٣٢) التوابع (٣٦) تكملة البحث (٤٤) الصرف.
(٥٥) كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة — التعريف بالكتاب (٥٧) النحو عند النحويين (٦٠) العامل (٦٤) معانى الإعراب (٦٧) المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل (٦٩) العلامات الفرعية للإعراب (٧١) التوابع (٧٣) تكملة البحث فيما يجوز فيه وجهان من الإعراب (٧٥) الصرف (٧٨) مقدار التجديد فى هذه المحاولة.
٨٣ المحاولة الثانية لتجديد النحو — تيسير قواعد تدريس اللغة العربية
(٨٤) لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية (٨٥) اقتراحات النحو والصرف ـ باب الإعراب ـ العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية (٨٧) ألقاب الإعراب والبناء ـ الجملة ـ تسمية الجزأين الأساسيين (٨٨) أحكام إعرابهما — الترتيب بين الموضوع والمحمول

الصفحة الموضوع

(٨٩) المطابقة بين الموضوع والمحمول (٩٠) متعلق الظرف وحروف الإضافة — الضمير — الضمير المتصل والبارز (٩١) التكملة — أغراض التكملة — الأساليب (٩٢) فى الصرف (٩٣) أبواب النحو والصرف — أحكام الكلمة : الاسم (٩٤) الفعل — المشتقات — المصدر (٩٥) أحكام الجملة — الأساليب — الجملتان — الجملة الفرعية (٩٦) نقد هذه المحاولة (٩٧) رد لجنة دار العلوم (٩٩) المقترحات التى تراها اللجنة (١١٠) نقد هذا الرد
١١١ المحاولة الثالثة لتجديد النحو - تيسير قواعد الإعراب (١١٢) نقد وتجديد (١١٤) تيسير قواعد الإعراب (١١٦) باب الإعراب (١٢٣) العلامات الأصلية والفرعية للإعراب (١٢٦) ألقاب الإعراب والبناء (١٢٧) الجملة (١٣٣) متعلق الظروف وحروف الجر (١٣٤) الضمائر (١٣٥) التكملة (١٣٦) الأساليب (١٣٩) تطبيقات (١٤٤) ردعلى رد.
(١٤٩) آراء أخرى فى النحو : المبتدأ الذى لا خبر له (١٥٤) الواو التى حيرت النحويين (١٥٩) أو الناصبة ليست عاطفة (١٦٢) هل تتكرر مالنفى النفى (١٦٥) بين البصريين والكوفيين فى نواصب المضارع (١٧٨) علم النحو

الصفحة الموضوع

بين الصيغة الأدبية والفلسفية (١٩١) باب الاشتغال فى النحو تكلف وفضول (١٩٥) أسماء الأفعال أفعال سماعية لا أسماء .

٢٠١ المحاولة الرابعة لتجديد النحو ـ تذليل اضطراب الإعراب والقواعد (٢٠٢) هذا النحو — نواميس اجتماعية (٢٠٣) النحو والفقه (٢٠٤) اللغة والشريعة فى الحياة ـ صنيع أصحاب الفقه اليوم (٢٠٥) دستور شرعى للتجديد النحوى (٢٠٦) اعتدال جامد (٢٠٧) حياتنا اللغوية — فى تيسير النحو (٢١٠) صعوباتنا اللغوية اليوم (٢١٢) تدبير لحل هذه الصعوبات (٢١٣) الأصل العام لهذا الحل (٢١٤) اضطراب الإعراب (٢١٦) اضطراب القواعد (٢١٧) هو الاعتدال الجامد (٢١٨) شبه واهية (٢١٩) نقد هذه المحاولة .

٢٢١ المحاولة الخامسة لتجديد النحو — إلغاء نظرية العامل (٢٢٢) مدخل إلى كتاب الرد على النحاة — إلغاء نظرية العامل (٢٢٧) حاجة النحو إلى تصنيف جديد (٢٢٩) منع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات .

(٢٣٢) نقد هذه المحاولة .

الصفحة الموضوع

٢٣٧ قواعد النحو الجديد .

(٢٣٨) الكلمة وأقسامها (٢٤٠) الإعراب وأقسامه (٢٤١) علامات الإعراب (٢٤٥) أقسام الجملة وأجزاؤها (٢٤٦) إعراب الحروف — إعراب الأفعال (٢٤٩) المبتدأ والخبر المرفوعان (٢٥٠) المبتدأ المرفوع والخبر المنصوب (٢٥١) المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع (٢٥٢) المبتدأ الذى يرفع وينصب (٢٥٣) إعراب الفاعل — إعراب المفعول به (٢٥٥) إعراب المفعول المطلق — إعراب المفعول فيه (٢٥٦) إعراب المفعول من أجله (٢٥٧) إعراب المفعول معه (٢٥٨) إعراب الحال — إعراب التمييز (٢٥٩) إعراب المستثنى (٢٦١) إعراب المنادى — إعراب المضاف إليه (٢٦٢) إعراب الجار والمجرور (٢٦٣) إعراب التوابع (٢٦٥) المعرفة والنكرة .

٢٦٧ خاتمة

DATE DUE

JAFET LIB.
29 FEB 2012
Circulation Dept. 5

JAFET LIB.
30 JUN 2012
Circulation Dept. 3

JAFET LIB.
15 JUN 2013
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
31 JAN 2013
Circulation Dept. 2

[redacted]
الصعيدى ،عبد المتعال
النحو الحديد
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01025651

492.75
Sa13nH